التسعينيّات

أسئلة ما بعد الحرب الباردة

التسعينيّات

أسئلة ما بعد الحرب الباردة

السفير الدكتور
السيّد أمين شلبي

الطبعة الأولى



الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

رقم ايداع : ٢١٩٨ / ٢٠٠١
I.S.B.N. 977-232-250-1



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسني - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧
المكتبة : ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٢٦٤٠١
E.mail: alamalkotob59@hotmail. com

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

تقديم

كانت الحقبة الأخيرة من القرن العشرين نهاية فعلية لهذا القرن قبل أن ينتهى زمنيا، وكان كذلك بفعل ما شهدته من أحداث وتطورات فى بنية العالم السياسية والأيديلوجية والاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم خريطته السياسية وعلاقات القوى فيه. وقد كانت هذه التحولات من العمق مما جعل المؤرخون يشبهونها بأحداث عالمية بارزة مثل الحروب النابليونية، والحربين العالميتين الأولى والثانية، غير ان الفارق بين هذه الأحداث التاريخية وما شهدته حقبة التسعينيات من تحولات، هو أن الأولى قد ارتبطت بحروب قارية وعالمية، بينما جرت تحولات التسعينيات بدون طلقة رصاص واحدة. فاذا كان أبرز التحولات التى شهدتها التسعينيات هى اختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة أعظم ظلت على مدى نصف قرن تشارك فى توجيه أحداث العالم وتنافس القوة الأعظم الأخرى فى رسم أستراتيجياته وقراراته الكبرى، فان هذا الاختفاء كان ذاتيا واراديا وبفعل تآكل النظام الداخلى فى الاتحاد السوفيتى وإنهياره من الداخل. وكان انهيارا شاملا ومتعدد الطوابق حيث انهار كنظام وأيديلوجية وكدولة وأمبراطورية داخلية تضم خمسة عشر جمهورية متعددة الأجناس والقوميات، وإمبراطورية خارجية ينطوى تحتها ماعرف بالمعسكر الاشتراكى بما يربطه بالاتحاد السوفيتى من تحالفات أيديولوجية وعسكرية واقتصادية.

وهكذا لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتى مجرد انهيار دولة أو أيديلوجية، وإنما كان نهاية نظام دولى كامل دام لأكثر من نصف قرن بقواعده ومواجهاته وتحالفاته وأزماته الدولية وماصاحبه من سباق محموم للتسلح وفى أكثر نظمة خطورة وتدميرا. غير أن

ما لم يكن أقل أهمية من هذا التحول فى طبيعة النظام الدول وعلاقاته، هو ماحدث من تحولات أخرى فى مجالات حاسمه وهى الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا، فقد تحول الاقتصاد من اقتصاد دولى International إلى اقتصاد عالمى حقا Global، وساعد عليه ماصاحب ذلك من ثورة فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتى كانت فعلا ثورة فى الزمان والمكان وأثرت على مفاهيم تقليدية مثل سيادة الدول، وفتحت حدودها لتدفقات رأس المال والسلع والخدمات فضلا عن التيارات الثقافية والفكرية واتصال البشر والحضارات.

وقد كان من الطبيعى، مع إنتهاء النظام الدولى القديم، وماكـان يحمـل من أخطـار، وكذلك مع ثورة العلم والتكنولوجيا، أن تنشـأ توقعـات عن ظهـور نظـام دولـى جديد يعتمد على مبادىء القانون الدولى والشرعية الدولية، وتستعيد فيه المنظمة التى تجسد هذه الشرعية وهى الأمم المتحدة هيبتها ودورها التى أنشئت من أجله وهو تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتوفير بيئة دولية ملائمة لحل المنازعات الإقليمية على أسس عادلة، وأن يشجع اختفاء المثل والنظم الشمولية على إنتشار ودعم القيم الديموقراطية، وأن يكون التقدم العلمى والتكنولوجى فى خدمة البشرية فى مجموعها وبمساهمتها.

غير أن أحداث التسعينيات جاءت إلى حد بعيد مخيبة لهذه التوقعات. فالنظام الدولى الجديد ما لبث أن تكشف عن نظام تهيمن عليه قوة دولية واحدة التى أعلنت حقها فى قيادة العالم بحكم انتصارها فى الحرب الباردة وبحكم ماتمتلكه من تجمع فريد فى مقومات القوة السياسية الاقتصادية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لاتمتلكه مجتمعا قوة دولية أخرى. وقد انسحب هذا الوضع على المنظمة الدولية التى كان مأمولا أن تسد الفراغ الذى نشأ عن اختفاء قطب دولى، فتحولت إلى مايشبه الأداة لإدارة وتنفيذ سياسات الولايات المتحدة. غير أن أكثر ما ميز حقبة التسعينيات، وما بدا خلالها من مفارقات، هو تفجر صراعات ذات طبيعة عرقيه وثقافية وبيئية تفككت بسببها دول وكيانات بل واختفى بعضها كوحدات سياسية، والآثار السلبية

التى نشأت عن عولمه الاقتصاد، والآثار العكسية لما بشر به لتحقيق الرفاهية لملايين البشر حول العالم، فوفقا لاحصاءات البنك الدولى فى تقريره السنوى عن التنمية ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، تبين أن $\frac{1}{2}$٣ مليار نسمه تعيش على أقل من دولار ونصف فى اليوم، كما تبين أن البطالة فى دول الجنوب قد بلغت ١,٢ مليار نسمة، وعبر الرئيس السويسرى أمام مؤتمر القمة الاجتماعى فى يونيو ٢٠٠٠ عن أنه بينما يستمر الفقر الطاحن فان يوما لايمر دون أن نسمع عن اندماج آخر، ومولد عملاق آخر للإقتصاد وإختفاء المزيد من الوظائف. ولم تقتصر سلبيات النظام المالى والاقتصادى الجديد على دول الجنوب ولكن كذلك على المجتمعات الصناعية المتقدمة فقد بلغت البطالة فى أوربا ١٨ مليون نسمة، الأمر الذى جعل رئيس وزراء فرنسا يقول أن الانصياع الكامل لقوى السوق سوف يكون فيه النهاية المحققة للحضارة فى أوربا. وهكذا تبلور تعبير «الرأسمالية الطائشة»، أو «الرأسمالية المتوحشة» فى وصف النظام الاقتصادى، والمالى الدولى، كما وصف «باقتصاد الكازينو»، لاعتماده على المضاربات والبورصات، وهو الطابع الذى جعل شخصيه مثل مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا يتهم بأنه العولمة الاقتصادية بأنها كانت وراء الهزات المالية فى بلاده والدول الآسيوية والتى قوضت جهود ثلاث عقود من التنمية.

أما المفارقة التى لاتقل أهمية وتأثيرا والتى جاءت لكى تقسم العالم، لا على أسس أيديلوجية كما كان الحال خلال حقب الحرب الباردة، وإنما على أسس تكنولوجية، فقد ظهر أن جزءا صغيرا يبلغ ١٥٪ من سكان العالم هو الذى يقدم تقريبا كل الاختراعات والتحديدات التكنولوجية وخاصة نظمها المتقدمة، أما الجزء الثانى من العالم، والذى ربما يمثل نصف سكانه فهو قادر على أن يتكيف مع هذه التكنولوجيا ويستخدمها، أما الجزء الثالث، ويمثل تقريبا ٣/ ١ سكان العالم، فهو منقطع تماما عن أى تجديدات تكنولوجية ليس فقط من حيث المساهمة فى إنتاجها، وإنما كذلك فى تبينها واستهلاكها.

كانت هذه هى الملاح الرئيسية للتطورات التى أعقبت إنتهاء الحرب الباردة فى بداية التسعينيات وظلت تتفاعل بتأثيراتها فى البنى السياسية والاقتصادية والتكنولوجية على مستوى العالم. وبسبب عمق وشمول هذه التأثيرات وما أحدثته من إختلالات كان من الطبيعى أن تتجمع محاولات تصحيحها وإعادة التوازن لها. فعلى مستوى علاقات القوى وبروز هيمنة قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت القوى الرئيسية فى العالم تعبر عن عدم رضاها عن هذا الوضع وترفض أن تهيمن قوة وحيدة وتنفرد بتوجيه العالم، ومع النقاش العريض الذى صاحب انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى حول القوة أو القوى التى يمكن أن تشارك، أن لم تكن تنافس - الولايات المتحدة فى قيادة العالم وتعيد التوازن لعلاقات القوى فيه، دار النقاش حول الاتحاد الأوربى، والصين واليابان وروسيا، غير أنه مع نهايه العقد والتقييم والفحص الدائم لعناصر القوة لدى كل من هذه القوى، ثمه إتفاقا على أن دول الاتحاد الأوربى، بما تملكه من مقومات بشرية واقتصادية وتكنولوجية ومعالم مشتركة، هى الأكثر تأهيلا وتوقعاً لأن تكون قوة موازنة للولايات المهتحدة خاصة بعد الخطوات الأوسع التى إتخذتها نحو وحدتها الاقتصادية والنقدية وأخيرا هويتها العسكرية، وكذلك بفعل الاختلاف وربما الصراع حول المصالح الصناعية والتجارية بينها وبين الولايات المتحدة. وعلى الرغم من افتقاد دول الاتحاد الأوربى لسلطة سياسية موحدة حتى الآن، فان الخطوات التى أتخذتها نحو الوحدة، من المتوقع أن تدفع دول الاتحاد الأوربى نحو وحدة سياسية أكبر مع ما قد تتظور إليه من «ولايات متحده أوربية» تمثل منافسا عالميا للولايات المتحدة. وربما كان هذا التوقع هو الذى جعل مفكرا أمريكيا، هو فرانسيس موكوياما، وصاحب نظرية نهاية التاريخ، يعتبر أن الاتحاد الأوربى هو البيت الذى شيد لنهاية التاريخ. كذلك تشارك قوى مثل الصين وورورسيا فى اعتراضها على نظام القطب الواحد وتدعوان إلى علاقات دولية تعتمد على تعدد المراكز والأقطاب، إلا أن تحقق هذا، وفيما يتعلق بمساهمة الصين وروسيا فيه، سوف يعتمد، بالنسبة للصين، على أن تواصل معدلات نموها الاقتصادى

التى حققتها على مدى العقدين الماضيين، وجعلت منها ثالث أوسع اقتصاد عالمى بعد الولايات المهتحدة واليابان، وأن تتفادى الهزات السياسية والاجتماعية وتكيف نظامها السياسى الداخلى مع انفتاحها الاقتصادى. أما روسيا، ورغم تأكيدها المستمر لوجوب احترام صوتها ومكانتها كقوة دولية، فان الفاعلية الحقيقية لدورها سوف يعتمد على تجاوزها لعوامل إنكسارها وإعادة بناء قوتها الشاملة.

أما على المستوى الاقتصادى والأبعاد التى ذهبت إليها الرأسمالية الجديدة من تطبيق لآليات السوق بشكل مطلق وبشكل حولها إلى «ديانة جديدة»، فان الأصوات قد ارتفعت فى كل مكان لتصحيح التشوهات والأختلالات الاجتماعية أن أحدثتها ليس فقط فى المجتمعات النامية بل وفى المجتمعات الصناعية والمتقدمة كذلك بل أن مؤسسات وشخصيات كانوا من أكثر دعاه سياسات السوق والعولمة الاقتصادية باتوا يدعون إلى وضع الضوابط وضرورة التدخل فى أسواق المال، وكما سوف نرى، كانت هذه الاختلالات التى أحدثها النظام الاقتصادى والمالى على المستوى الوطنى والعالمى، وراء تبلور فلسفه جديدة تدعو إلى «وسط جديد» أو إلى بديل أو «طريق ثالث»، يحاول أن يوفق بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية وضرورات العدالة الاجتماعية.

وعلى المستوى الثقافى، فان ظاهرة العولمة، كما تبلورت فى عقد التسعينيات، وكما بدت بقوة في أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية، كان لها أيضا تجلياتها الثقافية والحضارية وهو ما فجر الخلاف بين تيارين رئيسيين ازاءها : التيار الذى أعتبر أن العولمة بما تتيحه من أدوات متقدمة للاتصال بين البشر ومن تدفق للمعلومات والأفكار إنما هى فى صالح التواصل الثقافى والحضارى بين البشر واثراء لخبراتهم المشتركة وخلق لوعى إنسانى يرتفع فوق الخلافات الدينيه والعرقية ويتجاوزها، أما التيار الثانى فهو الذى تشكك فى العولمة ودوافعها ونتائجها، وأعتبر أن القوى أو القوه الدولية المهيمنة تستخدمها لفرض ثقافتها وأفكارها وأسلوبها فى الحياة وأن هذا من شأنه أن يؤثر وربما يطمس الهويات الثقافية المتميزة وخصائصها وينفى التنوع الثقافى،

ويفرض النمطية الثقافية، ومن ثم فان العولمة عندهم تهديد وليس فرصة يجب عدم فتح النوافذ لها أو الترحيب بها. غير أنه بين هذين التيارين يتبلور تيار يقيم التوازن. فهو من ناحية يقدر أن العولمة هى نتاج لتطور طبيعى للقوى الاقتصادية والتكنولوجية وهى بذلك لايمكن وقفها، كما يقدر ما يتضمنه هذا التطور وخاصة فى بعده التكنولوجى، من أدوات تقريب وتواصل بين البشر وثقافاتهم، لذلك فان تخوفات التيار الثانى من تأثير العولمة على الخصائص الثقافية للمجتمعات، وفرضها لنمط معين من الثقافة، لايبرر غلق النوافذ والأبواب أمام العناصر الايجابية للعولمة أو رفضها، ويصبح الاختيار الرشيد هو الانفتاح الفكرى والثقافى مع الحفاظ على المقومات الثقافية الأصيلة، ودعم النسيج الثقافى بما يقدم حصانة طبيعية وذاتية ويحفظ الهويات والتنوع الثقافى الخلاق للشعوب والحضارات.

وفى سياق التفاعلات الثقافية والفكرية التى جرت خلال حقبة التسعينيات واستقطبت نقاشا عريضا من المهم أن نشير إلى النظرية التى أثارها وطورها عالم السياسة الأمريكى صمويل هنتجتون عن «صدام الحضارات» والتى تصور فيها أن خطوط ودوافع الصدام فى الحقب المقبلة بين الأمم لن تكون على أسس ودوافع اقتصادية أو أيديلوجية وإنما ستحدث على الخطوط الفاصلة بين الثقافات وتمايزاتها الدينية والعرقية. ورغم التفسيرات التى أعطيت لهذه النظرية من أنها تنظر لسياسة ودبلوماسية أمريكية وتبحث لها عن عدو جديد بعد اختفاء عدوها السوفيتى، إلا أن أصواتا عديدة أمريكية وغربية اختلفت مع هذه النظرية وفندتها فلسفيا وتاريخيا وسياسيا وأعتبرتها دعوة لصراعات جديدة. أما النقاش الحقيقى الذى ظهر منذ هذه النظرية فقد جرى فى المجتمعات الإسلامية وبين نخبها الفكرية بل وساستها، وكان جوهر هذا النقاش هو رفض مفهوم الصراع بين الثقافات والحضارات وتقديم مشروع بديل يقوم على أساس حوار الحضارات وتفاعلها واخصابها المتبادل بدلا من مشروع صدام الحضارات.

كان من الضرورى هذا الاستعراض العام للتطورات التى جرت على المسرح

الدولى خلال حقبة التسعينيات للتقديم لهذا الكتاب الذى تدور مقالاته وفصوله(*) حول التحولات فى بنية النظام الدولى وعلاقات القوى فيه وفى القوى الإقتصادية والتكنولوجية التى صاغت فى النهاية ظاهره العولمة بأثارها وأبعادها الكونية. وعلى الرغم من أن معظم مقالات الكتاب تناقش بهذا المعنى مرحلة مابعد الحرب الباردة، والقضايا التى أفرزتها، وأهم من ذلك الأسئلة التى تثيرها حول المستقبل والاتجاه الذى ستأخذه، إلا أن بعض المقالات تناقش قضايا تتعلق بمرحلة الحرب الباردة وتثير أسئلة وافتراضات حول الاتجاه الذى أخذته.

فبداءه ثمة تساؤل، اثاره فى الواقع مرور نصف قرن علىّ انتهاء الحرب العالمية الثانية، عما إذا كان تحول حلفاء الأمس فى هذه الحرب إلى خصوم ومتنافسين ومن ثم إلى نشوء الحرب الباردة كان ضروريا وحتميا أم أنه كان يمكن تجنبها اذا ما كانت قد توفرت حسن النيه وتغيرت.. صوره كل جانب وافتراضاته الأساسية عن الآخر؟ وازاء المسلمات التى استقرت عن طبيعة النظام الدولى خلال الحرب الباردة باعتباره يقوم على ثنائية الأقطاب، يثور التساؤل عما إذا كان، رغم هذا الطابع، ثمة محاولات قامت بها قوى داخل كل تحالف لتأكيد نفسها بل والتمرد على هيمنة كل قطب داخل تحالفه كما حدث لفرنسا داخل المعسكر الأمريكى، والصين داخل المعسكر السوفيتى؟ ومن الأسئلة التى طرحت، وخاصة مع مرور ثلاثين عاما على تجربة «ربيع براج»، وما كانت تستهدفه من تجديد النظام الاشتراكى، ماذا إذا كان قد أتيح لهذه التجربة أن تزدهر وأن يكون لازدهارها وثباتها تأثير على النظم الاشتراكية الأخرى، بما فيها الاتحاد السوفيتى، وبصوره كان يمكن معها تفادى الهزات ثم الانهيارات التى تعرضت لها هذه النظم؟ أما السؤال الذى سيظل مؤرخى الحرب الباردة يناقشونه فهو يدور حول مسئولية ودور الرئيس الأمريكى رونالد ريجان وسياساته وتحديه الأيديلوجي والعسكرى والسياسى للإتحاد السوفيتى فى تحريك قوى ودوافع التغيير فى الاتحاد السوفيتى والتى أدت إلى تصدعه ومن ثم إلى إنتهاء الحرب الباردة؟

(*) نشرت معظم هذه المقالات على مدى السنوات الخمس الماضية فى جريدتى «الأهرام»، و «الحياة» اللندنية ومجلتى «وجهات النظر»، «الهلال».

أما قضايا ما بعد الحرب الباردة والأسئلة التى تثيرها فهى تتركز أساسا حول القوى الدولية الرئيسية وأدوارها ومكانتها فى النظام الدولى الجديد فى الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربى، الصين، وروسيا. وباعتبار المكانة المتميزة أو المنفردة التى احتلتها الولايات المتحدة فى النظام الجديد، فان مظعم الأسئلة تدور حول الأشكاليات التى تتضمنها هذه المكانة، وهل يمكن لوضعها المهيمن أن يستمر؟ وإلى أى حد ستنجح فى أن تحتفظ بهذه المكانة إلى أطول مدى ممكن، وتحول دون ظهور قوى منافسة تتحدى هذه المكانة؟ وهل تستطيع السياسة الخارجية والدبلوماسية الأمريكية، فى مواجهة حالة السيولة وعدم اليقين الذى يميز البيئة الدولية، أن تصيغ استراتيجية أمريكية واضحة ومحددة على غرار نظريات الحرب الباردة؟

ومن الأسئلة المركزية حول علاقة الولايات المتحدة بالقوى الدولية الأخرى فى ظروف ما بعد الحرب الباردة وتحولاتها، يثور التساول حول مصير علاقة التحالف التقليدية بين الولايات المتحدة وشركائها الأوربيين، وهل تصمد هذه العلاقة أمام غياب الضرورات التى أملتها خلال الحرب الباردة وفرضت على الشركاء الأوربيين قبول الهيمنة والسياسات الأمريكية؟ أم أن غياب التهديد السوفيتى، وبروز اختلافات الرؤى السياسية، والتنافس وربما الصراع التجارى والصناعى، سوف يحول من الطبيعة التقليدية لهذه العلاقة؟ غير أن السؤال المركزى فى العلاقة الأمريكية الأوربية هو ما إذا كانت اختلافات المصالح، وتطور خطوات الاتحاد الأوربية نحو الوحدة الاقتصادية، والنقدية، والعسكرية وربما فى النهاية الوحدة السياسية، سوف يجعل من أوربا قوة دولية موازنة أن لم تكن منافسة للولايات المتحدة على النفوذ والقوة السياسية والاقتصادية فى العالم.

أما الصين وروسيا فإن الأسئلة التى تدور حولهما تتصل بما يملكانه من مقومات وعن إمكانيات وشروط تطور هذه المقومات لكى تجعل منهما مصدر قوى دوليه فعالة ومنافسة وخاصة فى حالة الصين. فقد حققت الصين منذ أن بدأت تجربتها فى التحديث منذ نهاية السبعينيات أشواطا بعيدة وخاصة فى النمو الاقتصادى جعلت

منها الآن ثالث أوسع إقتصاد عالمى، غير أن هذا النمو قد صاحبه تحديات بدأت فى الظهور على المستوى الاقتصاد والاجتماعى والسياسى، لذلك فان السؤال الأساسى فيما يتعلق بمستقبل الصين كقوة دولية هو ما إذا كانت سوف تتمكن من مواصلة مستويات النمو التى حققتها، وعما إذا كانت سوف تتغلب على الثغرات والتحديات التى تواجه عملية النمو واستمراريتها فضلا عن التوفيق بين مترتبات التحديث من الانفتاح خارجيا وداخليا وبين طبيعة النظام السياسى وسلطة الدولة.

أما روسيا الاتحادية فان وضعها أو «معضلتها» يثير اشكاليتين أو سؤالين : يتعلق الأول بما إذا كانت روسيا بخبرتها التاريخية سوف تحقق الآمال التى نشأت فى الولايات المتحدة والغرب عقب الانهيار السوفيتى، بأنها سوف تبنى مجتمعها ومؤسساته السياسية والاقتصادية وفقا للنموذج الغربى أم أن الطبيعة والتاريخ والتكوين الروسى، فضلا عن سبعون عاما من الحكم السوفيتى، سوف لن تسمح لروسيا بأن تتحول إلى النموذج الغربى الليبرالى فى شقيه السياسى والاقتصادى. وعلى المستوى السياسى، وفى سياق إشكالية العلاقة بين الغرب وروسيا، ورغم إنتهاء مواجهات الحرب الباردة، كان السؤال يدور حول التوصيف الدقيق لعلاقة روسيا بالغرب بجناحيه الأوربى والأمريكى، وهل يمكن وصف هذه العلاقة بالمشاركة Partenership أم، وخاصة فى ضوء الاختلافات فى الموقف والمصالح التى تطورت خلال السنوات الماضية حول قضايا مثل العراق، وكوسوفو، وتوسيع حلف الاطلنطى، ونظم وإتفاقيات التسلح، نصف هذه العلاقة بأنها تتميز بالخصومة Ad-versary؟ أم أنها تقع بين هذين الوصفين؟

أما السؤال المحورى الثانى المتعلق بمستقبل روسيا فقد أثاره إنتهاء عهد يلتسين فى يناير ٢٠٠٠ بما ارتبط به من تدهور فى الوضع الروسى على كل المستويات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وانهيار سلطة الدولة وضعف مؤسساتها وتخبط السياسات، وبمجىء رئيس جديد هو فلاديمير بوتين قدم نفسه على أنه داعية لإعادة بناء روسيا ومؤسساتها واحترام النظام والقانون ومحاربة الفساد.واستعادة هيبة الدولة هذا فضلا

على إستعادة مكانه روسيا الدولية. ولذلك فان السؤال الذى أثاره قدوم الرئيس الجديد : هل روسيا هنا مقبلة علي صحوة تعيد بها بناء قوتها الشاملة وتقدم بذلك المقومات اللازمة لقوة دولية فعالة ذات صوت محترم ومسموح فى بناء النظام الدولى البازغ؟

ويختتم الكتاب مقالاته بطرح ومناقشة عدد من الأسئلة ذات الطابع الفلسفى وقضايا عالميه تدور حول ما تأمل فيه مفكرون ونهاية حقبة التسعينيات وماتبلور خلالها من ظواهر وكذلك مع تقدم قرن جديد وما ينبىء به.

كان التساؤل الأول فى هذه المجموعة من الأسئلة يدور حول أحد المسلمات التى استقرت فى الفكر الاقتصادى والسياس هى أن كلا من أقتصاديات السوق والديموقراطية وجهان لعملة واحدة كلا منهما يغذى الآخر ويعتمد عليه، غير أنه وخاصة بعد الشكل الذى أحدثه اقتصاديات السوق فى السنوات الأخيرة قد رفع بعض المفكرين الغربيين إلى أن يتساءلو، ويناقشوا هذه المسلمة بل وينهون إلى أن اقتصاديات السوق، بالآليات والدوافع والتنظيمات التى أخذتها ليست بالضرورة متوافقة مع الديمقراطية بل قد تكون متعارضة معها.

أما القضيه الثانية وما أثارته من أسئلة فهى تتفرع كذلك من الأبعاد التى أخذتها اقتصاديات السوق وطابعها العالمى وتركيزها على جانب واحد هو الربح والكفاءة الاقتصادية وتضحيتها بالاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية، وقد أدت الاختلالات التى أحدثتها العولمة الاقتصادية على المستوى الوطنى والعالمى والتى وصفت بسببها «بالطيش» و «التوحش»، أدت إلى ظهور عملية مراجعة لهذا التطور وشمل هذه المجتمعات المتقدمة والنامية، وشمل حكومات ورؤساها وساسه مثلما شمل مفكرين وعلماء سياسة واجتماع واقتصاد. وكان أبرز ما ظهر نتيجه هذه المراجعة فى الدول والنظم الغربية والرأسمالية ذاتها هو البحث عن بديل أو طريق ثالث يعيد التوازن الذي أحلت به اقتصاديات السوق والعولمة الاقتصادية ويوفر وسطا جديدا يجمع بين الدوافع الفردية وكفاءة الإنتاج وبين الأحساس الأخلاقى والاعتبارات الاجتماعية الضرورية لاستقرار المجتمعات.

وقد كان من الطبيعى مع مقدم القرن الواحد والعشرين أن يثير هذا مخيلة وأسئلة المفكرين وتوقعاتهم، وقد كان من أهم هذه الأسئلة تلك التى تساءلت عما إذا كان القرن الجديد سيكون بالضرورة أفضل من القرن الماضى، ولعل هذا التساؤل قد استمد دافعه من ماتعرضت له فكرة التقدم التى سادت القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وما ظهر خلالها من حضارة علمية صناعية لم يكن لها مثيل من قبل، غير أن هذه الخبرة ما لبثت أن تعرضت للأهتزاز والتراجع نتيجة لما بدأت تشهده البشرية من حروب وصراعات فى نهاية القرن العشرين وإن لم يخلو كذلك من الانجازات والجوانب المضيئة. هذا السجل المزدوج للخبرة البشرية هو الذى أثار التساؤل حول ما إذا كان القرن الجديد سوف يكتسب وجها إنسانيا يتفادى سقطات الجوانب المظلمة للقرن الماضى؟ أم سيكون استمرارا لصراعات وحروب القرن الماضى؟

أرجو أن تكون فصول هذا الكتاب قد نجحت فى رصد القضايا التى شهدتها حقبه التسعينيات، تلك القبه الحاسمه فى تاريخ القرن العشرين، والتى كان لأحداثها وما به حفلت من الوقع ما جعلها تنهى القرن العشرين قبل أن ينتهى زمينا، وأن تكون قد أثارت من التساؤلات التى نتصور أن الإجابه عليها سوف تحدد مضمون واتجاه العلاقات الدولية لحقب عده قادمه.

د. السيد أمين شلبى

القسم الأول

أسئلة الحرب الباردة:

- هل كانت الحرب البارده ضروره؟
- هل كان نظام الحرب الباردة ثنائى الأقطاب حقا؟
- ماذا لو كان قد أتيح « لربيع براج » أن يذدهر؟
- هل تجاهل الاتحاد السوفيتي مبادئ الوفاق خلال الحرب البارده؟
- هل كان رونالد ريجان وراء انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب البارده؟

هل كانت الحرب الباردة ضرورة؟

احتفل حلفاء الحرب العالمية الثانية فى التاسع من هذا الشهر، مايو ١٩٩٥، بمرور خمسين عاماً على انتهاء الحرب، وعلى انتصارهم المشترك على النازية. ومن بين المعانى العديده التى تحملها هذه الذكرى، ان أربعة عقود من الخمسين عاما التى انقضت منذ نهاية الحرب، قد جاءت على النقيض مما حملته لحظة الانتصار على النازية من أن تكون بشيرا، ومثلما عبر الرئيس الأمريكى وقتئذ فرانكلين روزفلت، «لفجر جديد طالما صلينا من أجله وتحدثنا عنه لسنوات طويلة من أجل سلام دائم للجنس البشرى»، وهو الأمل الذى بلوره إعلان سان فرانسيسكو، ثم مبادىء وغايات ميثاق التنظيم الدولى الجديد وهو الأمم المتحدة، فعلى النقيض من هذه الآمال سرعان ما تحول حلفاء الأمس إلى الخصومة والمواجهة والعداء الذى تبلور فيما أصبح يعرف بالحرب الباردة التى دامت قرابة ٤٠ عاما وتخللتها سلسلة من الأزمات والمواجهات - التى حملت امكانية التحول إلى مواجهة ساخنة، والتى كان العالم بمناطقه وقاراته المختلفة مسرحا لها : من أوروبا (برلين)، وفى الشرق الأقصى (كوريا ، فيتنام) إلى الشرق الأوسط، وأفريقيا، والكاريبى، وحيث وضعت أزمة الصواريخ الكورية (١٩٦٢) العالم على حافة مواجهة نووية. كما تضمنت سباقا متسارعا للتسلح اكتسب أبعادا ووسائل تدميرية غير مسبوقة، وتعدى الأرض إلى الفضاء ومع الأخطار التدميرية التى حملها هذا السباق، استنفذت جهوده موارد وامكانات أطرافه بحيث كان بمعنى من المعانى، وراء انهيار إحدى قواه الرئيسية (الاتحاد السوفيتى) وانهاكه اقتصادياته، كما أحدث تشوهات عميقة فى البنية الاقتصادية والاجتماعية للقوة الأخرى (الولايات المتحدة) وبحيث جعل «انتصارها» فى هذه الحرب الباردة أمرا مشكوكا فيه وموضوع تساؤل.

هذا التحول من التحالف إلى الخصومة والمواجهة وبكل ما أحدثه بين حلفاء الأمس من توترات وأزمات وما تكلفه من موارد وطاقات، هو الذى جعل المؤرخين يتساءلون عن منطق هذه الحرب الباردة، وعما إذا كانت أمرا حتميا أم كان يمكن تجنبها؟ وهو التساؤل الذى نراه يكتسب، وتكتسب دروسه أهمية متجددة اليوم مع احياء ذكرى نهاية الحرب الثانية والانتصار على النازية بكل ما كانت تحمله من شرور للجنس البشرى، وكذلك مع ما تحقق من «انتصار» آخر بنهاية الحرب الباردة ذاتها، وما حمله ذلك من أمل فى أن يكون بشيرا لنظام دولى جديد يستند على ما يضمن للعالم من سلام واستقرار وعدالة.

وبداية، فإنه مع عام ١٩٤٧ تحديدا، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد كونت من خلال قراءاتها الخاصة لسياسات النظام السوفيتى لإعادة البناء الداخلى، وتصميمه على تأمين منطقته المباشرة فى شرق أوروبا بإقامة نظم حليفة أيديلوجيا، وسياسيا وعسكريا فيها، ثم الدعاوى والمطالبات السوفيتية فى تركيا وإيران، كونت مفهوما وتصورا يرى التحدى السوفيتى كتصميم امبريالى وحملة تهدف إلى التدمير الكامل للتقاليد الغربية، وقد تعرض هذا المفهوم - وفى قلب الحرب الباردة - لانتقادات عدد من المؤرخين الذين شككوا فى افتراضاته الأساسية، وارجعوا تطرف السلوك السوفيتى كرد فعل للعداء الأمريكى، وإلى الافتقار إلى بوادر حسن النية التى كان يمكن للولايات المتحدة أن تقدمها للاتحاد السوفيتى المنهك باعتبار ماتمتلكه من اقتصاديات واسعة التى لم تمس تقريبا بل زادت بعد الحرب، وعلى العكس فقد اقدمت إدارة ترومان على إلغاء المساعدات التى كانت تقدم وفقا لقانون الاعارة والتأجير وبدون أى توضيح، الأمر الذى دفع ستالين إلى أن يعلن فى مارس ١٩٤٦ عن خطة جديدة للسنوات الخمس لإعادة بناء صناعة روسيا والتكنولوجيا الروسية على أساس من الاستقلال والاعتماد على الذات وهى الخطة التى تصورها البعض فى الولايت المتحدة على أنها استعداد للحرب. كذلك كان من الافتراضات التى حكمت علاقات هذه الفترة المبكرة من الحرب الباردة، دور الأيديولوجية فى توجيه سياسة وسلوك السوفيت. وحقيقة أن القادة السوفيت كانوا يرون المستقبل فى انتصار

الاشتراكية على الرأسمالية ولايخفون أنهم سيعملون على ذلك، غير أن هذا لم يكن يعنى أن هذا التصور كان يمارس على اطلاقه وبدون ادراك للحدود أو للمخاطر التى يمكن أن يتعرض لها الأمن القومى السوفيتى أو كيان النظام السوفيتى ذاته، وقد أظهرت خبرة سنوات ماقبل الحرب ذاتها أن القادة السوفيت قد ناوروا، وساوموا، وأقاموا ارتباطات وتحالفات مع كل أشكال النظم والحكومات: مع جمهورية فيمار ومع ألمانيا النازية، ومع اليابان وضد اليابان، وكان الدافع الرئيسى لهم فى ذلك ليس الاعتبار الأيديولوجى، وإنما أمن الاتحاد السوفيتى، وظل ذلك هو من «الأهداف الدائمة» التى كان يضحى من أجلها وبلا تردد بالشيوعية الدولية.

وعلى مستوى آخر، بدأ دور توقعات كل قوة من الأخرى، ولمدى الحرية واطلاق اليد التى ستتيحها للأخرى فى الشئون الدولية، وتضمنت هذه التوقعات أخطاء التقدير. فعلى الجانب السوفيتى كان ما أعلنه الرئيسى الأمريكى فرانكلين روزفلت من أن القوات الأمريكية لن تظل فى أوروبا بعد عامين من إنتهاء الحرب، قد أغرى السوفيت بأن يجسوا نبض التماسك الأمريكى وقدرة احتماله وارتباطه ووجوده الذى لم يسبق له مثيل فى القارة. ومن الناحية الاقتصادية أعتقد ستالين أن الاقتصاد الأمريكى سوف يشهد ركودا آخر بعد الحرب، الأمر الذى، كما تصور، سوف يدفع الأمريكيين إلى العزلة. وكما كانت التوقعات غير دقيقة على الجانب السوفيتى، كذلك كانت على الجانب الأمريكى، فقد خيب الاتحاد السوفيتى توقعات روزفلت الذى أعتقد أن سياسات الاتحاد السوفيتى وسلوكه بعد الحرب كانت نتيجة سنوات الحرب الأهلية وحروب التدخل ومن رواسب فترة عدم الاعتراف الأمريكى الطويل للنظام والعداء المكشوف من القوة الأمريكية والأوروبية عامة، وعلى هذا فقد قدر روزفلت أنه إذا ما أظهر له التفهم وقدمت الضمانات لأمنه ومنح مكانه الصحيح كقوة كبرى، فيستخلص الاتحاد السوفيتى من عقدة الاضطهاد وسيسهم فى بناء نظام مستقل على أساس الأمم المتحدة. وهكذا أخلت خيبة الأمل المتبادلة السبيل لإتهامات زائدة متبادلة، وترسخ الاعتقاد بأن طبيعة نظام الخصم السياسى والاجتماعى هى مصدر كل المتاعب فى العالم أكثر منه تصادما فى المصالح بين البلدين، وخلال هذه

الفترة التى تكونت فيها مفاهيم وتصورات وتوقعات كل قوة عن الأخرى، تدعم الجانب السلبى فيها نتيجة لغياب الاتصالات المباشرة بينهما، الأمر الذى أطلق التصورات الذاتية، وانغلقت قنوات توضيح الآخر لأهدافه الفعلية ونواياه، الأمر الذى خلق بيئة صالحة للتصورات المطلقة وانتفت العوامل النسبية وهى البيئة التى تكونت فيها هياكل ومؤسسات وأدوات الحرب الباردة : حلف الأطلنطى، ومشروع مارشال، وسياسات الاحتواء على الجانب الأمريكى والغربى، وحلف وارسو، ومنظمة الكوميكون على المستوى السوفيتى ومعسكره. وهكذا تدلل خبرة هذه الفترة الخطيره فى تاريخ العلاقات الدولية على الدور الحاسم الذى تلعبه المفاهيم والتصورات والافتراضات وصورة الآخر والحسابات والتقديرات فى رسم السياسات والمواقف وفى النتائج التى ترتب عليها، بحيث أنه بقدر دقة وصحة وسلامة الأسس التى تستند عليها أو خطئها، بقدر نجاح أو فشل السياسات التى تترتب عليها ويكفى أن ندلل على ذلك بحدثين وقعا فى الاطار العام لسياسات وعلاقات الحرب الباردة وهما التدخل العسكرى الأمريكى فى فيتنام، والغزو السوفيتى لأفغانستان فقد كشف روبرت ماكنيمارا، وهو أحد مهندسى السياسة الأمريكية فى فيتنام، مؤخرا من أن التدخل الأمريكى فيها، بكل ما أحدثته عن تدمير على عدة مستويات، كان نتيجة خطأ فى الحساب والتقدير ومن ناحية أخرى اكتشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف حين جاء إلى السلطة عام ١٩٨٥ وهو يعيد تقييم سياسات النظام السوفيتى، خطأ المفاهيم التى قام عليها قرار الغزو السوفيتى لأفغانستان، وهو القرار الذى ثبت أنه يماثل فى تأثيراته المدمرة. سوفيتيا، واقليميا ودوليا القرار الأمريكى بالتدخل فى فيتنام.

هل كان نظام الحرب الباردة ثنائي الأقطاب حقا؟

من المسلمات التى استقرت فى أدبيات السياسة الدولية أن عالم الحرب الباردة (١٩٤٥ - ١٩٩١)، كان عالم الثنائية القطبية Bi-bolar، حين انفردت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي بتوجيهه وصوغ قواعده والتحكم فى قراراته الاستراتيجية الكبرى.

ويهدف هذا المقال إلى مناقشة هذه المسلمة والتدليل على ان تفحص تفاعل علاقات القوى الدولية، خصوصاً مع بداية الستينات، إنما ينبىء عن محاولات ومبادرات قامت بها قوى دولية لتأكيد ذاتها. ومنذ نهاية الحرب الثانية وحتى نهاية الخمسينات صار كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتى وبتعبير أحد المؤرخين : «شأنهما شأن بركانين كبيرين وسط تلال قفراء متناثرة». إذ أن أوروبا الغربية كانت ضعيفة ومنهكة اقتصادياً، ومعرضة، صواباً أو خطأ، للتهديد السوفياتى، كما كانت اليابان فى الوضع نفسه، اما الصين فكانت لاتزال تعانى من آثار الحروب الأهلية فضلاً عن قرون من الضعف كذلك كانت أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، معتمدة سياسياً واقتصادياً على القوى الكبرى.

ومع بداية الستينات، بدأت هذه الصورة تتغير، فأوروبا، برخائها الاقتصادى، تعدت ولية نعمتها الولايات المتحدة، وبدأت اليابان فى البروز، لا كقوة اقتصادية فحسب، بل قوة منافسة محتملة، كما برزت شعوب الشرق فى آسيا، وأفريقيا، وشعوب أميركا اللاتينية، وحصلت فعلاً على صوت فى شؤون العالم ربما بأكثر مما تؤهلها له قوتها المادية. غير أن أعظم تحول فى هذه الحقبة، وربما فى عصرنا، كان

تحول الصين من الضعف، والفقر، والمهانة والعجز إلى عملاق جديد . وهكذا ومع هذا التحول فى القوى الاقتصادية خصوصاً، بدأت القوى الأوروبية، فى إطار استمرار تحالفها وانتمائها السياسى والأيديولوجى للولايات المتحدة، تشكك فى السلطة الأميركية وحقها فى التحدث باسمها وباسم التحالف كله، كما أخذت تنظر إلى نفسها كشريك لأميركا، وتطالب بأن تشارك فى تقرير سياسات التحالف وقراراته الاستراتيجية. ولوحظ أن هذه القوى الغربية بدأ يمتلكها القلق من أن تزج بها الولايات المتحدة فى حرب شاملة نتيجة المواجهة مع القطب الآخر، مثل تلك التى دارت حول كوبا، أو تصاعد صراع محدود مثل فيتنام، ومن ناحية أخرى رأت أن ثمة احتمالا أن تتجه الولايات المتحدة نحو تأسيس سياده مشتركة Comdominium، على حساب أوروبا ومن وراء ظهرها. وبدت هذه المخاوف، ومن ثم التصرف على أساسها، خصوصا لدى قوتين أوروبيتين رئيسيتين هما فرنسا، وألمانيا الاتحادية.

ففى منتصف الستينات أوصل الجنرال ديغول العلاقة مع الولايات المتحدة وقيادتها للتحالف الغربى، إلي نقطة الأزمة الكبرى، عندما أصر على أن يغير من طابع العلاقة السياسية بين واشنطن وحلفائها، بل إلى أن يجعل من نفسه المتحدث باسم أوروبا القارية. ولعبت، ليس فقط شخصية ديجول وفكره، بل خبرة فرنسا التاريخية والأوروبية دوراً أساسياً فى هذه التوجهات. فمن خلال تقويم ديجول لعلاقات القوى فى العالم، ومتضمناتها بالنسبة إلى فرنسا وأوروبا، وكذلك تصوره الفلسفى والتاريخى لدور فرنسا ومكانتها، تصور أن فرنسا يجب أن يكون لها أسلحتها النووية الخاصة لردع أى هجوم، وأن تكون لها سيطرتها على مصيرها الخاص فى حال ما إذا تعرضت الولايات المتحدة إلى حرب غير أوروبية يمكن أن تؤدى إلى حرب نووية. بهذا التصور بدأ ديجول سلسلة إجراءاته لفك العلاقة العسكرية لفرنسا مع حلف شمال الأطلسى، وهى الإجراءات التى انتهت فى العام ١٩٦٦ بسحب فرنسا لقواتها من الناتو، وانسحاب القوات الأميركية من الأراضى الفرنسية فى العام ١٩٦٧.

ومن الأمور ذات الدلالة فى التوجه الفرنسى أنه كان مدفوعاً بتصور أشمل، وكما عبّر ديجول : «لوضع نهاية لنظام التكتلات»، ومن ثم كان قراره أيضاً بفتح الحوار وبناء الجسور مع «روسيا»، كما كان يُسمى الاتحاد السوفياتى، ومع دول شرق أوروبا، اعتقاداً منه أن هذا التفاهم هو أمر لاغنى عنه للحفاظ على السلام فى أوروبا. أما التحول الآخر فى نطاق التحالف الأميركى - الأوروبى نحو سياسات ومبادرات مستقلة، فجاء من قوة أوروبية رئيسية هى ألمانيا الاتحادية، وبدأ هذا التطور مع قيام حكومة إئتلافية فى بون العام ١٩٦٦ شرعت تعيد النظر فى عدد من مفاهيم إدارة علاقاتها الدولية، واستخلصت أن المشكلة الألمانية لايمكن أن تُحل فى مناخ وعلاقات الحرب الباردة الجامدة. وبلغ هذ التطور مداه العام ١٩٦٩ حين جاء إلى الحكم الحزب الديموقراطى الاشتراكى بزعامة فيلى برانت الذى صاغ سياسة التوجه شرقاً ost Poli-tic والتى انطلقت منها التطورات التى تلت ذلك، فى علاقة بون بالاتحاد السوفياتى ودول أوروبا الشرقية، بل وفى علاقة الشرق والغرب عموماً والتى مكنت من عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى هلسنكى العام ١٩٧٣. وفى إطار هذه السياسة أمكن التوصل فى أغسطس ١٩٧٠ إلى اتفاقية عدم الاعتداء بين ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتى كان جوهرها احترام التكامل الإقليمى لدول أوروبا فى نطاق حدودها الراهنة.

ومثلما اثار التقارب الفرنسى السوفياتى غضب الولايات المتحدة، كذلك أثارت المبادرات الألمانية تحفظ، إن لم يكن، غضب واشنطن التى اعتبرتها إضعافاً للتحالف الغربى. أما التحليل الموضوعى للخطوات الاستقلالية الفرنسية والألمانية، وما أثبتته الأحداث، فقد كان اعتبارها تخفيفاً لمصادر التوتر فى القارة الأوروبية، وهى بهذا المعنى مهدت لما سوف تتبناه السياسة الأميركية نفسها من عملية إعادة ترتيب علاقاتها مع الاتحاد السوفياتى مع أوائل السبعينات.

إذا كان هذا ما واجهه القطب الأميركى ووضعه المسيطر داخل تحالفه من مواقف

استقلالية من جانب حلفائه، فان ما واجه القطب السوفياتى كان أكثر تحدياً ليس فقط فى هز سيطرته ومكانته داخل تحالفه وإنما فى رسم إطار جديد لخريطة القوى الدولية. وجاء التمرد على السلطة السوفياتية من جانب الصين الشعبية التى كان انضمامها إلى المعسكر السوفياتى عند تأسيسها قد غيّر موازين القوى الدولية وبدأ كرصيد استراتيجى للمعسكر. غير أنه مع نهاية حقبة الخمسينات بدأت الشقوق داخل هذا التحالف، أولاً فى صورة جدل حول قضايا أيديولوجية ثم تطورت إلى القضايا الحقيقية المتصلة بالمكانة والمصالح القومية، وفى جوهرها تطلع الصين - مثلما تطلعت فرنسا ديجول - لامتلاك قوة نووية خاصة بها، ومثلما عارضت الولايات المتحدة التطلع الفرنسى، عارضت موسكو تطلع الصين، ليس فقط من منظور ما سمته الولايات المتحدة خطورة «أكثر من يد واحدة على الزناد» وإنما لإدراك القوتين ان تفردهما بامتلاك القوة النووية هو الذى يعطيهما مكانتهما المتميزة داخل معسكريهما وفى العالم.

وتطورت الخلافات إلى ما هو أكثر، حين اندلعت الاشتباكات المسلحة على الحدود العام ١٩٦٩، وهو الحدث الذى جسد حقائق ودوافع الصراع بين البلدين وعمقها، إذ لم يعد خلافاً حول تفسير النظرية السياسية، كما بدأ، وإنما بين أمتين فخورتين بمكانهما فى العالم، وهو الواقع الذى جعل هنرى كيسينجر يقول فى آب (أغسطس) ١٩٧٠ : «.. إن أعمق صراع دولى فى العالم اليوم ليس بيننا وبين الاتحاد السوفياتى، وإنما بين الاتحاد السوفياتى والصين الشعبية».

وهكذا توضح الخبرة الدولية القريبة أنه حتى فى عصر التحالفات والانقسامات الأيديولوجية فإن الحياة الدولية تأبت على الهيمنة المطلقة لقوة أو قوتين. وأن عوامل ودوافع القوى الدولية المختلفة فى التمرد على هذه الهيمنة وتأسيس التعددية فى الحياة والعلاقات الدولية كانت :

أولاً فى إدراك هذه القوى أن قدراتها المادية والحضارية تؤهلها لأن يكون لها دور فى مصائرها ومصائر العالم وقراراته الكبرى، وثانياً لما تنطوى عليه سيطرة قوة أو

قوتين من خطورة وجعل الواقع الدولى محملاً بإمكانات المواجهة. وعلى العكس فإن تعدد القوى والمراكز الدولية يتيح المرونة للديبلوماسية الدولية وتطوير سياسات قد لاتكون ممكنة فى ظل تحكم قوة أو قوتين.

وثالثاً، وهو الأهم، فإن ماشهدته الستينات من بروز قوى دولية مثل أوروبا والصين لتأكيد إرادتها المستقلة كان نتيجة ماحققته من نهوض اقتصادى وتكنولوجى وبنائها لقدراتها الذاتية.

وليس من قبيل المصادفه أن القوتين اللتين تزعمتا عملية هز نظام القطبية الثنائية خلال الحرب الباردة، فرنسا والصين، هما أيضاً فى طليعة القوى التى تنادى وتعمل اليوم من أجل عالم متعدد المراكز والأقطاب.

«ربيع براغ» ماذا لو كان قد أتيح له أن يزدهر؟

في ٢١ أغسطس عام ١٩٩٨ انقضت ثلاثون عاماً على اجتياح القوات السوفياتية الحدود التشيكوسلوفاكية ووصولها إلى قلب العاصمة براغ كي تضع حداً لماسيعرف في تاريخ هذا البلد وتاريخ منطقتها، بل والعالم، بـ «ربيع براغ» وهي التجربة التي كانت تستهدف، كما عبر زعيمها الكسندر دوبتشيك، «أن تستعيد الاشتراكية وجهها الانساني». ويلاحظ أن هذه التجربة تبلورت في صورتها الرسمية وبدأت تأخذ طريقها إلى التطبيق عندما انتخبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في كانون الثاني (يناير) العام ١٩٦٨ السكندر دوبتشيك سكرتيراً أول للحزب (وهو الذي تربى وصعد في سلمه منذ أن التحق به وهو صبي في الثامنة عشرة من عمره وكعامل في مصانع «سكودا»، كما تلقى تعليمه الأيديولوجي في مدرسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في موسكو) بدلاً من انطونين نوفتني الذي شغل هذا المنصب منذ العام ١٩٥٧.

إلا أن مقدمات وارهاصات تلك التجربة نفسها كانت بدأت منذ أوائل الستينات وعبّرت عن نفسها وأفكارها في كتابات المثقفين والكتاب واتحاداتهم ودورياتهم التي بدأت تناقش مفاهيم النظام وتطبيقاته الاقتصادية والسياسية، وتطالب باللامركزية، وأن يرتبط هذا بتغيير المناخ السياسي ونظرة الحزب إلي دوره ومكانته في المجتمع.

وأيديولوجياً هاجم بعض هؤلاء الكتاب الجمود في فهم الماركسية وطالبوا برؤيتها في ضوء التكوين والتطور الحضاري لمجتمعهم وتساءل أحد هؤلاء «هل نستمر في عبادة ما خلفه لنا أجدادنا أم نتطلع إلى أشكال جديدة تلائم عصرنا؟». وبعد توليه

حرص الكسندر دوبتشيك على تجاوبه مع متطلبات التغيير واعتباره أن المجتمع نضج وأصبح مهيأ ومستعداً لأن يتطور إلى مجتمع ديموقراطى واشتراكى حقيقى يحترم الاختلافات.

غير أن التطور الذى أخذته المحاولة الجديدة فى براغ لتطوير النظام ومراجعة أساليب إدارة المجتمع، وبخاصة بعد صدور ما عُرف بـ «برنامج العمل»، الذى تبلور حوله ما أصبح يعرف بـ «الطريق التشيكوسلوفاكى إلى الاشتراكية»، ودعوة البرنامج «إلى طرح الأخطاء والتشويهات التى ارتكبت وأسبابها». هذا التطور بدأ يثير مخاوف القيادة السوفياتية وحلفائها في نظم الحكم فى بقية دول شرق أوروبا. ولم تستند هذه الدعوة إلى اعتبارات أمنية واستراتيجية وحماية وحدة المعسكر الاشتراكى فقط، كما ركزت البيانات المعلنة لموسكو وبقية عواصم شرق أوروبا، وإنما استندت كذلك إلى تخوف دفين لما يمكن أن تطلقه التجربة الجديدة فى براغ من قوى ليبرالية تصل عدواها إلى مجتمعات أوروبا الشرقية بل والاتحاد السوفياتى نفسه.

لذلك بدأت سلسلة من اللقاءات ومؤتمرات على مستوى سكرتيرى الأحزاب ورؤساء حكومات دول حلف وارسو، مناقشة الأوضاع الجديدة فى تشيكوسلوفاكيا. وخلال كل هذه المؤتمرات التى شاركت فيها القيادة الجديدة فى براغ، حرص دوبتشيك على تأكيد ارتباطه بالأسرة الاشتراكية، وضمان التطور المضطرد والبناء الاشتراكى فى البلاد. و رغم هذه التأكيدات، إلا أن القيادة السوفياتية وحلفاءها ظلوا ينظرون بقلق متزايد إلى التطورات التى تجاوز المبادىء والأسس الرئيسية للنظام، والحديث وفقاً لخطوط الليبرالية الغربية.

وعكست القيادة السوفياتية وبقية دول حلف وارسو هذا القلق المتزايد فى الرسالة التى وجهوها إلى اللجنة المركزية للحزب فى براغ، وفسروا فيها مايجرى فى هذه العاصمة على أنه تمهيد لإقصاء تشيكوسلوفاكيا عن طريق الاشتراكية. واعتبرت الرسالة نفسها أن مثل هذا التطور «لايدخل فى صميم اختصاصكم وحدكم، بل فى

صميم اختصاص جميع الأحزاب الشيوعية فى كل دول حلف وارسو». كما رأت فى هذا «تهديداً بإحداث تغيير فى توازن القوى فى أوروبا».

وردّت قيادة الحزب فى براغ على هذه الرسالة بتفسير التطورات فى بلادها على أنها نتيجة لتراكم التناقضات على مدى السنوات حتى عام ١٩٨٦. وعلى رغم اعتراف الحزب بأن هذه التطورات يمكن أن تغرى قوى معادية على استغلالها، إلا أن «حزبنا يعلن بالإجماع أنه سوف يدافع بكل الإمكانات الممكنة عن النظام الاشتراكى فى بلادنا». وحرص فى الوقت نفسه على الإشارة إلى أنه «لايجد أسباباً حقيقية تسمح بوصف الحالة الحاضرة فى بلادنا بأنها مضادة للثورة، أو أن قواعد النظام الاشتراكى مهددة».

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ومكان تشيكوسلوفاكيا فى الأسرة الاشتراكية ومنظماتها، فقد أكدت براغ على أن «الاتجاه الأساسى للسياسة الخارجية التشيكوسلوفاكية هو : «التحالف والتعاون مع الاتحاد السوفياتى وبقية الدول الاشتراكية ونشاطها فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون) ومعاهدة حلف وارسو». غير أن رسالة القيادة التشيكوسلوفاكية وتأكيداتها لم تقنع القيادة السوفياتية وكذلك بقية زعماء دول حلف وارسو، خصوصاً زعيم ألمانيا الشرقية والتر اولبريخت الذى كان أكثرهم تحريضاً على التدخل. فى ضوء هذه المخاوف اتخذت القيادة السوفياتية قرارها بالتدخل العسكرى الذى جرى فى ٢١ (أغسطس) العام ١٩٦٨، وخولت وكالة «تاس» أن تعلن «أن الوحدات المسلحة لجمهوريات بلغاريا وهنغاريا وبولندا وألمانيا الديمقراطية دخلت أراضى تشيكوسلوفاكيا وستنسحب فور أن تتأكد من زوال التهديد للمكاسب الاشتراكية فى هذا البلد والتهديد الأمنى لمجموعة البلاد الاشتراكية».

وأعقب التدخل إقصاء الكسندر دوبتشيك عن زعامة الحزب وكذلك القيادات التى ارتبطت به، وتنصيب غوستاف هوساك سكرتيراً أول للحزب والذى سيبدأ ماسيعرف بعملية «تدعيم» Consolidation النظام الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا. وظل الرمز المعبر عن صدمة الشعب التشيكوسلوفاكى واحتجاجه على الغزو إقدام

طالب الفلسفة جيم بلوش على الانتحار حرقاً فى ميدان فاسلافسكى فى قلب العاصمة براغ.

على أية حال، فأنه مع انقضاء عقود ثلاثة على «ربيع براغ» وما كان يبشر به من عملية إصلاحية للنظام فى تشيكوسلوفاكيا، ورد الفعل السوفياتى على هذه المحاولة، بل وبعد ما انتهى إليه النظام السوفياتى ذاته، يحق للخيال السياسى أن يتساءل عما كانت الأمور سوف تتطور إليه إذا ما كان قد سُمح لربيع براغ أن يزدهر، ولما كان يحاوله من تطوير النظام وإصلاحه سياسياً واقتصادياً أن ينجح ويترسخ ويقدم بذلك نموذجاً قابلاً للحياة يغرى، ليس فقط بقية النظم الاشتراكية فى شرق أوروبا، التى كانت تعانى من الاختناقات والتناقضات، بل وكذلك النظام السوفياتى ذاته، وتبنيه بصورة تدريجية النموذج التشيكى.

لو كان هذا قد تحقق ربما لم تكن الأمور قد وصلت إلى الحد الذى استخلص معه زعيم سوفياتى هو ميخائيل غورباتشوف فى منتصف الثمانينات، وجاء وسط إحساس حاد بالأزمة التى يمر بها النظام، أن الأوضاع لايمكن أن تستمر بهذه الصورة، وأنه لايصلح معها إلا برنامج شامل بل وثورى «لإعادة البناء»، يشمل أركان النظام الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية، ويطبقه بشكل مفاجيء وجذرى وبصورة لم تتحملها طبيعة النظام وانتهى به إلى مصيره المعروف.

هل تجاهل الاتحاد السوفياتي مبادىء الوفاق في الحرب الباردة؟

يتذكر كاتب هذا المقال أنه عندما كان يعمل فى سفارة مصر فى موسكو حين اشتعلت حرب أكتوبر ١٩٧٣، أن جونار يارنج سفير السويد فى موسكو آنذاك، والذى كان مجلس الأمن عينه.مبعوثاً للسلام فى الشرق الأوسط عقب حرب ١٩٦٧، واحبطت اسرائيل جهوده، طلب فى الأيام الأولى لحرب ١٩٧٣ مقابلة السفير المصرى آنذاك يحى عبدالقادر. وركز يارنج فى بداية اللقاء على كيف ستدير الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى علاقاتهما خلال هذه الأزمة، وعلى الأسس والقواعد التى سيسترشدون بها فى هذا الشأن. استعاد يارنج «اتفاق إعلان المبادىء» والذى كانت القوتان العظميان توصلتا إليه خلال مؤتمر قمة موسكو الأول - الذى عقد فى يونيو ١٩٧٢ - وهو المؤتمر الذى شرعا به علاقات الوفاق الجديد - بينهما وأرادا بها الانتقال من «المواجهة إلى التفاوض»، وكان «إعلان المبادىء» إلى جانب اتفاقات «سولت» الأولى، من أهم الوثائق التى صدرت عن هذه القمة. ففى إعلان المبادىء أرسى الجانبان هدفاً عاماً وأساسياً وهو «منع تطور المواقف التى من شأنها أن تسبب التوتر الخطير فى علاقاتهما».

والواقع أنه عند اشتعال حرب ١٩٧٣ تبنى القادة السوفيات مواقف ومطالب الجانب العربى، وأعلنوا فى بيان رسمى يوم ٧ اكتوبر «أن المسؤولية فى التطور الأخير للأحداث فى الشرق الأوسط تقع كلية وبشكل كامل على اسرائيل وعلى الدوائر الخارجية الرجعية التى شجعتها بصفة دائمة فى تطلعاتها العدوانية».

وفى تأكيد أكثر على الموقف السوفياتى خاطب الزعيم السوفياتى ليونيد بريجنيف يوم ٨ أكتوبر رئيس وزراء اليابان الزائر بقوله : «إن مايجرى الآن فى الشرق الأوسط هو معركة بين إسرائيل المعتدية، ومصر وسورية ضحايا العدوان الذى يجاهدون لتحرير أراضيهم، ومن الطبيعى أن تكون كل عواطفنا إلى جانب ضحايا العدوان».

واقترنت هذه المواقف والإعلانات السوفياتية بالدعم العسكرى، إذ بدأت موسكو يوم ٤ أكتوبر جسراً جوياً وبحرياً لتزويد مصر وسورية بالسلاح، وأخذت الأسلحة السوفياتية الواردة إلى مصر وسورية مستوى أكثر تقدماً، مثل صواريخ «سكود» التى كان نطاقها يسمح بضرب تل أبيب من الأراضى المصرية.

أما ردود الفعل الأميركية إزاء السلوك السوفياتى فجاءت على مستويين : الأول وهو المستوى الرسمى والذى عمد، وبخاصة خلال الأسبوع الأول من القتال، إلى التقليل من أهمية ومدى الإمدادات السوفياتية إلى العرب، وعدم انتقاد العرب أو السوفيات بشكل علنى، وإن كان هذا المستوى الرسمى، وخصوصاً بعد تعمق الارتباط السوفياتى فى النزاع وتطور العمليات العسكرية، بدأ يشير إلى أن علاقات الوفاق تمر بمرحلة خطرة تهددها، وبعبارات هنرى كيسينجر : «إننا سنقاوم السياسات العدوانية الأجنبية، فالوفاق لايمكن أن يصمد أمام عدم المسؤولية فى أى منطقة بما فيها الشرق الأوسط».

أما المستوى الآخر من ردود الفعل الاميركية فجاء من القوى السياسية والفكرية التى لم تكن ترتاح تقليدياً إلى سياسات الوفاق مع السوفيات، وتتشكك فى نياتهم وخططهم. واستخدمت هذه القوى التأييد السوفياتى للعرب خلال الحرب لكى تدلل على آرائها من أن السوفيات يستخدمون علاقات الوفاق لخدمة مصالحهم، وأنه حين جاءت لحظة الاختيار فضلوا هذه المصالح على علاقات الوفاق وتجاهلوا مبادئه والتى كانت تدعو، كما نصت المادة الأولى من اتفاقية منع الحرب النووية، إلى «أن يتصرف الطرفان بالشكل الذى يمنع تطور المواقف التى من شأنها أن تسبب تفاقماً خطيراً فى

علاقاتهما»، وكذلك مادعت إليه المادة الثالثة من اتفاق إعلان المبادىء من أن يفعلوا كل ما فى طاقتهم حتى لاتثور صراعات ومواقف قد تزيد من التوتر الدولى».

فى مواجهة هذه الاتهامات رد السوفيات بأنهم تصرفوا وفقاً لهذه المبادىء، إذا عبر بريجنيف فى ٢٦ اكتوبر ١٩٧٣ عن أنه «خلال السنوات القليلة الماضية حذر الاتحاد السوفياتى مراراً وتكراراً الولايات المتحدة من أن الموقف فى الشرق الأوسط خطير وبشكل يهدد بالانفجار».

غير أن منتقدى الاتحاد السوفياتى من الجانب الأميريكى لم يقتنعوا بهذه الردود واعتبروا أن التحذيرات السوفياتية كانت فى معان عامة ولا توحى بأن الحرب وشيكة، فضلاً عن أن الاتحاد السوفياتى لم يوجه أى تحذير خلال الشهر الذى سبق الهجوم ولاحين شرعت موسكو فى إخلاء الرعايا السوفيات من مصر وسورية.

كذلك اعتبر خصوم الاتحاد السوفياتى فى واشنطن أن تجاهل المبدأ الذى التزم به فى اتفاقية منع الحرب النووية من ضرورة تفادى الظروف التى تؤدى إلى تزايد التوتر الدولى، إذ أنه بإمداده العرب بالأسلحة الضرورية جعل الحرب أمراً ممكناً، وأن المعدات التى زود بها السوفيات العرب مكنتهم من التغلب على التفوق النوعى الاسرائيلى، وأكدت لهم كمية هذه المعدات القدرة على الصمود للخسائر الفعلية، بل وحتى التفوق على الدفاعات الاستراتيجية الاسرائيلية.

على أية حال، وأياً كانت الحقيقة والاتهامات الاميركية والردود السوفياتية، فإن كلاً من الإدارة الاميركية والقياده السوفياتية، وحرصاً منهما على استمرار علاقات الوفاق، قدما فى نهاية الحرب تقويماً إيجابياً لكيفية ادارتهما لعلاقاتهما خلال الأزمة، ورجحا الجانب الايجابى الذى يسمح لهما بالاتصال والتشاور الذى جرى خلال زيارة كيسنجر لموسكو فى ٢٢ (أكتوبر) وإلى صدور قرار مجلس الأمن ٣٣٨ الذى قدم فرصة لوقف إطلاق النار، وأصبح من وثائق التسوية السلمية للنزاع العربى - الإسرائيلى.

غير أن القوى المعادية للوفاق فى الولايات المتحدة ظلت تحتفظ برأيها فى الموقف السوفياتى خلال حرب أكتوبر، وتثيره من وقت لآخر. وحين بدأت علاقات الوفاق

تتراجع وتراكمت العقبات فى طريقه مع نهاية السبعينات وبلغت قمتها فى الغزو السوفياتى لأفغانستان العام ١٩٧٩، أعادت هذه القوى التذكير بالموقف السوفياتى خلال حرب ١٩٧٣، وأضافت إليه سياساته فى انغولا، والقرن الأفريقى، واليمن للتدليل على أن السوفييت يستخدمون سياسة الوفاق لدعم مكاسبهم على حساب المصالح الاميركية التى بدأت تتراجع فى العالم. وكانت هذه هى الذخيرة التى أعتمد عليها تيار «المحافظون الجدد» الذى خطط وقاد حملة المرشح الجمهورى رونالد ريغان وجاء به إلى الحكم فى أوائل الثمانينات لكى يطلق استراتيجيته التى اعتمدت على مواجهة السوفيات ايديولوجيا، وسياسياً، وعسكرياً ولكى يتعامل معهم «من موقع القوة». وهو الموقف الذى سيفاخر به أنصار رونالد ريغان، بل وسيعتبرون أنه هو الذى أدى فى النهاية إلى تصدع الاتحاد السوفياتى ونهاية الحرب الباردة.

هل كان رونالد ريجان وراء انهيار الاتحاد السوفيتى ونهايه الحرب البارده؟

سيظل مؤرخو الحرب الباردة يناقشون سؤالاً جوهرياً عن دور الرئيس الأميركى السابق رونالد ريغان ومسؤوليته عن انتهاء هذه الحرب وبالطريقة التى انتهت بها والانسحاب والتصدع الارادى والداخلى لاحدى قوتيها، ويستمد هذا النقاش مادته من الفلسفة التى جاء بها رونالد ريغان إلى الحكم العام ١٩٨١، والبرنامج المحافظ الذى خاض به انتخابات الرئاسة وجسد به الموجه المحافظة أو المحافظة الجديدة. **new conservatism** التى قدمت الاتحاد السوفياتي كقوة تكمن فيها العدوانية وبصورة لايمكن تغييرها من خلال المفاوضات أو الاتفاقيات، وإنما من خلال مواجهته من موقع القوة وضغوط حادة ومتماسكة تجبره على تغيير طبيعته وهويته، بوحى من هذه الفلسفة شهدت ادارة ريغان خصوصاً خلال ولايتها الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٤، إحياء لاحلك أيام الحرب الباردة، سواء فى خطابها الأيديولوجى أو فى التركيز على البناء العسكرى، وانقطاع أى حوار أو اتصالات بناءة، وتوقف كل مستويات التفاوض حول الحد من التسلح.

فعلى المستوى الأيديولوجى، وباقتناع بأن جوهر الصراع مع الاتحاد السوفياتى انما يكمن فى هيكل نظامه وتكوين قادته، وبأنه إذا كانت الولايات المتحدة تجسد الخير والفضيلة فى العالم فإن الاتحاد السوفياتى تجسيد للشر والعبودية، بهذا التصور وصف ريغان فى بياناته الأولى الاتحاد السوفياتى بأنه «امبراطورية الشر» **The Evil Empire** ، ووصف قيادته بأنهم «قوم لايتورعون عن الكذب، والخداع والغش فى سبيل تحقيق أهدافهم» وحذر مواطنيه من أن يتجاهلوا حقائق التاريخ والدوافع العدوانية

لامبراطورية الشر، أو أن يصفوا سباق التسلح على أنه مجرد سوء فهم، وقد ذهب ريجان فى حملته الأيدلوجية تلك على الاتحاد السوفياتى وقادته إلي الحد الذي وصف فيه بأنه أكثر الرؤساء الأميركيين أيديولوجية.

أما على المستوى العسكرى، فقد انطلق تفكير ريجان وادارته من تصور أن القوة العسكرية هى الضمان الرئيسى للمكانة الاميركية، وأنه إذا ما أريد استعادة وضع اميركا الدولى بعد أن تراجع أمام التوسع السوفياتي فان القوة والبناء العسكرى يجب أن يكون لها الأولوية المطلقة، كما أنكر هذا التفكير ابتداء اتفاقى الحد من التسلح : SALT2 , SALT1 اللذين وقعتهما الادارات السابقة واستفاد منها الاتحاد السوفياتى وانخفضت القدرات العسكرية الاميركية، ولذلك، فانه حتي لو قبلت الادارة الدخول فى مفاوضات جديدة أو التوصل إلى اتفقايات للحد من التسلح فلن يكون هذا إلا بعد أن تعيد الولايات المتحدة بناء قوتها العسكرية لكى تتفاوض من مركزة القوة وتجبر موسكو على أن تقبل شروطاً أفضل بالنسبة للولايات المتحدة. بهذا التفكير فى القوة العسكرية باعتبارها الأداة الرئيسية فى بناء المكانة الاميركية فى صراعها مع الاتحاد السوفياتى، شرع ريغان فى برنامج عسكرى سوف يعتبر أكبر ماأقدمت عليه ادارة اميركية فى زمن السلم، وهو البرنامج الذى بلغ ذروته فى ماعرف بمبادرة الدفاع الاستراتيجى : SDI والتي نقلت صراع التسلح إلى مجال جديد هو الفضاء أو ما وصفه السوفييت بـ Militarisation of Space .

ورغم أن ريغان فى تقديمه لهذه المبادرة اعتبر أن هدفها هو جعل الأسلحة النووية عقيمة وبالية Impotent and obsolete ، إلا أن القادة السوفييت رأوا فيها قلباً وتغييراً للمعادلة الاستراتيجية بين القوتين بحصول الولايات المتحدة على ميزة الضربة الأولى First strike ونفى أحد الأسس التى تقوم عليها المعادلة الاستراتيجية وهو الأمن المتساوى Equal security وبعبارة أخرى إزالة الأساس الذى يعطى الاتحاد السوفياتى وضع القوة الأعظم Super power، ودفعه إذا ما أراد أن يجارى هذا المستوى من التنافس فى الفضاء إلى انفاق عسكرى يساهم فى مزيد من الانهاك الاقتصادى:

إلى جانب هذه المواقف المتشددة التى تبنتها إدارة ريجان تجاه الاتحاد السوفياتى على المستويين الايديولوجى والعسكرى، اتبعت كذلك سياسة مصممة على التصدى للوجود والتوسع السوفياتى فى المناطق الاقليمية، أفغانستان، الجنوب الأفريقى، اميركا الوسطى. وحذر مسؤولوها القادة السوفيات من أن «وقت مغامراتهم التى لايتحكم فيها شىء فى العالم الثالث انتهى».

كانت هذه هى السياسات التى تبناها وطبقها رونالد ريغان فى تعامله مع الاتحاد السوفياتى على مدى السنوات الأربع الأولى من حكمه والتى اعتبر بعدها أنها حققت أهدافها خصوصاً فى إعادة بناء قوة الولايات المتحدة العسكرية واستعادة ثقتها بنفسها، بحيث أنها أصبحت تقف عالية القامة مرة أخرى : America is tall again وهى السياسات التى ترى فيها مدرسة ريغان أنها كانت القوة الدافعة وراء التحول الذى حدث فى العلاقات الاميركية السوفياتية وبخاصة فى الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٨٨، وشهدت نقلة نوعية حولتها بشكل حاسم من المواجهة إلى التفاوض والتعاون وأكثر من هذا هى التى قادت إلى تحريك عملية التحول السوفياتى والأسراع بما كان منتظرا من وقت طويل من تغير فى أجيال القيادة السوفياتية Generantional change واقتناع القادة السوفيات بأن بلادهم أصبحت فى حاجة إلى نوعية جديدة من القيادة و «التفكير الجديد» وهو ما أتى بغورباتشوف إلى الحكم فى (مارس) ١٩٨٥، واقنعه بإعادة النظر فى أركان النظام السوفياتى الفلسفية والأمنية والاقتصادية وتوجهات سياسته الخارجية، وبلورة هذا فى تفكيره الجديد لبلاده وللعالم. وبلور رونالد ريغان تفكير مدرسته التى تدعى مسؤوليتها عن أحداث كل هذه التغييرات بقوله فى خطبة الوداع «لقد كنا نهدف إلى تغيير الأمة، وبدلا من ذلك فقد غيرنا العالم».

وتفصل مدرسة ريغان دعواها بالقول إن حملته الأيديولوجية ضد الاتحاد السوفياتى وقادته انزلت ضربة الموت بالنظام السوفياتى وأن الغرب كسب الحرب الباردة الأيديولوجية مؤكداً تفوقه. ووراء هذا التفكير كانت تكمن فلسفة أيديولوجية عميقة للتاريخ وفهم للسياسة باعتبارها حرباً بين الأفكار، والاعتقاد - مثلما اعتقد لينين -

أن الأفكار أكثر قوة من المدفع. وجعل هذا التفكير أنصار مدرسة ريغان ينتقدون أصحاب المدرسة الواقعية **Realpolitik** من أمثال جروج كينان، وليبمان، مورغانتو وكيسنجر، باعتبار أن أفكارهم تمثل سوء فهم للاتحاد السوفياتى. كما رأوا فى برنامج كسينجر للوفاق بين الشرق والغرب مساومة أخلاقية بما كان يعنى نزعاً للسلاح الأيديولوجى من جانب واحد.

وعلى المستوى العسكرى اعتبر اتباع مدرسة ريغان فى المواجهة العسكرية أن الاصرار على البناء العسكرى خصوصاً برنامج الدفاع الاستراتيجى كان مقدمة ضرورية لما تلا ذلك من سلام، فعندهم لم يكن الاتحاد السوفياتى وقادته يحترمون إلا القوة، وإن إعادة تسليح أميركا كان ضرورة لأقناعهم بأن الغرب لم يكن فى مرحلة تدهور أو ضعف، وأنه مايزال مستعداً لبذل التضحيات المطلوبة لضمان الصمود ضد أى ضغط أو تهديد سوفياتى. ولخصت مدرسة ريغان رأيها فى أثر البناء العسكرى الأميركى وخصوصاً مبادرة الدفاع الاستراتيجى على التطورات السوفياتية بالفول بأنه وضع الاتحاد السوفياتى وقادته أمام خيارين كلاهما صعب : فإما مجاراة البناء العسكرى الاميركى إلى حد الافلاس، أو عدم مجاراته وبذلك يفقد إدعاءه الوحيد الذى يجعل منه قوة أعظم وهى القوة العسكرية. بل ذهبت هذه المدرسة إلى أن عملية البناء العسكرى الاميركى التى تولتها إدارة ريغان كانت هى العامل المساعد الذى أعطى بعداً جديداً للنقاش، الذى كان ظهر فى نهاية عهد بريجنيف فى المعاهد والمراكز البحثية، بل والمؤسسات العسكرية والعلمية، بأن الاتحاد السوفياتى مهدد بأن يصبح من مناطق العالم الثالث اقتصادياً واجتماعياً، وهو المفهوم الذى جرت مناقشته علناً بعد مجيىء غورباتشوف.

غير أن هذه الدعاوى قوبلت بالتشكيك والتفنيد من كثير من الباحثين المحللين الذين اعتبروا أن القول بأن سياسات ريغان كانت هى السبب فى ما حدث، هو قول غير دقيق، سواء فى تفسير أحداث الثمانينات أو فى الفهم الأعمق للقوى التى أدت إلى إنهاء الحرب الباردة. ويستند من يعترضون على تفسيرات مدرسة ريغان إلى أنه يصعب على التحولات السياسية والتاريخية الكبرى أن تكون نتاج قوة واحدة حتى لو

كانت قوة عظمى، وإنما عملية تفاعل عدد من العوامل والتطورات التى تحدث عادة على جانبى الصراع وإن كانت بنسب متفاوتة. وعندهم أن الحرب الباردة انتهت أساساً بسبب فشل النظام السوفياتى ذاته وإن كانت العوامل الخارجية أسرعت به وكثفت من أزمته. ويفصلون هذا بالقول إن المشكلة الرئيسية للنظام السوفياتى كانت فى فشله فى تقديم مستوى مقبول من المعيشة لشعبه، وفى عدم صلاحية وكفاءة النظام الاقتصادى، ولكن العبء العسكرى كان عاملاً مساهماً فى الفشل الاقتصادى، وإلى الحد الذى كان فيه الانفاق العسكرى السوفياتى استجابة للمستويات الغربية فى التسلح، مان عملية البناء العسكرى فى الثمانينات كانت كالقشة التى قصمت ظهر البعير. وإذا أخذنا بهذا المعنى فإن السياسة الأميركية فى عهد ريغان لم تكن إلا عاملاً مساعداً.

ويتفق هنرى كيسنجر مع إنكار أن يكون الفضل كله فى إنهاء الحرب الباردة والمواجهة مع الاتحاد السوفياتى مقصوراً على إدارة ريغان فيعتبر أن النصر فى الحرب الباردة لم يكن بالطبع إنجاز إدارة اميركية واحدة فقد تحقق نتيجة احتشاد وتجمع ٤٠ عاماً من الجهد الاميركى و ٧٠ عاماً من جمود الفكر والتطبيق الشيوعى. وأرجع ظاهرة ريغان إلى التلاقى السعيد الحظ للشخصية والفرصة، وفى رأى كسينجر أن مزج التشدد والأيديولوجى لتجميع الرأى العام الاميركى بالمرونة الديبلوماسية، والتى لم يكن المحافظون يغفرونها من رئيس آخر، هو بالضبط ماكان مطلوباً فى فترة الضعف السوفياتى وظهور شكه فى نفسه.

أما المؤرخ والديبلوماسى الاميركى والخبير العريق فى الشؤون الروسية والسوفياتية جورج كينان فقد عالج إدعاء مدرسة ريغان بقوله «...إن الإدعاء بأن أى حكومة اميركية لديها القدرة والقوة للتأثير بشكل حاسم على التفاعلات الداخلية فى بلد كبير آخر هو ببساطة إدعاء طفولى.. إن أى قوة عظمى ليس لديها مثل هذا النفوذ على التطورات الداخلية لقوة أخرى..»، واتساقاً مع موقفه التقليدى الناقد للتركيز الاميركى على القوة العسكرية فى التعامل مع الاتحاد السوفياتى، أنكر كينان أن يكون البناء العسكرى الاميركى فى الثمانينات له تأثير كبير على التغيرات التى حدثت فى

هذا البلد، بل ربما أدى العكس إلى المساهمة فى تقوية المتشددين داخل القيادة السوفياتية ومعارضتهم وإعاقتهم للاصلاحات التى كان يحاولها غورباتشوف. وذهب كينان إلى أن تطويع الاتحاد السوفياتى، إنما كان فى المقام الأول نتيجة قوى تفاعلت داخل المجتمع السوفياتى، وكان أهمها فى رأيه فقدان الشعوب السوفياتية للوهم حول قدرة نظام دولتهم على تقديم المزايا الاجتماعية والمادية التى وعد بها، وعدم رضاء الاقليات الاثنية عن خضوعها للأغلبية الروسية، وتزايد وعى تلك الشعوب بالظروف خارج بلادها، وبالفجوة التى تفصلها عن الأمم المتقدمة فى الغرب. كل هذه الأوضاع، فى رأى كينان، هى التى جعلت القادة السوفيات، ذوى البصيرة يستخلصون أن إصلاحاً جذرياً هو وحده الذى يحول دون تدهور وضع الاتحاد السوفياتى ومكانته.

القسم الثانى

أسئلة ما بعد الحرب الباردة

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكيه :

- في الهيمنه الأمريكية: هل هي إلي زوال؟
- كيف تحافظ أمريكا علي هيمنتها أكبر وقت ممكن؟
- إلى متى يدوم نظام القطب الواحد؟
- هل كان في استطاعه الأدارة الأمريكيه بناء استراتيجيه عالميه لما بعد الحرب البارده؟
- السياسه الخارجية لإدارة كلينتون: انجاز أم فراغ استراتيجي؟

في الهيمنة الأميركية ونقادها القائلين أنها إلى نهاية...

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مباشرة، واختفاء الاتحاد السوفياتي كقوة أعظم من المسرح الدولي، تركزت الأنظار على الولايات المتحدة باعتبارها القوة التي خرجت «منتصرة» من هذه الحرب، وأصبحت تملك هذا «التجمع الفريد» Unique Compination من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والديبلوماسية التي لاتتحقق مجتمعة لأى قوة دولية قائمة. ودفع هذ االوضع بعدد من المؤرخين والاستراتيجين الأميركيين إلى التنبؤ بأنه «إذا كان القرن العشرون كان قرناً اميركياً، فإن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً اميركيا كذلك». وبدت ما أصبح يُعرف بمدرسة الاضمحلال DECLINISTS التي قادها المؤرخ الأميركي بول كيندي، وتنبأت في نهاية الثمانينات باضمحلال القوة الأمريكيه مثلما حدث لقوى وامبراطوريات سابقة، بدت هذه المدرسة في موقف ضعيف.

واستخدم المبشرون بالقرن الاميركي المتجدد وضع أميركا الجديد لكي يؤكدوا، ليس فقط حق الولايات المتحدة وقدرتها على القيادة العالمية، بل أيضاً على مسؤولياتها عن سلام العالم واستقراره. وإن مثل هذا السلام يحتاج دائما إلى قوة قادرة على فرض قواعد وعلى التدخل بالقوة إذا اقتضت الضرورة للمحافظة على استقرار النظام الدولي، واستعانوا في هذا على ماقاله مورجانتو من أن «أمة مايجب أن تمسك يالميزان وأن تكون محكماً في النظام الدولي وتضفي ضبط النفس والسلم عليه. وكتب صمويل هانتجتون في هذا الوقت «إن عالماً من دون الزعامة الاميركية سيكون عالماً يتسم بالعنف وعدم النظام بشكل اكثر وأقل ديموقراطية ونمواً واقتصادياً

من عالم يكون فيه للولايت المتحدة نفوذ أكبر من أى بلد آخر فى تشكيل الشؤون الدولية». وذهب بريجنسكى إلى النظر إلى أصدقاء اميركا وحلفائها كتوابع وروافد. وتوقف دعاة الهيمنة والزعامة الأمريكية أخيراً عندما اعتبروه المفارقة التى صاحبت فضيحة مونيكا لوينسكى، والمخاوف التي صدرت عن عواصم عالمية، كانت فى وقت قريب تهاجم وحذر من الهيمنة الاميركية، المخاوف مما تعرضت له الرئاسة الاميركية من ضعف. إذا كتب أحد المثقفين الفرنسيين البارزين «أن هؤلاء الذين يتهمون الولايات المتحدة بأنها شديدة الوطأة يُصلوَن من أجل نهاية سريعة لهذه العاصفة»، وكتبت جريدة ألمانية ليبرالية، كانت منذ شهور تتهم الولايات المتحدة بـ «الاستعمار المقنع الجديد»، تعبر عن قلقها من «ترك مشاكل الشرق الأوسط والبلقان وآسيا تُحل من دون مساعدة الولايات المتحدة ورئيس اميركى يحظى بالاحترام». غير أنه بعد أن انحسرت هذه العاصفة، وبدأ الرئيس الاميركى يستعيد توازنه ويؤكد الدور الاميركى فى عدد من الأزمات الدولية، عادت تتردد الاتهامات القديمة حول الهيمنة الاميركية ودورها الذى تريد أن تفرضه على النظام الدولى. هذه المفارقة هي التى أمسك بها أنصار الهيمنة الاميركية للتدليل على دعواهم عن الدور الاميركى الجوهرى فى المحافظة على النظام الدولى. ويشددون هجومهم على من يدعون إلى عالم متعدد الأقطاب، خصوصاً الأوربيين منهم الذى يدعون إلى مثل هذا العالم من دون أن يدفعوا ثمنه ومتطلباته ويطالبونهم، بأن يزيدوا موازناتهم الدفاعية بدلاً من انقاصها، وأن يأخذوا القيادة فى أزمات مثل البلقان بدلاً من الانتظار حتى تتحرك أميركا، ويصفون ما تنادى به فرنسا وروسيا وغيرهما من عالم متعدد الأقطاب بالتعدد الزائف، فهم يريدون رأياً متساوياً فى أزمات مثل العراق وكوسوفا من دون أن يمتلكوا قوة مساوية، وما يريدونه حقاً هو زيادة مكانتهم على حساب القوة الأميركية، ومن دون أن يكونوا مستعدين لملء الفجوة التى ستترتب على تهميش الدور الاميركى، وفى الوقت نفسه يريدون تحقيق مكاسب قصيرة الأجل ومالية فى الغالب.

ويبدو أن هذا التيار الفكرى لم يكن بلا أصداء فى البيانات والفكر الرسمى

الاميركى، إذ ترددت فى تصريحات وزيرة الخارجية الاميركية وغيرها من المسؤولين الاميركيين عبارات مثل : «الأمة التى لاغنى عنها»، The indispin Sble Nation و «الدولة ذات المسئولية الفريدة»، و «المصير الوحيد للعالم».

غير أن هذا التيار وتصاعده فى الدعوة والدفاع عن دور أميركى مهيمن فى الشؤون الدولية لم يمر من دون نقد وتفنيد من مؤرخين واستراتيجيين أميركيين هم فى الواقع جزء من التيار الذى أثار، ومنذ بداية نهاية الحرب الباردة، تحفظات على مايرد على القوة الأميركية من قيود داخلية وخارجية تحد من قدرتها على رسم استراتيجيات عالمية وتنفيذها فى الوقت نفسه.

وعلى رغم أن نقاد الهيمنة الاميركية يبدأون بالاعتراف بوضع أميركا الاستثنائى دولياً، بعد الحرب الباردة وأنه ربما منذ روما القديمة لم تتفوق قوة على منافسيها مثلما تفوقت أميركا بعد الحرب الباردة عسكرياً، حيث تحتفظ بالقدرة على الوصول إلى أى منطقة فى العالم خلال ساعات، كما أصبح الاقتصاد الاميركى موضع حسد العالم، إلا أنهم فى تحليلهم لهذا الوضع الاستثنائى يركزون على عدد من الاعتبارات التى لايناقشها دعاة الهيمنة الاميركية والتى تتعلق بما تحدثه تلك الهيمنة على : النمو الداخلي الاميركى وإمكاناته، الشخصية الاميركية، ماتثيره من ردود فعل عكسية دولياً، وعلى ما قد تفقده أميركا من فرص عالمية.

ففى مايتعلق بالاعتبار الأول، يرى نقاد الهيمنة الأميركية أنه إذا كان دعاة الهيمنة يعتبرون أن الثمن الذى يمكن أن تدفعه أميركا يمكن احتماله، إلا أنه من الصعب عليهم أن يبرهنوا بأن الولايات المتحدة سوف تستمر فى تحمل هذا العبء أو زيادته، ويستخدمون الالتزام الأميركى فى البوسنة باعتباره يقدم نظرة إلى المستقبل. فقد قدر للالتزام الاميركى فى البوسنة فى البداية ١,٥ بليون دولار، إلا أنه تعدى ذلك إلى ٧ بلايين فى نيسان (أبريل) عام ١٩٩٨، ويستمر فى التزايد لسنوات مقبلة. وعن قضية مثل توسيع حلف الأطلسى، فإن أكثر التقديرات تحفظاً يوحى بأن دافعى الضرائب الأمركيين سوف يجبرون على المساهمة بـ ٢٥-٣٠ بليون دولار سنوياً على مدى

السنوات العشر المقبلة لتوسيع الحلف، وربما سيكون المبلغ أكثر، أخذاً فى الاعتبار أن توسيع الناتو هو فقط إحدى الركائز المطلوبه والمكلفة لبناء الهيمنة الاميركية، كما أنه ليس هناك حدود جغرافية واضحة للالتزامات التى سيفرضها السعي من أجل الهيمنة الاميركية.

أما الاعتبار المتصل بتأثير سياسة الهيمنة على الشخصية الأميركية فإن نقاد هذه السياسة يرون لها أثاراً تآكلية على علاقات البلد الداخلية، فبفعل هذه السياسة، فإن اميركا يمكن أن تتطور إلى مجتمعين، ليس فقط السود فى مواجهة البيض، وإنما بين الذين لديهم اتجاهات عالمية، تقابل من لديهم اتجاهات قومية، أو بين هؤلاء الذين حققوا بشكل مباشر فى السنوات الأخيرة مكاسب من عولمة الاقتصاد، وهؤلاء الذين دفعوا الثمن فى صورة خدمة عسكرية، وفقدان الوظيفة، والأجور المنخفضة. ويبدو التعاون بين هذين المجتمعين فى أن المجتمع الأول يمثل ١٠-٢٥ فى المئة من الشعب الاميركى، وأفراده وممثلوه يسافرون بشكل واسع ويتحدثون لغات أجنبية، ويشعرون بالراحة فى طوكيو وروما مثلما يشعرون فى نيويورك، وفى مواجهة هؤلاء تقف الأغلبية الواسعة من الاميركيين الذين سيطلب منهم، من غير شك، دفع ثمن سياسة بلدهم فى الهيمنة.

ويفترض نقاد الهيمنة الاميركية أنه مع كل هذه العقبات، فإن السعى إلى الهيمنة العالمية لايمكن أن ينجح، ويرون أن الولايات المتحدة يجب ألا تسعى أو تمارس هذه السياسة، ومثلما حذر هنرى آدم، فإن تأثير القوة هو «تضخم الذات وهو نوع من الورم الخبيث الذى ينتهى بقتل المشاركة الوجدانية والتعاطف لدى ضحاياه»، وفعلا فإن فائض القوة الذى تتمتع به اميركا اليوم بدأ ينمو إلى غطرسة نحو الآخرين. وهى غطرسة ستكون لها حتما آثار عكسية على علاقات اميركا الدولية. فمنذ عام ١٩٩٣ فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية جديدة من جانب واحد أو تشريعات تهدد بذلك ٦٠ مرة على دولة تمثل ٤٠ فى المئة من سكان العالم.

وبشكل متزايد، وفى علاقاتها حتى مع أصدقائها، بدأت الولايات المتحدة تأمر

وتقود بأكثر مما تستمتع، وهى تفرض بشكل متعجرف عقوبات اقتصادية، منتهكة بذلك تفاهمات دولية، وتطالب بحماية قانونية لمواطنيها ودبلوماسيها وجنودها الذين يتعرضون لاتهامات جنائية، فى الوقت الذى تصر على تناسى هذا الحق بالنسبة إلى الآخرين، وتملى بشكل منفرد وجهات نظرها على اصلاحات الأمم المتحدة واختيار سكرتيرها العام.

ويناقش أخيرا نقاد الهيمنة الأميركية ما يمكن أن تؤدى إليه هذه السياسة من فقدان الولايات المتحدة لفرصة صوغ علاقات جديدة بين القوى العظمى، ويستشهدون فى ذلك بدعاة الهيمنة أنفسهم وإقرارهم بأن هذه السياسية لايمكن أن تنجح على المدى الطويل، وأن الولايات المتحدة لاتستطيع أن تتجاهل «الحقيقة البديهية بأن القوة العظمى يجب يوما ما أن تسقط». وبعبارات أخرى فإن دولة ما أو مجموعة من الدولة، ستنجح يوماً ما فى تحدى السيطرة الاميركية.

ومن هنا يتصور نقاد الهيمنة الاميركية أن الولايات المتحدة أمامها بديل لذلك فهى تستطيع أن تستخدم هذه اللحظة الفريدة التى تعيشها منذ نهاية الحرب الباردة لكى تصوغ علاقة جديدة بين القوى العظمى. ورغم هذا البديل القائم، إلا أنهم يلاحظون أن أكثر القضايا التي لم تفحص بعناية كافية فى السياسة الاميركية هى بالتحديد ما إذا كانت نهاية الحرب الباردة تقدم أولا تقدم لها فرصة لتغيير قواعد اللعبة الدولية. وعندهم أنه من المؤكد أنه ليس هناك من أمل فى تغيير قواعد هذه اللعبة إذا ما اتبعت الولايات المتحدة نفسها سياسة السيطرة العالمية، فمثل هذه السياسة لابد ستدفع الآخرين لأن يقاوموا السيطرة الاميركية، ربما بغير نجاح فى البداية، ولكن بشكل مؤثر فى نهاية الأمر. وبعبارة أخرى فإن سياسة الهيمنة الاميركية ستؤدى إلى أنه فى وقت ماسيكون هناك من يتفوق على أميركا عدداً وقوة.

كيف تحافظ أمريكا على هيمنتها لأكبر وقت ممكن؟

ارتبط اختفاء الاتحاد السوفيتى كنظام ودولة وامبراطورية بانتهاء الحرب الباردة بقواعدها وعلاقتها والتى ظلت تحكم الوضع الدولى لقرابة نصف قرن وفقاً لنظام القطبية الثنائية، وكان من الطبيعى أن ينشغل العالم بمؤسساته الرسمية، ومراكزه البحثية بسؤال رئيسى حول طبيعة النظام الجديد وحول القوة أو القوى التى ستحكمه وهل ستكون قوة واحدة تنفرد به، أم قوتين تعبران به إلى نظام القطبية الثنائية، أم قوى متعددة تشترك فى توجيهه على أساس تعدد المراكز وتداخلها؟ حول هذا التساؤل تبلور افتراضان رئيسيان ذهب الأول إلى القول بأن عالم مابعد الحرب الباردة سيكون عالم القوة الواحده وهى الولايات المتحدة التى لاتتحداها قوة أخرى بحكم ما تمتلكه من تجمع فريد للقوى العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والجاذبية الحضارية، وهى العوامل التى لاتتحق مجتمعة لقوة أخرى واحدة، أما الافتراض الثانى فهو الذى تصور أن النظام الجديد سيكون متعدد القوى حيث ستتنوع فيه مراكز القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وحدد هذه القوى فى: أوروبا الموحدة واليابان تشاركها مجموعة دول جنوب شرق آسيا الصاعدة.

وقد شارك «زبجنيو برجنسكى»، باعتباره أحد المفكرين الإستراتيجيين البارزين فى الولايات المتحدة والذى تخصص أساساً فى شئون الاتحاد السوفيتى وكتلته الاشتراكية فى نشوئها وتطورها، وانهيارها وتفككها، وخلال ذلك بقضايا الحرب الباردة وبشكل خاص قضايا إدارة الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى شارك فى هذا الجدل الواسع بعد الحرب الباردة، وقدم الخطوط العريضة لتصوره

للمرحلة الجديدة للنظام والمستقبل علاقات القوى فيها وذلك فى عمل أصدره عام ١٩٩٧ The Grand chess board: Americen Primacy and its Geostratigic) imperatives).

فى هذا العمل أخذ برجنسكى جانب أنصار الافتراض الأول الذين قالوا بامتلاك الولايات المتحدة لمقومات القوة العالمية الشاملة التى لاتتحقق مجتمعة لقوة غيرها، وإن كان برجنسكى - كغيره من المفكرين الإستراتيجيين أصحاب الخبرة الدبلوماسية الأمريكيين من أمثال هنرى كيسنجر وسايروس فانس - أعتبر أن ثمة قيوداً قد أصبحت ترد على قدرة أمريكا على التصرف المنفرد، واستشهد على ذلك، بين أمثلة أخرى، بحرب الخليج والتى رغم الأداء العسكرى الأمريكى المرموق فيها كانت تحتاج لكى تشن هذه الحرب إلى التأييد العالمى والسياسى - غير أن الثغرة الرئيسية التى ركز عليها برجنسكى كانت فى خلو رسالة الولايات المتحدة وصورتها العالمية من المضمون الثقافى وفراغها الأخلاقى والروحى. لذلك انتهى برجنسكى فى وصف الوضع الأمريكى بأنه وضع متناقض Ambivelant وأن التفوق الأمريكى يمثل واقعاً ووهماً فى آن واحد.

والواقع أن زيجنيو برجنسكى، مع هنرى كينسجر، وكذلك مع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، يقدمون نماذج لوزراء الخارجية الأمريكيين الذين أثرت أصولهم وخبراتهم الأوروبية على تصورهم وصياغتهم للسياسة الخارجية الأمريكية وإدراتهم لدبلوماسيتها. فمنذ بداية حياته الأكاديمية ودراساته للاتحاد السوفيتى كنظرية ودولة وامبراطورية، حتى مساهماته الرسمية كمستشار للأمن القومى لإدارة كارتر ١٩٧٧ - ١٩٨١، كان من الواضح تأثر برجنسكى بأصوله البولندية فى رؤيته وتحديده للأهداف والنوايا والدوافع السوفيتية.

كذلك فإن كل من أرخ لحياة هنرى كيسنجر الأكاديمية والعملية ينبه إلى أن سبر أغواره وفهم ممارسته الدبلوماسية يتطلب فهم تأثره بترتيبه وخبرته الأوروبية وحيث كان أبطاله الذين شكلوا رؤيته التاريخية والفلسفية شخصيات أوربية من أمثال كانط،

واشبنجلر، ومترنيخ، وبسمارك، وأرنولد توينبى، فهم الذين صاغوا بناءه الفكرى والفلسفى، فمن أفكار فلاسفتهم، وممارسات رجال الدولة وساستها، ومن التجربه الأوروبية، أصبح كسينجر أكثر حساسية لعنصر المأساة فى التاريخ، وأكثر خوفاً من التغيير الثورى، وأكثر اقتناعاً بالنماذج التى صاغوها من أجل السلام والاستقرار فى أوروبا بعد التجربة النابليونية، ونموذج توازن القوى الذى حاول تطبيقه على الواقع الدولى بعد الحرب الثانية.

أما وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فإن أصولها الأوروبية الشرقيه تفسر تركيزها منذ شهورها الأولى من ولايتها على المسرح الأوروبى واعتبارها أنه مازال مركز استقرار العالم، وتصميمها وعباراتها المتشددة، على توسيع حلف الأطلنطى وامتداده شرقاً وأن ذلك هو الضمان الوحيد لاستمرار وحماية عملية «التحرر» السياسى والاقتصادى لدول وسط وشرق أوروبا بل مناطق مهمة من الاتحاد السوفيتى السابق.

وبعد قرابة خمس سنوات من كتابة (خارج السيطرة) out of Controle يعود برجنسكى كى يطور مفاهيمه عن قوى وعلاقات ما بعد الحرب الباردة ويزيدها تحديداً، وأهم من ذلك لكى يقدم دليلاً فلسفيا وعمليا للسياسة الأمريكية للقرن الواحد والعشرين، ولكى يجيب عن سؤال مركزى ، وهو كيف تحافظ الولايات المتحدة على ما أعتبره «وضعها الفريد» وبروزها، كالقوة العالمية الأولى والوحيدة حقا، ولكى يرسم السياسات والإستراتيجيات التى تحول دون ظهور قوة أو قوى تتحدى مكانة الولايات المتحدة وزعامتها ومصالحها وبشكل خاص فى هذه القارة الضخمة أوراسيا التى تجمع فى طرفها الغربى : أوروبا التى مازالت موطن الكثير من قوة العالم الاقتصادية والسياسية، ومنطقتها الشرقية : آسيا، التى أصبحت مركزاً حيا للنمو الاقتصادى والتفوق السياسى الصاعد، ومثل هذا الوضع الجيوستراتيجى الحاسم هو الذى يجعلها «رقعة الشطرنج الكبرى» التى سوف يستمر عليها ويتقرر فيها الصراع على النفوذ والتفوق العالمى.

رغم أن برجنسكى يجعل من أوراسيا النقطة المركزية فى مشروعه للجيوستراتيجية الأمريكية العالمية، إلا أن منطقة الشرق الأوسط، وخاصة فى نقاطها الحساسة فى الخليج، أو فى الصراع العربى الإسرائيلى أو دول محورية فيها مثل تركيا وإيران، تبدو مؤثرة فى صياغته للجيوستراتيجية الأمريكية العالمية، وفى تحليله للاعتبارات والدوافع الأمريكية الشاملة. فرد الفعل الأمريكى الشامل للغزو السوفيتى لأفغانستان لم يكن فقط موجها للقوة السوفيتية وإنما أساساً من أجل بناء واسع النطاق للوجود الأمريكى فى منطقة الخليج وكرادع لأى تقدم سوفيتى محتمل فى هذه المنطقة، وبهذا الشكل حققت الولايات المتحدة مصالحها والتزامها بهذه المنطقة على قدم المساواة مع تصورها لمصالحها الأمنية فى شرق وغرب أوراسيا.

وعندما يناقش برجنسكى التوجه الأمريكى نحو الوحدة الأوروبية يدلل على تناقضات هذا التوجه الذي يرحب بهذه الوحدة علناً ولكنه يعارضها حين تتخذ مواقف استقلالية وتريد لها أن تنتقل من وضع مجرد الحليف إلى شريك متساو، ويدلل على ذلك بالاعتراضات الأمريكية على دور أوروبى مستقل فى منطقة الشرق الأوسط وهى المنطقة الأكثر اقتراباً لأوروبا ولها معها مصالح طويلة. كما يشير إلى الاختلافات الأمريكية الأوروبية حول العراق وإيران وهى الاختلافات التى عالجتها الولايات المتحدة كقضية تبعية وخضوع لا كاختلافات بين شركاء متساوين.

وكما لاحظنا، فقد رفع برجنسكى بدولتين من دول الشرق الأوسط، وهما تركيا وإيران إلى مستوى القوة الجيوستراتيجية، بما يحاولانه من بناء نفوذ لهما خارج حدودهما، كما ربط، من ناحية أخرى، بين ما قد ينشأ منهما من عدم استقرار ومن إمكانية انطلاق العنف فى مناطق أبعد منهما.

هكذا، فإن النقطة التى ينطلق منها برجنسكى، فى توصيف الوضع الأمريكى الدولى، أن انهيار الاتحاد السوفيتى قد ترك الولايات المتحدة فى مركز فريد أصبحت

فيه القوة العالمية الأولى والوحيدة حقا. فى مثل هذا الوضع تقف أمريكا متفوقه فى المجالات الأربعة الحاسمة للقوة العالمية : عسكريا، حيث تستطيع أن تصل به إلى أى مكان فى العالم، واقتصاديا حيث مازالت القاطرة الرئيسية للنمو العالمى حتى لو تعرضت للتحدى فى بعض الوجوه من اليابان وألمانيا، وتكنولوجيا، حيث مازالت تحتفظ بالقيادة الشاملة فى المناطق الحاسمة للتجديد.

ورغم حديث برجنسكى فى «خارج السيطرة» عن خلو الرسالة الأمريكية الثقافية من المضمون الأخلاقى، فقد اعتبر في كتابه الأخير، أن جاذبية الولايات المتحدة الثقافية مازالت لاتجارى عالميا وخاصة بين شباب العالم. ويضيف برجنسكى إلى مصادر القوة الأمريكية تلك سلسلة التحالفات التى تمتد عبر العالم وتقف فيها أمريكا فى مركز القوة : الناتو، المنتدى الآسيوى الباسفيكى (APEC)، الشبكة العالمية من المنظمات والمؤسسات الدولية المالية مثل البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. هذه فى تقدير برجنسكى هى المجموعة التى تحقق للولايات المتحدة مركزها اليوم كالقوة العالمية الأعظم والوحيدة. غير أنه فى تقديره كذلك أن هذا الوضع هو وضع مؤقت فلم يحدث فى التاريخ أن احتفظت إمبراطورية بالزعامة العالمية إلى ما لانهاية، ولكن فترة دوامه وما يتبعه هو أمر حاسم ليس فقط، بالنسبة للولايات المتحدة ولكن بشكل عام للسلام والاستقرار العالمى، فمثلما اعتبر مورجانتو أن أمة ما يجب أن تمسك بالميزان وأن تكون الحكم فى النظام الدولى وتضفى ضبط النفس والسلم عليه، ومثلما بنى صمويل هنتجتون وغيره على ذلك بشكل جريء بأن عالماً دون قيادة أمريكية سيكون عالماً يتصف بمزيد من الضعف وعدم النظام وأقل ديمقراطية ونمواً اقتصادياً، كذلك يعتبر برجنسكى أن البزوغ المفاجيء للقوة العالمية الأولى والوحيدة قد خلق موقفاً يصبح فيه أى إنهاء سريع لتفوقها - سواء بسبب انسحاب أمريكا من العالم أو بسبب الظهور المفاجيء المنافس ناجح - إسراعا باالفوضى العالمية.

ولكن كيف تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المتفوق عالميا، وكيف تحول دون ظهور قوى تتحداه أو تضعفه، وبشكل خاص فى قارة أوراسيا أوسع قارات العالم.، وأكثر محورية جيوبوليتيكيا، وبحيث إن القوة التى تتحكم فيها سوف تتحكم فى العالم، فحوالى ٧٥٪ من سكان العالم يعيشون فى أوراسيا، كما أن معظم ثروة العالم تقع فيها، وتمثل أوراسيا ٦٠٪ من الناتج الإجمالى للعالم وبها ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المحققة فيه. يضاف إلى ذلك أنه فى أورسيا تقع أكثر دول العالم ديناميكية وتأكيداً لذاتها، وأوسع الاقتصاديات وأضخمها إنفاقاً على الأسلحة، وفيما عدا واحدة،و فإن كل دول العالم النووية تقع فى أورسيا، وباستثناء واحدة فإن كل الدول ذات البرامج النووية غير العلنية تقع فيها، وبها أكبر قوتين سكاناً ف العالم وتتطلعان للسيطرة الإقليمية، كما أنْ كل القوى المحتملة لتحدى التفوق الأمريكى سياسيا واقتصاديا تقع فى أوراسيا، وبشكل تراكمى فإن قوة أوراسيا يمكن أن تلقى ظلالها وترجح القوة الأمريكية. ومما يضاعف من التحديات التى تواجهها الولايات المتحدة أنها رغم أن نطاق سيطرتها العالمية عظيم إلا أن عمقه ضحل وتحده قيود داخلية وخارجية، ورغم ماتمارسه الهيمنة الأمريكية من نفوذ حاسم إلا أنه ليس المتحكم المباشر، ذلك أن تعدد وتنوع نطاق أوراسيا وكذلك قوة بعض دولها يحد من عمق النفوذ الأمريكى ونطاق التحكم فى مجرى الأحداث، فهذه القارة الضخمة شديدة الاتساع والسكان والتنوع الثقافى. وتكونها من عديد من الدول الديناميكية سياسيا وذات الطموحات التاريخية، لن تساير أو تذعن حتى لأكثر القوى العالمية نجاحاً وتفوقاً اقتصاديا وسياسيا. لكل هذه الأسباب يعتبر برجنسكى أن أوراسيا هى رقعة الشطرنج الكبيرة التى يجرى ويستمر عليها النضال من أجل التفوق العالمى، ولأن هذا النضال يجرى فى ظروف معقدة وقيود ترد على حدود القوة الأمريكية والتغيرات فى طبيعة الموقف العالمى نفسه وحدود استخدام القوة، والنمو المتازيد للاعتماد المتبادل بين الأمم، لذلك فإن هذه المعضلات تتطلب اللعب على رقعة الشطرنج تلك، مهارة سياسية عالمية، واستعمالاً حريصاً وانتقائيا ومدروساً للموارد

ولمصادر القوى والمناورة الدبلوماسية، وبناء التحالفات وأشكال التعاون.

والواقع أن نظرة برجنسكى وتقويمه الجيوبولتيكى لأوراسيا كمسرح ومركز للصراع العالمى على التفوق والقيادة، قد لازم فكره خلال فترة الحرب الباردة وبحثه فى كيفية إدارة الولايات المتحدة لصراعها على السيادة العالمية مع الاتحاد السوفيتى، ففى عام ١٩٨٦ أصدر كتاباً((Game Plan: How to conduct The U. S-Soviet Contest)) كانت نقطة انطلاقه فى إدارة هذا الصراع ما أعتبره الصراع الجيوبولتيكى حول أوراسيا، فرغم نطاق الصراع العالمى، فإن له أولوية مركزية فى أورسيا، ففى هذه المنافسة تكون أرض أوراسيا هى نقطة التركيز الجيوبولتيكى وجائزتها الجيوبوليتكية، والصراع حولها هو صراع شامل يشن على ثلاث جبهات استراتيجية : الغرب الأقصى، والشرق الأقصى، والجنوب الغربى. فى هذا السباق كان منع القوة السوفيتية من السيطرة على أوراسيا بالنسبة للولايات المتحدة الشرط الأول لتحقيق نتائج مقبولة للصراع، وبالنسبة للاتحاد السوفيتى، كان طرد الأمريكيين من أوراسيا من خلال عملية اختراق سياسى أو عسكرى على الجبهات الاستراتيجية الثلاث يظل الشرط الرئيسى لنجاح حاسم فى الصراع التاريخى.

ومادام الهدف الرئيسى لبرجنسكى وهو يصوغ جيوستراتيجية أمريكية لإدارة وضع أمريكا الفريد بعد الحرب الباردة، الاحتفاظ بزعامتها العالمية، والعمل على عدم بروز قوة أو قوى دولية تتحدى هذه الزعامة والمصالح الأمريكية ومادامت أوراسيا هى أكثر مسارح العالم أهمية وعليها يقع أكثر المنافسين المحتملين للزعامة الأمريكية، لذلك تصبح نقطة انطلاق هذه الجيوستراتيجية، ومن الأمور الحاسمة بالنسبة لها عالميا، هي تحديد اللاعبين الرئيسيين سواء كانوا لاعبين جيوستراتيجيين، والذين لديهم القدرة والاراده الوطنية على ممارسة القوة والتفوق فيما وراء حدودهم من أجل تغيير الأوضاع الجيوبوليتكية القائمة وبالدرجة التى تؤثر على المصالح الأمريكية، أو الدول المحورية Pivotal والتى تنبع أهميتها لامن قوتها ودوافعها، ولكن من موقعها الحساس ومن نتائج ظروفها المعرضة للأخطار. وبهذين المعيارين يجرى برجنسكى مسحاً شاملاً

لأرض المسرح فى أوراسيا محدداً الدول التى تنطبق عليها مواصفات كل منهما.

ويضع برجنسكى فى المجموعه الأولى ـ اللاعبين الجيوستراتيجيين ـ كلا من : فرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين والهند باعتبارهم من اللاعبين الرئيسيين النشطين، أما بريطانيا، واليابان وأندونيسيا، فرغم أهميتهم المعترف بها، إلا أن أوضاعهم لاتؤهلهم لهذه المكانة.

أما المجموعة الثانية - وهى الدول المحورية جيوبوليتكيا - فيحددها بأوكرانيا، وأذربيجان، وكوريا الجنوبية، تركيا وإيران، وإن كان يعتبر كلا من تركيا وإيران ـ وإلى درجة ما فى نطاق قدراتهم المحدودة ـ نشتطين جيوستراتيجيا.

وفى تقويم إمكانات دول هاتين المجموعتين ، وعناصر قوتها وضعفها، وتأثيراتها المتبادلة، وما قد ينشأ من تحالفات بينها بشكل يؤثر على علاقات القوة الإقليمية أو العالمية وبالتالى على المصالح والتفرد الأمريكى الراهن، يعتبر برجنسكى أنه بين المجموعه الأولى فإن فرنسا وألمانيا هما اللاعبان الجيوستراتيجيان الرئيسيان، باعتبار ان كلتيهما مدفوعتان برؤية لأوروبا الموحدة، ورغم اختلافهما حول المدى والطريقة التى ترتبط بها منذ هذه الوحدة بأمريكا، ولكنهما تريدان صياغة شيء طموح جديد لأوروبا، ومن ثم تغيير الوضع الراهن وعلى النقيض منهما فإن بريطانيا ليست لاعبا جيوستراتيجيا، فهى لاتحمل رؤية طموحة لمستقبل أوروبا، وتدهورها النسبى خفض من طاقتها على أن تلعب الدور التقليدى كقوة توازن فى أوروبا، فهى لاعب جيوستراتيجى معتزل، ومع هذا فهى مازالت مهمة للولايات المتحدة بما تملكنه من نفوذ عالمى من خلال الكومنولث وولائها الشديد، وكقاعدة عسكرية حيوية، وكشريك وثيق فى النشاطات المخابَراتية.

أما روسيا فهى رغم ضعفها، ووعكتها التى قد تطول، إلا أنها مازالت لاعباً جيوستراتيجيا رئيسيا، فمجرد وجودها له أثره الكبير على الدول المستقلة حديثا فى فضاء أوراسيا الواسع من الاتحاد السوفيتى القديم، ومازالت تمنى النفس بأهداف

جيوبوليتكية طموحة، وهى تعلن ذلك، وبمجرد أن تستعيد قوتها فسوف تترك أثرها أيضا بشكل مهم على جيرانها الغربيين والشرقيين.

كذلك من الصعب الجدل حول وضع الصين كلاعب جيوستراتيجى رئيسى، فهى بالفعل قوة إقليمية مهمة، ومن المحتمل أن تكون لها آمالها الأوسع أخذاً فى الاعتبار تاريخها كقوة عظمى ونظرتها للدولة الصينية كمركز عالمى، بل إن الخيارات التى بدأت الصين تكوينها لنفسها بدأت بالفعل في التأثير على التوزيع الجيوبوليتيكى للقوة فى آسيا، فى الوقت الذى من المقدر أن تعطيها قوة اندفاعها الاقتصادى قوة مادية أعظم وطموحات متزايدة، ومع ظهور الصين الكبرى (Greater China) لن تبقى قضية تايوان نائمة مما سوف يؤثر حتماً على مركز أمريكا فى الشرق الأقصى، كذلك خلق تفكك الاتحاد السوفيتى على الطرف الغربى للصين سلسلة من الدول التى لاتستطيع الصين أن تقف منها موقف عدم المبالاة. وهكذا فإن روسيا أيضا سوف تتأثر ببروز الصين الأكثر نشاطاً على المسرح العالمى.

أما اليابان فرغم أنها واحدة من أكبر القوى الاقتصادية فى العالم وتملك إمكانية ممارسة قوة سياسية من الدرجة الأولى، إلا أنها بفعل ضبط النفس الذى تمارسه على نفسها فإنها لاتتصرف على هذا الأساس وتتخلى عن اتباع دور مسيطر إقليميا، وتفضل بدلاً من ذلك أن تعمل تحت الحماية الأمريكية، وهذا التحكم اليابانى فى النفس يسمح للولايات المتحدة أن تلعب دوراً مركزياً فى الشرق الأقصى، وبذلك لاتصبح اليابان لاعباً جيوستراتيجيا رغم إمكاناتها الواضحة لأن تصبح كذلك وخاصة إذا غيرت الصين والولايات المتحدة سياساتهما الراهنة.

كذلك من السهل تفسير عدم اعتبار إندونيسيا كلاعب جيوستراتيجى نشط، فرغم أنها أكثر دول جنوب شرق آسيا أهمية إلا أنه يحد من قدرتها على أن تمارس نفوذاً مهما الحالة المتخلفة نسبيا للاقتصاد الإندونيسى، واستمرار عدم اليقين حول السياسات الإقليمية، وجزرها المتفرقة وتعرضها للصراعات الإثنية، إلا أنها عند نقطة

ما يمكن أن تكون عائقاً مهما للأمانى الصينية تجاه الجنوب.

وعلى النقيض من إندونيسيا تمر الهند بعملية تأسيس نفسها كقوة إقليمية وتنظر إلى نفسها كلاعب عالمى رئيسى محتمل كذلك كمنافس للصين، الأمر الذى قد يكون مبالغاً فيه، ولكنها من غير شك من أكثر دول جنوب آسيا قوة، وقوة مسيطرة من نوع ما، وهى أيضا قوة نووية وقد أصبحت كذلك ليس فقط لكى تخيف باكستان وإنما لكى توازن الصين نوويا كذلك.

أما المجموعه الثانية وهى الدول المحورية جيوبوليتكيا، فإن أوكرانيا تقع بينها كفضاء مهم وجديد على رقعة شطرنج أوراسيا، وهى محور جيوبوليتكى لأن نفس وجودها كبلد مستقل يساعد فى عملية تحول روسيا، فبدون أوكرانيا لاتصبح روسيا إمبراطورية يورو آسيوية، وإذا استطاعت روسيا أن تستعيد سيطرتها على أوكرانيا بسكانها الـ ٢٥ مليونا ومصادرها الرئيسية وكذلك مداخلها على البحر الأسود، فإن روسيا سوف تستعيد أوتوماتيكيا الإمكانات لأن تصبح دولة إمبريالية قوية تمتد عبر أوراسيا.

كذلك أذربيجان بمصادرها الواسعة فى الطاقة ذات موقع جيوبولوتيكى حرج، وهى الفلينة للزجاجة التى تحتوى على ثروات حوض بحر قزوين ووسط آسيا، ويمكن أن يصبح استقلال دول وسط آسيا بلا معنى تقريبا إذا ما خضعت أذربيجان تماماً لسيطرة موسكو.. وغالباً، وكما فى حالة أوكرانيا، فإن مستقبل أذربيجان وآسيا الوسطى حاسم فى تحديد ما قد تصبح عليه روسيا أو لاتصبح.

أما تركيا وإيران فهما منهمكتان فى إقامة درجة ما من النفوذ فى منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطي مستغلتين تراجع القوة الروسية ولهذا السبب يمكن اعتبارهما لاعبين جيوستراتيجيين إلا أن كلا منهما تواجه مشكلات داخلية خطيرة وقدرتهما على التأثير فى تحولات إقليمية رئيسية فى توزيع القوى محدودة، فضلاً عن أنهما متنافستان الأمر الذى ينفى نفوذ بعضهما البعض، غير أنه رغم هذه القيود فإن كلا من

تركيا وإيران هما أساساً دول محورية جيوبوليتيكية، فتركيا هى عنصر استقرار منطقة البحر الأسود وتتحكم في مداخلها منها وإلى البحر المتوسط، وتوازن روسيا فى القوقاز، ومازالت تقدم الدواء المضاد للأصولية الإسلامية وتعمل كمرساة للذراع الجنوبى للناتو، كما أن تركيا غير المستقرة من المحتمل أن تطلق عنقا أكثر من المناطق الجنوبية من البلقان فى الوقت التى تساعد فيه على إعادة فرض السيطرة الروسية على الدول المستقلة حديثا فى القوقاز.

وأخيراً، فإن كوريا الجنوبية هى دولة محورية جيوبولوتيكية فى الشرق الأقصى وتمكن أمريكا من أن تحمى اليابان وبذلك تحول دون أن تصبح اليابان قوة عسكرية كبيرة ومستقلة، وأى تغير مهم فى وضع كوريا الجنوبية سواء من خلال الوحدة أو التحول إلى منطقة نفوذ صينية، سوف يغير بالضرورة بشكل جذرى دور أمريكا فى الشرق الأقصى وهكذا يتغير دور اليابان كذلك.

منذ منتصف الثمانينات، وقبل تفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، بدأت فى الحياة السياسية والفكرية فى الولايات المتحدة عملية فحص للتغيرات الأمريكية الشاملة وما بدا من تراجع نسبى لهذه القدرات مقارنة بقوى اخرى منافسة وتحديداً أوروبا واليابان والصين. وقد تبلورت عملية البحث هذه فيما أصبح يعرف بمدرسة الانعزاليين isolationalist : التى رأى أصحابها أن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الاقتصادى والذى شمل أيضاً القدرات العلمية والتكنولوجية والتعليمية، وكان رمز هذه المدرسة هو الباحث والمؤرخ بول كيندى والذى دارت دراسته الضخمة، (The rise and Fall of the Great Powers) وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، حول تساؤل مشابه لما يبحثه برجنسكى اليوم حول إمكانات الولايات المتحدة على البقاء باعتبارها القوة الأولى فى العالم.

وكان من أكبر رموزها أيضاً، والترسل، داڤيد كاليو وهى المدرسة التى انتهت فى توصيف الوضع الأمريكى مع نهاية الثمانينات فى ثلاثة افتراضات :

- إن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الاقتصادى مقارنة بقوى ثلاث هى اليابان وأوروبا الغربية والدول الصناعية الجديدة.

- إن القوة الاقتصادية هى العامل المركزى فى قوة أية أمة وأن هبوطها فى هذه القوة سوف يؤثر فى الأبعاد الأخرى للقوة.

- إن الانحدار النسبى للقوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى إنفاقها الكثير جدا على الأغراض العسكرية.

فى مقابل هذه المدرسة ظهرت مدرسة الدوليين internationaliste وهى تركز على الدور القيادى الأمريكى، والتى اعتبرت أن الولايات المتحدة لاتتراجع وإنما تتجدد، وأن هذا المعيار يمثل الاختبار النهائى للقوى العظمى فى استمرارها، وأن طابع المنافسة والهجرة والرأى الاجتماعى هو الذى يمكن الولايات المتحدة من مواجهة هذا الاختبار أكثر من أى قوة أخرى عظمى فى الماضى والحاضر، وعند هذه المدرسة، فمقارنة بالقوى العظمى الأخرى، فإن القوة الأمريكية متعددة الأبعاد بشكل غريب، ومثل هذا الوضع هو الذى يجعل دور الالويات المتحدة حيويا ومطلوباً فى حل المشكلات الإقليمية.

وإذا كان هذا الجدل بين المدرستين قد دار قبل انهيار الاتتحاد السوفيتى، فقد اكتسبت المدرسة الثانية وأنصاره حججاً أقوى بعد انتهاء الحرب الباردة والوضع الذى خرجت به الولايات المتحدة منها، وهو الوضع الذى ذهب معه أنصارها إلى تخطى مقولة هنرى لويس حين قال منذ ٥٧ عاماً إن القرن العشرين «هو القرن الأمريكى» إذ أن الأصح فى نظرهم أن القرن الواحد والعشرين هو القرن الأمريكى.

غير أنه فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة مباشرة بدأت عملية البحث فى قدرات الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى وتحديداً أوروبا، واليابان، والصين، تأخذ مضمونا أشمل وأكثر تحديداً وهو تحديد طبيعة النظام الدولى الجديد، وأى من القوى التى تمتلك مقومات قيادته منفردة أو ثنائية أو بشكل متعدد. وبالإضافة إلى البحث فى

قدرات الولايات المتحدة وما يؤهلها أو لا يؤهلها لقيادة العالم، اتجه البحث بطبيعة الحال إلى القوة المرشحة لمنافستها على هذه المكانة وتحديدا أوروبا، واليابان والصين.

فبالنسبة لأوروبا اعتبر من قوموا قدراتها أن القاعدة الإنتاجية الاقتصادية التى تمتلكها فى حالة وحدتها يمكن أن تجعل منها قوة منافسة لاتستطيع قوة أخرى أن تجاريها، إلا أن هذا التوقع ظل مشروطا بتحيق أوروبا لوحدتها السياسية والاقتصادية الأمر الذى أظهرت مؤشراته وخاصة تجربتها فى يوغوسلافيا، عدم إمكان تحقيقه بشكل حقيقى فى المستقبل القريب، وأن عملية الوحدة ستكون صعبة يتداخل فيها التقدم مع التراجع، وهو الأمر الذى دفع برجنسكى نفسه فى هذا الوقت إلى القول بأنه حتى تحصل أوروبا على هوية سياسية وتُشرب وحدتها مضمونا أكثر طموحاً وأكثر جاذبية على نطاق عالمى، فإن أوروبا ستظل بلا رأس وبلا روح.

وبالنسبة لليابان، فقد أخذت المناقشات حول قدراتها من اتجاهين الأول وهو الذى استند إلى قوة الاندفاع التى اكتسبتها خلال الأعوام العشرين الماضية وانتقلت به إلى أكبر دائن فى العالم، وأكثره فى المساعدات الخارجية، وامتلاكها لفائض يبلغ ١٢٠ بليون دولار سنويا، الأمر الذى دفع تقديرات رسمية إلى تصورها «كقوة اقتصادية أعظم تبدو سيطرتها العالمية لامفر منها ولايمكن زحزحتها». ومن ثم استخلص هذا الاتجاه أن الحرب الحقيقية للولايات المتحدة هى مع اليابان وأن الولايات المتحدة تخسر هذه الحرب. أما الاتجاه الثانى فهو الذى أخضع هذا التقييم للفحص فى ضوء ما رصده من قيود اقتصادية وسكانية واجتماعية وثقافية ترد على الوضع اليابانى وتجعل من الصعب على اليابان أن تمتلك القوة الشاملة لقيادة العالم.

أما الصين فقد جذب المناقشات حولها ماحققته فى الثمانينيات من معدل نمو بلغ ١٠٪ سنويا، ١٣٪ فى بعض المناطق الساحلية، الأمر الذى يمكن أن يؤهلها فى الحقبة الأولى من القرن القادم لكى تصبح القوة الاقتصادية الرابعة، وأن تتصدى فى عام

٢٠٢٠ لاقتصاديات الولايات المتحدة. غير أن هذا التقدير لقدرات الصين خضع كذلك للتحفظ، فقد لاحظ تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن (١٩٩١) أن مجموع الناتج القومى للصين بلغ عام ١٩٩١ ، ٣٧١ بليون دولار، وهو أقل من دول أوروبية متوسطة مثل إيطاليا (ترليون دولار) وأسبانيا (٥٢٧ بليون دولار). غير أن أهم هذه التحفظات كانت حول اليقين حول مستقبل النظام السياسى فى الصين وإمكاناته على المحافظة على وحدتها وتماسكها.

واليوم (١٩٩٧) يعود برجنسكى - فى بحثه الشامل عن قدرات القوى التى يمكن أن تتحدى الزعامة العالمية للولايات المتحدة - إلى مواصلة هذا التقويم لإمكانات القوى الثلاث : أوروبا، اليابان، والصين، فضلاً عن روسيا «رغم ضعفها الحالى والذى قد يطول»، فمواصلة لحكمه الذى انتهى إليه فى (خارج السيطرة) عن حالة أوروبا من أنها - حتى تحقق وحدتها - ستظل بلا رأس ولاروح، يعتقد برجنسكى أن أوروبا، والتى بحكم مايربطها بالولايات المتحدة من روابط حضارية وتاريخية، يمكن أن تكون جسر العبور الديموقراطى للولايات المتحدة إلى أوراسيا، ليست إلا رؤية ومفهوما وهدفا ولكنها ليست واقعاً. وقد تكون بالفعل سوقاً مشتركة ولكنها أبعد عن أن تكون كياناً سياسياً واحداً، وأكثر من ذلك فهى حتى الآن مازالت محمية أمريكية، وبحيث تذكر بالإقطاعيات، والتوابع التاريخية القديمة، وهو الأمر الذى يعتبره غير صحى سواء لأمريكا أو للأمم الأوربية، ويزداد الأمر سوءاً بالتدهور الأكثر انتشاراً فى الحيوية الداخلية لأوروبا، وفيما يلاحظ من افتقار الثقة وقوة الاندفاع الخلاقه، والاتجاه الانعزالى والهروب من المعضلات الأوسع للعالم - غير أن هذه الصورة التي يرسمها برجنسكى لأوروبا والتى تؤهلها فى الوقت الراهن لمنافسة المكانة الأمريكية لاتمنعه من أن يتصور أنه - فى مرحلة ما - فإن أوروبا متحدة وقوة حقا يمكن أن تصبح منافسا عالميا سياسيا للولايات المتحدة، وأن تكون بالتأكيد منافساً اقتصاديا وتكنولوجيا صعباً فى الوقت الذى تختلف فيه مصالحها الجيوبوليتيكية فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى بشكل عام عن مصالح الولايات المتحدة، وإن كانت أوروبا تلك فى تقديره النهائى ليست أمراً محتملاً فى المستقبل القريب.

أما عن اليابان كقوة مرشحه لتحدى الولايات المتحدة فإن برجنسكى يرفض «التحليل الهادف» الذى كان وراء المخاوف الأمريكية من اليابان وتنبأ بظهورها الحتمى كقوة عالمية عظمى تنافس أمريكا فى التكنولوجيا المتقدمه، وأنها ستصبح عن قريب مركزاً لإمبراطورية المعلومات. ويعتبر برجنسكى شأنه شأن باحثين آخرين، أن أصحاب هذا التحليل تغيب عنهم عوامل الضعف فى الوضع اليابانى من حيث أعتمادها الكامل على التوفيق المنظم للموارد والتجارة العالمية وعلى الاستقرار العالمى بوجه عام كما تكتنفها عناصر ضعف داخلية سياسية واجتماعية وسكانية بدا أنها تطفو على السطح، وإذا كانت اليابان حقا غنية، وديناميكية وقوية اقتصاديا، الا أنها أيضا معزولة إقليميا ومحدودة سياسياً باعتمادها على حليف قوى هو الضامن الأساسى للاستقرار العالمى.

ويتساءل برجنسكى عما إذا كانت اليابان تستطيع أن تصبح قوة إقليمية فى منطقة مازالت فيها موضع الكراهية وحيث تبرز الصين كقوة إقليمية بارزة وهل تستطيع اليابان أن تصبح قوة عالمية شاملة حقا دون أن تفوض التأييد الأمريكى لها وتثير مزيداً من العداء الإقليمى. مثل هذه الأسئلة لم تكن لتثار خلال الحرب الباردة، أما اليوم فقد أصبحت أسئلة استراتيجية بارزة وتثير حواراً حيا بشكل متزايد فى اليابان، وهو ما تبلورت عنه أربعة توجهات حول ما يجب أن تكون عليه الجيوستراتيجية اليابانية. اقترح الأول المحافظة على العلاقة اليابانية الأمريكية القائمة باعتبارها جوهر جيوستراتيجية اليابان، وركز الثانى على حقيقة أن اليابان هى أساساً قوة اقتصادية وعليها أن تتبع سياسة الاندماج فى الاقتصاد العالمى والتى تُدعَّم بشكل هادىء وضعها الدولى، ويتصور التوجه الثالث أن اليابان بإمكانها أن تجعل ما بعد الحرب الباردة، شيئاً مختلفاً بأن تهجر سياستها الدولية وأن ترتبط بشكل آخر بالسياسات العالمية وأن تأخذ القيادة فى جهود حفظ السلام، أما التوجه الرابع فهو صاحب رؤية دولية ويريد أن يبث المثل فى السياسة الدولية لليابان ويدعو أن تقوم بدور قيادى عالمى فى تطوير أجندة إنسانية للمجتمع الدولى.. ورغم الاختلافات بين هذه

التوجهات إلا أنها تتفق حول قضية واحدة وهى أن تعاون آسيا والمحيط الهادى هو فى صالح اليابان، كذلك تتفق على أهمية تشجيع الصين على أن تكون ضمن نسيج هذا التعاون، وعلى معارضة جهد أمريكا لاحتواء الصين.

ومثلما خطأ برجنسكى من تنبأوا بأن اليابان ستصبح القوة الاقتصادية فى العالم بل القوة الأعظم الجديدة، فإنه كذلك يورد عدداً من : «الشكوك الحذرة» حول إمكانية الصين أن تصبح قوة عالمية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وأوروبا. وتستند هذه الشكوك حول إمكان استمرار معدلات النمو الاقتصادى التى حققتها الصين، وعلى الآثار الجانبية لهذ النمو نفسه مثل تزايد الطلب على الطاقة، وواررات الطعام، وتزايد الفجوات الاجتماعية بين المناطق المدنية والريفية، وبين الفئات الاجتماعية، وأهم من ذلك الشك الذى يثيره مستقبل النظام السياسى فى الصين والمعضلة التى تواجهه من التباين بين الطابع الديناميكى للتحول الاقتصادى والانفتاح على العالم وبين نظام الحكم المغلق والمركزى والبيروقراطى. يضاف إلى هذا كله ماتفرضه المتطلبات العسكرية لقوة عالمية من ضغوط على الموارد الاقتصادية بنفس الشكل الذى واجهه الاتحاد السوفيتى.

ولكن ماذا عن وضع روسيا اليوم وما أحدثه انهيار الاتحاد السوفيتى على فضائها المباشر وعلى وضعها الدولى، وما هي المعضلات التى يفرضها هذا الوضع على الولايات المتحدة وهى تصوغ جيوستراتيجيتها العالمية؟. فى تقدير برجنسكى ان العلاقة قد انتقلت بين الولايات المتحدة وروسيا من حالة الصراع المحدد والمكشوف خلال العهد السوفيتى والحرب الباردة إلى حالة من الغموض والالتباس بعد انتهاء هذا الصراع. وولدت هذه الحالة لدى كل منهما عدداً من الأسئلة الجيوستراتيجية عن الآخر وصورته، وعما يمثله الآن وأكثر من هذا فى المستقبل بالنسبة لمصالحه ومكانته العالمية.

فبالنسبة للولايات المتحدة فإن السؤال الذى يتجدد فى أدبياتها، ويشغل بالتأكيد دوائر صنع القرار-فيها، هو ما إذا كانت روسيا قد أصبحت صديقا أم مازالت عدوا؟ عند هذا التساؤل، قد تكون عناصر قوتها كقوة أعظم منافسة قد تفككت إلا أنها مازالت تطمح، ولاتخفى ذلك - فى أن تستعيد سيطرتها على «الخارج القريب» The Near Abroed. بما يعنى تحديداً جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق. ومثل هذا الطموح هو الذى يجعل من روسيا اليوم ومستقبلها معضلة بالنسبة للسياسة الأمريكية وانشغالها بالإبقاء على وضعها المهيمن عالميا.

وتنعكس هذه المعضلة فى عدد من الأسئلة التى يطرحها برجنسكى حول ما يمكن أن تفعله أمريكا تجاه الأوضاع الروسية : فإلي أى مدى يجب مساعدة روسيا اقتصاديا؟.. وهى المساعدة التى سوف تدعم حتماً روسيا سياسيا وعسكريا، (لاحظ أنه نفس التساؤل الذى كان يثار خلال بناء علاقات الوفاق مع الاتحاد السوفيتى القديم)، وهل يمكن أن تكون روسيا قوية وديمقراطية فى آن واحد؟ فإذا ما أصبحت قوية مرة أخرى فهل لن تحاول استعادة المجد الامبريالى المفقود؟

وكما تلتبس صورة روسيا لدى الولايات المتحدة، كذلك تختلط صورة الولايات المتحدة لدى روسيا اليوم، وخاصة لدى نخبته ومؤسسات سياستها الخارجية والدفاعية، والتى مازالت تتصورها القوة التى تنكر على روسيا حقها فى مكانة عالمية، والتى تتبع سياسة تقوم على أن تؤيد أن تقوم فى فضاء جوارها المباشر ومجال سيطرتها السابقة دول صغيرة نسبيا وضعيفة من خلال تقاربها الوثيق مع الناتو ومجموعة أوروبا وهكذا.

وكما عرفت أوروبا ظاهرة البلقنة بصراعاتها العرقية والمنافسات الإقليمية حولها، كلك تكمن مثل هذه الظاهرة فى أوراسيا وربما بشكل أوضح باعتبار أنها أكثر اتساعاً وأكثر سكاناً وأكثر افتقاراً للتجانس العرقى والدينى. والمنطقة من وسط

أوراسيا التى يمكن أن تنفجر فيها البلقنة منطقة ضخمة يعيش فيها حوالى ٤٠٠ مليون فى حوالى ٢٥ دولة، جميعها غير متجانسة عرقيا ودينيا ولاتتمتع عمليا بالاستقرار السياسى، وبعضها يسعى للحصول على أسلحة نووية. مثل هذه المنطقة الضخمة فيها الكراهيات وبها جيران أقوياء متنافسون ومن المحتمل أن تكون أرض معركة كبيرة لحروب بين دول قومية وأكثر احتمالاً لعنف طويل ممتد عرقى ودينى يضع المجتمع الدولى أمام تحديدا تتضاءل معها أزمة يوغوسلافيا.

ومما يضاعف من أهمية هذه المنطقة وإغراءاتها بالإضافة إلى أهميتها الجيوبوليتيكية فهى ذات أهمية اقتصادية بما يتركز فيها من احتياطيات لانهائية للغاز الطبيعى والبترول، بالإضافة إلى موارد معدنية مهمة بما فيها الذهب.. فإذا أخذنا بالتقديرات الأمريكية بأن الطلب على البترول سوف يرتفع بنسبة ٥٠٪ بين عام ١٩٩٣، ٢٠١٥، وحيث ستحدث معظم الزيادة فى الاستهلاك فى الشرق الأقصى تبدو أهمية وسط آسيا وحوض نهر قزوين، فالمعروف أنها تحتوى من الغاز الطبيعى والبترول مايتضاءل إلى جانبه ذلك الذى فى الكويت وخليج المكسيك وبحر الشمال. ومن الطبيعى أن يمثل الوصول إلى هذه المصادر والمشاركة فى ثروتها الكامنة أهدافاً تحرك طموحات وطنية، ومصالح الشركات، وتعيد إيقاظ مطالب تاريخية، وتحيى آمالاً إمبريالية وتحرك وتشعل منافسات دولية.

والدول التى تنطبق عليها بشكل أو بآخر هذه المواصفات الجيوبوليتكية والاقتصادية هى تحديداً : كازختسان، فريجزستان، ناجكستان، وأوزبكستان، توركمستان، وأذربيجان وأزمينيا وجورجيا (وجميعها من دول الاتحاد السوفيتى السابق)، ويضاف إليها تركيا وإيران واللتان رغم قابليتهما للحياة والنمو، إلا أنهما معرضتان للصرعات العرقيه الداخلية وبشكل إذا اهتز الاستقرار فى كليهما أو إحداهما فسوق يصبح من غير الممكن التحكم فى المشكلات الداخلية فى المنطقة، ويصبح من المحتمل جدا أن تقع المنطقة كلها فى فوضى شاملة.

وهكذا يبدو أن الهدف الرئيسى الذى من أجله حاول برچنسكى رسم استراتيجية الولايات المتحدة للتعامل بها مع أوراسيا وفقاً لرؤيته لها باعتبارها المسرح الرئيسى الذى تتصارع عليه القوى من أجل القوة والنفوذ، مستبعداً بذلك كل قارات ومناطق العالم الأخرى، هو الإبقاء على ما يعتبره المكانة الفريدة التى خرجت بها الولايات المتحدة من صراع الحرب الباردة باعتبارها القوة الأولى والوحيدة فى العالم.

ورغم أنه يضفى على هذا الهدف طابعاً ورسالة أخلاقية وهى تشكيل مجتمع عالمى يتعاون ويتمشى مع الاتجاهات الطويلة المدى، والمصالح الرئيسية للبشرية، إلا أنه يعترف بوضوح أن هذا يجب أن يتم فى نطاق من الزعامة الأمريكية وفى بيئة لاتسمح لأية قوة أو تحالف بالظهور من شأنها أن تتحدى الوضع المتفوق لأمريكا فى أوراسيا ومن ثم فى العالم.

ورغم أن برجنسكى يدرك أن السوابق التاريخية تشهد أن أى إمبراطورية سادت لم تدم إلى الأبد، إلا أن دليله الجيوستراتيجى يهدف إلى بناء نظم وتحالفات وعلاقات تعاون تدور حول الولايات المتحدة وتقع فى مركزها. ويكاد برجنسكى أن يغلق أمام القوى الجيوستراتيجية الأوروبية والآسيوية أية خيارات كبرى لكى تبرز فى المدى المنظور كقوة متحدية للولايات المتحدة، كما يغلق امامها خيارات قيام تحالفات مضادة يسيطر عليها ويوجهها معاداة / السيطرة الأمريكية (تحالف روسيا - الصين / تحالف روسيا - الصين - إيران / تحالف روسيا - فرنسا - ألمانيا) إلا أن الصورة بالغة التعقيد التى يرسمها للأوضاع والقوى فى أوراسيا والتى تختلط بها الطموحات التاريخية، والديناميكية الاقتصادية، والصراع على المصادر الأولية، واحتمالات تفجر الصراعات العرقية والدينية، والأصوليات الإسلامية، مثل هذه الصورة تدلل بحق أن الولايات المتحدة تشق طريقها فى أوراسيا عبر ظروف عسيرة ومضطربة وتحديات تجعل من الصعب أن تمارس زعامتها بشكل مطلق ومفتوح.

هل تستطيع اميركا صوغ استراتيجية عالميه لما بعد الحرب الباردة؟

منذ نهاية الحرب الباردة والإدارات الاميركية، خصوصًا إدارة كلينتون، باعتبار أنها هى التى ورثت عمليًا واقع النظام العالمى الجديد، تتعرض لانتقادات حادة من مؤرخين وخبراء استراتيجيين اميركيين وعلى مستوى العالم، لعجزها عن صوغ إطار متماسك تدير من خلاله السياسة الخارجيه لفترة ما بعد الحرب البارده.

وحسب هؤلاء المنتقدين فإن غياب هذا الإطار بدا ملموسًا فى مواجهة القضايا والمشاكل الجديدة. فى البوسنة وأوضاع روسيا، وأزمات الصومال وهايتى والشرق الأوسط إلى درجه أن السياسة الخارجية الأميركية اصبحت تدار بلا تفكير أوسع حول دور الولايات المتحدة فى العالم والاستراتيجيات المطلوبة لخدمته.

ونتيجة لهذا الغياب الاستراتيجى أصبح النمط الذى يميز السياسة الخارجية الأميركية هو نمط رد الفعل، والاستجابة للاحداث حالة بحالة، CASE- BY- Case-ism وجهود اللحظة الأخيرة، من دون أن تمتلك رؤية شاملة لأميركا ولدورها فى عالم ما بعد الحرب الباردة.

ولم تقتصر الانتقادات التى واجهتها إدارة كلينتون على الساسة والخبراء الأميركيين، وانا صدرت كذلك عن عدد من العواصم العالمية وبشكل أظهر إجماعًا مشتركا على أن إدارة كلينتون تفتقد رؤية متماسكة طويلة الأجل.

فى هذا الإطار عبر الخبير ورجل الدولة الفرنسى جاك اتالى عن إن إدارة كلينتون بافتقارها رؤية طويلة الأجل تريد أن تفرض حلولها المتخيلة على العالم.

ومن موسكو اعتبر ايجور جيدار أن أحد الخصائص الرئيسية لسياسة كلينتون الخارجية هو عدم استعداده لأن تكون له اختيارات واضحة أو أن يقدم رؤية متماسكة. ومن لندن لاحظ أحد المراقبين أن المرء يمكن أن يشعر بخيبة الأمل من سجل السياسه الخارجية لإدارة كلينتون التى غلب عليها الطابع التكتيكى.

ومن ألمانيا لاحظ أحد الخبراء أنه فى وقت اتصفت أجندة المستشار السابق كول بالوضوح، فإن أجندة كلينتون - حتى بافتراض وجودها - من الصعب أن نشعر بها. وأخيرا، سجل التقرير الاستراتيجى العربى للعام ١٩٨٨، وهو يرصد ويحلل النظام العالمى «عدم قدرة إدارة كلينتون على بلورة رؤية استراتيجية متماسكة وحتى واضحة المعالم للنظام العالمى الجديد». غير أن إدارة كلينتون، فضلاً عن دفاعها عن نفسها وعن إنجازاتها الخارجية التى لم تكن لتتم من دون تصور واضح لأهدافها وأولوياتها، وأهم من ذلك القدرة على التنفيذ، لم تعدم من الخبراء الاستراتيجيين من يردون على منتقديها ويفسرون أسباب غياب رؤية أو نظرية متكاملة تعرض أهداف وممارسات السياسة الخارجية على نمط النظرية أو النظريات التى تبنتها وطورتها الادارات الامركية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفى بحثهم عن هذه الأسباب، فإنهم يشيرون إلى البيئة السياسية الداخلية، وإلى دور الكونغرس المعّوق، بخاصة منذ أن حظىّ الجمهوريون بالأغلبية فيه، والجمهور غير المبالى، ونقص الموارد المطلوب لإدارة وتأييد سياسة خارجية فاعلة، ودفع انحفاض مخصصات المعونة الخارجية من ١٢ بليون دولار خلال الحرب الباردة إلى ٩ بلايين دولار حالياً، جعل وزيرة الخارجية الاميركية تقول «إننا لانستطيع أن ندير سياسة خارجية من دون أدوات».

إلى جانب هذه الاعتبارات المتصلة بالبيئة والسياسة الداخلية، يركز المتعاطفون مع الإدارة الاميركية على ما يعتبرونه الوجه الآخر للعمل هو : البيئة الدولية المتغيرة التى واجهتها سياسة مابعد الحرب الباردة.

وكما يرى هؤلاء فإن الصورة الوردية التى صاحبت انتصار الحرب الباردة بدأت

تخبو لتظهر قيود، ربما كانت موجودة من قبل، ولكنها اكتسبت قوة أكبر بدأت ترد على قدرات الرئيس الاميركى فى إدارة السياسة الخارجية. فإلى جانب قيود السياسة الداخلية، التى أشرنا إليها، كان القيد الرئيسى هو البيئة الاستراتيجية المتغيرة التى اختلفت بشكل جذرى عن البيئة والظروف التى حكمت خلال فترة الحرب الباردة.

فخلال هذه الفترة وبيئتها المباشرة والمحدودة لم تجد الادارات الاميركية المتعاقبة صعوبة فى تحديد نظرية للسياسة الخارجية، وأن تجيىء هذه النظرية كذلك واضحة ومباشرة، وهى احتواء وردع التهديد المتصور من الاتحاد السوفياتى واحتواء توسع امبراطوريته، وفى هذا السياق أيضاً ظهرت أدوات هذه النظرية مثل مؤسسات «بريتون وودز» وخطة ماريشال، وحلف الأطلسى، وغيرها.

وعلى رغم أن ثمة اختلافات قامت حول المقومات الرئيسية لسياسة الاحتواء، إلا أن السوفيات كان ينظر إليهم كتهديد قائم وواضح، أما بيئة مابعد الحرب الباردة، فإنها تتميز بعكس هذه الاتجاهات من حيث التحول إلى نظام أكثر تعقيداً تتداخل فيه القوى العسكرية والاقتصادية، وتعمل فى ظل التدفق الجارف للمعلومات، وعالم رجال الأعمال، وثورات التقلبات المالية، وهذه البيئة ليست مستقرة الخطوط، ولكنها تتميز بالسيولة ولايمكن التنبؤ بها وبتهديداتها، وكما كتبت وزيرة الخارجية الاميركية فإن الولايات المتحدة لاتستطيع التنبؤ بكل شيء ولكن «فى السنوات المقبلة فإننا بالتأكيد سنشهد تغيرات مفاجئة فى القيادات فى البلدان الرئيسية، وأعمال عنف مذهلة، وكوارث طبيعية مدمرة، وتقدم تكنولوجى مدهش..».

كذلك فإن ما يميز بيئة ما بعد الحرب الباردة بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو إتساع نطاق ومفهوم الأمن وقضاياه، إذ انضمت إلى قضاياه التقليدية العسكرية والأمنية، قضايا البيئة والقضايا الاقتصادية والتجارية، بل وأصبحت على قمة الأولويات القومية الاميركية، وأصبح التركيز القديم البسيط على الدفاع والأمن من أمور الماضى، ولذلك فإنه ليس فقط الرأى العام الاميركى، بل ربما أعضاء الكونغرس

من يجدون صعوبة فى الإجابة عن سؤال ماذا يشكل تهديداً أكبر للولايات المتحدة : العجز التجارى مع اليابان أم امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الأخطار فى العالم أصبحت ذات طبيعة طويلة الأجل وهى لاتتطور فى الحال، وإنما تدريجيا عبر الزمن مثل الانتشار العظيم للاسلحة النووية. والكيماوية والبيولوجي، والتدهور الثابت للبيئة، والنمو الذى لايرحم لسكان العالم. مجمل هذه التغيرات هو ما جعل قلة من أخطار العالم الجديد لها طابع التهديدات العسكرية المباشرة، وبخلاف صراع مثل حرب الخليج، فإن معظم ما واجه الولايات المتحدة خلال العقد المنصرم نشأ بشكل غير مباشر من خلال ظاهرة مثل العداء العرقى، ونقص الموارد والانتشار النووى.

فى ضوء هذا التحليل لطبيعة وخصائص البيئة الدولية الجديدة يستخلص المتعاطفون مع الإدارة الاميركية أنها على حق فى قولها أنها ورثت نظاماً عالمياً بالغ التعقيد، وأنه من غير العدل توقع استراتيجية اميركية واضحة ومحددة وبشكل كامل على غرار نظريات الحرب الباردة حين كان الهدف الاميركى واضحاً ومفهوماً وليس غامضاً ومبهماً وموضع نقاش كما هو اليوم، بل يذهبون إلى أنه ليس من المنطقى فى مواجهة حالة السيولة وعدم اليقين التى تميز البيئة الدولية تكبيل الولايات المتحدة باستراتيجية جامدة.

غير أن هذا لايعنى عند أصحاب ذلك الرأى أن تبقى الولايات المتحدة بلا استراتيجية على الاطلاق أو من دون تنظيم بيئتها الاستراتيجية، أما مانحتاج له الولايات المتحدة عندهم فهو استراتيجية تتميز بالرشاقة والسرعة والذكاء والنشاط Agile، كما تتميز بالمرونة والقدرة على الحركة السريعة التى تواجه بها التغيرات والأخطار غير المتوقعة ولفترة قد تمتد لعقد أو عقدين قادمين.

إلى متى سيدوم نظام القطب الواحد؟

عندما اختفى الاتحاد السوفيتى من المسرح الدولى فى أوائل التسعينات، وانتهت معه الحرب الباردة والتى ظلت تحكم العالم على مدى أربعة عقود من خلال نظام القطبية الثنائية، سارع مؤرخون ومحللون أمريكيون إلى تسجيل هذه اللحظة التاريخية باعتبارها إعلانا عن تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وتبلورت مفاهيم : اللحظة الفريدة The unique opportunity : والعملاق الوحيد The Lonely Giant، والأمة «المقضى عليها بأن تقود» Bound to lead. وتلخصت كل هذه المفاهيم فى مفهوم عريض يقول أنه إذا كان القرن العشرون قرنا أمريكيا، فان القرن القادم سيكون أمريكيا كذلك.

غير أن هذا التيار الذى يؤكد الزعامه والقيادة الأمريكية لم يكن هو التيار الوحيد فى تقييم الوضع الأمريكى ودوره فى أعقاب الحرب الباردة، فقد ظهر تيار آخر يتحفظ ويفند دعاوى التيار الأول ويعكف على فحص عناصر القوة الأمريكية الفعلية بعد كل ما استثمرته من طاقاتها الاقتصادية والعسكرية فى الحرب الباردة، وبعد الاعتماد الزائد على القوة العسكرية وبنائها وتحويلها الموارد من الحاجات الاجتماعية إلى برامج الأمن القومى التى شوهت أسس الاقتصاد الأمريكى وأدت إلى عجز الميزانية وضعف الاستثمار وتحلل البنية الأساسية. وكانت نتائج هذا عند أصحاب هذا التيار أن عناصر الضعف بدأت تطفو وتبدو إمكانية تخلف الولايات المتحدة فى مجالات مهمة عن قوى أخرى منافسة لم ترهقها الحرب الباردة وهكذا تصور أيضا هذا التيار فى نهاية الحرب الباردة تراجعا دراميا فى قدرة الولايات المتحدة على تقرير اتجاهات

الأحداث أو أن تكون قوة أعظم منفردة فى عالم ستتعدد فيه حتما إرادات القوة، ومن ثم فان انهيار الحرب الباردة سوف يرغم الولايات المتحدة على أن تكييف نفسها مع عالم تتعدد فيه الأقطاب (أوروبا، اليابان، الصين، روسيا) ومع منافسة لم تعد أدواتها التقليدية صالحة للاستعمال.

وحتى منتصف التسعينيات ظل انصار هذين التيارين يتقاسمان بصورة متكافئه رؤية الأوساط السياسية والفكرية الأمريكية للدور والمكانة الأمريكية فى العالم، إلا أن التطورات التى لحقت بعناصر القوة الأمريكية وأدوارها على المسرح الدولى بدأت تعيد القوة من جديد إلى دعاوى التيار الأول، وبدأت تقدم صورة ورديه للحالة الأمريكية. فمع منتصف التسعينيات ثم نهاية الولاية الأولى لكلينتون بدأ الاقتصاد الأمريكى يمتلك عناصر القوة والازدهار، واختفي الخوف من التضخم الذى بدأ فى أكثر فتراته انخفاضا منذ عام ١٩٧٠، وزاد معدل النمو بنسبة ٤٪ فى الوقت الذى هبط فيه التضخم إلى أقل من ٢٪، وتولدت أكثر من ١٠ ملايين فرصة عمل غير أن أهم عناصر التطور بدت فى قدرات تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت تمثل ٢٥٪ من النمو الذى تحقق منذ عام ١٩٩٣. وقد لخص مورتيمور زكرمان (راجع :

"A Second American Centary", Foreign Affairs, Feb - June, 1998.

الوضع الأمريكى عام ١٩٩٨ بأن الاقتصاد الأمريكى يعيش عامه الثامن من النمو المتواصل الذى يتجاوز ما حققته المعجزة الألمانية واليابانية منذ عدة حقب، وخلال هذا ارتفع كل ما يجب أن يرتفع : حجم الناتج الإجمالى، والإنفاق الرأسمالى، الدخول، سوق الأسهم ، العمالة، الصادرات، وفى مقابل هذا انخفض كل مايجب أن ينخفض : البطالة، التضخم، ومعدلات الفائدة، وقد جعل هذه الولايات المتحدة تقع فى المرتبة الأولى بين الدول الصناعية الكبرى.

أما على المستوى الرسمى فان هذه الحالة الأمريكية التى جعلت كلينتون فى رسالته عن حالة الاتحاد، ٢٧ يناير ٢٠٠٠، يفاخر بقوله «لم يحدث أبدا أن نعمت أمتنا بهذا القدر الكبير من الرخاء والتقدم الاجتماعى، وبأزمات داخلية وتهديدات خارجية أقل

ويضيف «ونحن نبدأ القرن الجديد بأكثر من ٢٠ مليون وظيفة جديدة، وبأسرع نمو اقتصادي لأكثر من ٣٠ عاما».. وقبله فاخر مستشاره للأمن القومى كمويل برجر بقوله أمام المجلس الأميركى للعلاقات الخارجية فى أكتوبر ١٩٩٩ «عندما أصبحت قوتنا ورخاؤنا أعظم من أى وقت فى التاريخ». ومن ثم «لم تعد تنافسنا أى قوة أخرى».

أما على المستوى الدولى فإن هذه الصورة الوردية ترى الولايات المتحدة اليوم كأقوى وأهم قوة حيث لاتبدو فى الأفق البعيد أى تهديدات عسكرية من قوة مناوئه، وفى الفترة الحرجة التى تلت الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة القوة الضامنة للاستقرار، كما رأت أنها القوة «التى لاغنى عنها» كما أثبتت الأحداث عدد من المشكلات الدولية عندما أنقذت الكويت، وتوصلت إلى انفاق دايتون للسلام فى البوسنة، وانقذت المكسيك عام ١٩٩٥، وتولت القيادة فى الأزمة المالية العالمية عام ١٩٩٧، وهى التى حسمت الصراع فى كوسوفا، ونفذت استراتيجيتها الجديدة لحلف الأطلنطى وفقا لرؤيتها واختياراتها، فضلا عما قامت به فى إيرلندا، وتيمور الشرقية ودورها فى الشرق الأوسط. ووفقا لأصحاب هذا الرأى، فان صورة أمريكا اليوم لم تكن فقط من صنع الولايات المتحدة وإنما أسهم فى تأكيدها أصدقاء وحلفاء أمريكا أنفسهم الذين قد يعترضون على الهيمنة الأمريكية ولكن حين يجد الجد فى أوقات الأزمات فهم الذين يتوقعون أن تهب الولايات المتحدة لمساعدتهم إذا ساءت الأمور، كذلك أسهمت الأزمة التى حلت بالتجربة الآسيوية فى إحياء الثقة الأمريكية فى نفسها وفى نموذجها كنموذج للقيم العالمية.

وهذه الصورة التى تبدو عليها الولايات المتحدة فى عالم اليوم هى التى دفعت بعدد من الخبراء الاستراتيجيين إلى إعادة فحص الافتراض الذى ظهر فى مناقشات مابعد الحرب الباردة والقائل إن النظام الدولى سوف يرتكز - على الأقل خلال حقبة من الزمن - على أساس تتعدد فيه القوى والمراكز الدولية، حيث سيتداخل توزيع عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وأن التطور، فى هذا المدى، سوف

يشهد منافسين محتملين للولايات المتحدة على النفوذ والمكانة وعلى أن يكونوا على الأقل ندا لها فى معايير القوى، وحددوا هذه القوى المنافسة المحتملة فى: أوروبا، اليابان، الصين، وروسيا. وقد أظهرت عملية إعادة فحص هذا الافتراض أن ثمة مسافة ما زالت تفصل اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا بين هذه القوى وبين الوضع المتفوق للولايات المتحدة اليوم. فالصين، وبرغم معدلات نموها الاقتصادى تتهددها عوامل ضعف كامنة تبدو فى الصعاب الهيكلية وعدم التوازن فى اقتصادها فضلا عن استيعابها «للدرس الروسى» الذى لايجعلها تضع رصد مبالغ ضخمة للتسلح فى قمة أولوياتها. أما اليابان فان من يضعونها كقوة منافسة للولايات المتحدة يفعلون ذلك على أساس أن معدلات النمو الاقتصادى العامل الوحيد الذى يؤخذ فى الاعتبار عند تقييم ميزان القوى المقبل، وأن اليابان سوف تواصل - مثل الصين - إلى الأبد نموها المرتفع، وحقيقة قد تمتلك اليابان عنصرا أو عنصرين من عناصر المنافسة مثل القدرات الاقتصادية والكفاءة التكنولوجية إلا أنها تفتقر إلى مؤهلات القوى المنافسة الأخرى، هذا فضلا عن أنه برغم امتلاك قواتها المسلحة للفن العسكرى فإنها تفتقر إلى إرادة استعماله، وهى تقف بدون أسلحة نووية وبدون عمق استراتيجى وعند مفترق طرق مجالات حيوية لثلاث قوى نووية. وبالنسبة للأوروبين، وشأنهم شأن اليابانيين، فهم مازالوا يتعلقون بالعربة الأمريكية ولايصدر عنهم إلا أشارات قليلة على أنهم يريدون أن يكونوا على المستوى العسكرى منافسا أو ندا للولايات المتحدة، ولذلك فان الأوربيين واليابانيين سوف يظلون للمستقبل القريب يضعون قيمة ومزايا تحالفهم مع واشنطن فوق أى مزايا يمكن ضمانها من ممارسة سياسات دبلوماسية خاصة بهم. أما روسيا، فإن خطرها عند أصحاب هذا التقويم لايبدو من عناصر قوتها وإنما من ضعفها، وأن مثل هذا الوضع يمكن أن يستمر على الأقل لحقبة قادمة.

فى ضوء إعادة الفحص والتقويم هذه للواقع الأمريكى وأدائه داخليا ودوليا خاصة خلال السنوات الأخيرة، وكذلك العوامل وعناصر القوة الفعلية للقوى التى يمكن أن تشكل منافسا للولايات المتحدة أو تتصرف كند، يستخلص من باشروا عملية إعادة الفحص والتقييم إلى أن توقع توازنا مركزيا يقوم على تعدد وتوزيع القوى ليس من

الأوراق المطروحة، ويذهبون إلى أن وضع العالم ذو القطب الواحد يمكن أن يدوم على الأقل لأربعة عقود قادمة وقبل أن يحدث تحول فى عناصر القوة الأمريكية ذاتها أو تظهر قوى أخرى تسمح بالانتقال إلى نظام تتعدد فيه القوى بشكل حقيقى.

ولكن حتى يتحقق ذلك فإن السؤال الجوهرى الذى يواجه العالم بل ويواجه أمريكا مفاده : ما الذى سوف تفعله أمريكا بهذا التفرد؟ وماهى صورة العالم الذى تريد أن تصيغه؟ هل هو العالم الذى يعتمد التعاون والتنسيق والتشاور والوصول إلى اجماع دولى جول القضايا الدولية الرئيسية؟ أم هو العالم الذى يقوم على أساس من التنافس والصراع وفرض العقوبات وفرض النموذج الأمريكى وبشكل يغذى المقاومة لوضع أمريكا المهيمن؟ ويتصور من يوجهون هذا السؤال أنه يجب أن يكون محورا لحوار قومى واسع وأن هذا من أول مسئوليات الرئيس الأمريكى الجديد.

كانت إدارة الرئيس الأميركى بيل كلينتون، ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، هى الإدارة الأمريكية التى ورثت عمليا مرحلة انتهاء الحرب الباردة ومعانيها العملية بالنسبة للولايات المتحدة وبروزها كالقوة الأعظم الوحيدة المتبقية فى العالم بعد اختفاء منافسها فى الحرب الباردة وهو الاتحاد السوفيتى، ومن ثم كان من المعانى المباشرة لذلك غياب أى قوة رئيسية قادرة على تهديد الولايات المتحدة أو تحديها. وبعد سنوات من نهاية الحرب الباردة ومن النقاش والجدل الواسع حول قدرات وإمكانيات القوى العظمى فى العالم أظهرت حسابات القوة تلك، حتى عند من يعترضون على التفرد الأمريكى، أن حقبا قد تمر قبل أن تستطيع قوة واحدة أن تجارى الولايات المتحدة سواء فيما يتعلق بالقدرة العسكرية أو الاقتصادية، فقد ظهر أن الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر من كل القوى العظمى الأخرى مجتمعة، وكذا على البحوث وتطوير فى الشئون الدفاعية من بقية العالم مجتمعا، ويفوق مجموع إنتاجها الاقتصادى معظم البلدان الأخرى، ويشير انفاقها على البحث والتطوير RD إلى فارق نوعى خاصة فى ظل اقتصاد عالمى تسيطر عليه بشكل متزايد قطاعات التكنولوجيا العالمية (راجع :

Charles A. Kupcham, "Life After Pax Americana" Wored Policy Journal. Fall 1999).

إزاء هذا الوضع الفريد الذى خرجت به الولايات المتحدة من الحرب الباردة وأكدته حقبة التسعينيات، كان من الطبيعى أن يضع على سياستها الخارجية أعباء ومسئوليات إدارة والتعامل مع هذا الوضع، وأن تصبح مواقف ومبادرات ومفاهيم السياسة الخارجية الدبلوماسية الأمريكية موضع الاهتمام والتقييم أمريكيا وعالمياً من

حيث ما تتطلبه من استراتيجيات أو «نظريات» جديدة للتعامل مع عالم وقضايا ما بعد الحرب الباردة. لذلك، وخاصة مع بداية النصف الثانى من ولاية الرئيس الأمريكى كلينتون، شرع المحللون والخبراء فى مناقشة وتقييم آراء إدارته فى مجال السياسة الخارجية، ومدى كفاءة تعامله مع ما واجه أمريكا وواجه العالم من قضايا، وكيف استخدمت سياسته الخارجية الوضع الفريد الذى خرجت به أمريكا من الحرب الباردة لبناء استراتيجية متماسكة للتعامل سواء مع مخلفات الحرب الباردة مثل الأوضاع فى روسيا والديموقراطيات الجديدة فى شرق أوربا، وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة، أو إدارة العلاقة مع الصين فى بروزها كقوة إقليمية كبرى، وفى التعامل مع الانفجارات العرقية والدينية فى البلقان، وافريقيا وفى إدارته وعلاقته مع شركاء الولايات المتحدة الأوربيين وخطواتهم نحو التكامل والوحدة الاقتصادية والنقدية وهويتهم العسكرية، هذا فضلا عن المواقف من الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وإدارة الاقتصاد العالمى وقواعده الجديدة وأزمات النظام المالى الدولى.

فى هذا النقاش حول الميراث الذى ستخلفه إدارة كيلنتون فى السياسة الخارجية تجادلت مدرستين فى التفكير: أعتبرت الأولى أن كلينتون وإدارته قد أساءت استخدام فترة كانت فيها الولايات المتحدة القوة التى لاينازعها أحد فى الشئون الدولية والقيادة العالمية، وبددت فرصة كان لديها فيها الحرية المطلقة لصياغة جدول أعمال العالم السياسى وبشكل تتصالح فيه المصالح الأمريكية مع مصالح شركائها، وبناء ترتيبات ذات أهداف طويلة الأجل يكتب لها الدوام حتى بعد أن تضعف الهيمنة الأمريكية. ومن ثم استخلصت هذه المدرسة أن إدارة بيل كلينتون لن تخلف ميراثا له الدوام فى السياسة الخارجية ولن تخلف سوى الفراغ، وارجعت ذلك أساسا إلى افتقارها للرؤية الشاملة، والأولويات الواضحه والاهتمام الشخصي لرئيسها. (راجع فى التعبير عن هذه المدرسة على سبيل المثال :

(Sherle R. Scbwenninger : "World order Lost. American Foreign Policy in the Postcoldwar World". World Policy Journal, Summer

وأيضاً :

Richard Hass, "The Squandering Presidency", Foreign Affairs, May - tune 2000.

أما المدرسة الثانية فهى التى اعتبرت أن السياسة الخارجية لإدارة كلينتون كانت متوافقة مع طبيعة العلاقات الدولية التى ورثتها عن الحرب الباردة والتى لم تكن تسمح، لافتقارها للتحديد والوضوح، بصياغة استراتيجية شامله تشبه تلك التى صاغتها إدارات الحرب الباردة، كذلك تشير هذه المدرسة إلى الظروف الداخلية الصعبة التى واجهتها إدارة كلينتون وخاصة فى العلاقة مع الكونجرس، وخاصة بعد سيادة الجمهوريين عليه، وعدم اهتمام الرأى العام بقضايا السياسة الخارجية، ونفوذ جماعات الضغط والمصالح الخاصة، وتذهب هذه المدرسة أنه فى ضوء هذه الاعتبارات فان انجازات السياسة الخارجية لإدارة كلينتون تقرب من «المعجزة»، وأنه فى ضوء هذه الظروف الدولية والداخلية، والتى سوف تستمر، فان أى رئيس أو إدارة قادمة سوف تتبع خطوات السياسة الخاجية لإدارة كلينتون ولن تحقق من النجاح أكثر مما حققته. (راجع نموذجاً على هذه المدرسة:

Stephem M. Walt, "Two Cheers for clinton's foreing Policy", Foreign Affairs, March/April, 2000).

وأيضا :

Madelime K. Albright, "The Testing of American Foreing Policy" Foreign Affairs, November/December, 1998.

وسوف نعرض فيما يلى بشىء من التفصيل دعاوى ووجهات نظر وحجج كلا من المدرستين فى الدفاع عن تقييمهم لأداء السياسة الخارجية لإدارة كلينتون:

أولا : السياسة الخارجية لإدارة كلينتون والفراغ الاستراتيجى :

كما سبق وأشرنا تنطلق المدرسة التى تنتقد أداء إدارة كلينتون فى السياسة

الخارجية، وتنكر أنها سوف تخلف ميراثا حقيقيا يضيف إلى بناء نظام دولى متماسك ويلبى الاحتياجات الطويلة الأجل للمصالح الأمريكية، تنطلق هذه المدرسة من حقيقة أن إدارة كلينتون قد ورثت وضع فريدا حين برزت الولايات المتحدة من الحرب الباردة، ليس فقط بدون أى منافس مباشرة على القوه الدولية والقيادة العالمية، ولكن أيضا بدون معارضة نشطة لممارسة هذه القيادة، وقدمت هذه الفرصة التاريخية غير العادية لواشنطون إمكانية صياغة نظام عالمى تمارس فيه وضعها المنفرد بشكل حميد، ومفيد وهادف، وبصورة تتصالح فيها مصالحها القومية الخاصة مع مصالح شركائها الحالين بل وشركائها المحتملين حتى لو اقتضى الأمر فى بعض الأوقات التضحية بالمزايا قصيرة الأجل من أجل بناء ترتيبات مؤسسية طويلة الأجل. غير أن إدارة كلينتون فى رأى هذه المدرسة لم تستفد من هذه الوضع الفريد وخضعت للاغراء السهل للهيمنة وبطرق انتكست معها قضية النظام العالمى، وجعلت الحماس الأيديلوجى Ideological Zeal والمصالح الخاصة Special Interests تملى جدول أعمالها حول النظام العالمى وعلى حساب أهداف أكثر أهمية وموضوعية للسياسة الخارجية والنظام الدولى. وهكذا فان المشكلة بالنسبة لمعظم ممثلى هذه المدرسة من نقاد إدارة كلنتون لم تكن، كما يظن البعض، إفتقارها للطموح أو توجيه اهتمام قليل بالسياسة الخارجية، وإنما لأن مبادراتها التى صدرت أساسا عن الحماس الأيديولوجى، وحسابات السياسة الداخلية، ومراعاة جماعات المصالح الخاصة كانت متعارضة مع أهداف أكثر أهمية للنظام العالمى، وللمصالح البعيدة الأمد للسياسة الخارجية الأمريكية.

ويطبق أصحاب هذا الرأى تصورهم هذا على أداء ومفاهيم إدارة كلينتون بالنسبة لعدد من قضايا السياسة الخارجية الرئيسية مثل سياساتها تجاه : توسيع الناتو، العلاقة مع روسيا، مع الصين، وآسيا عموما، والشرق الأوسط وخاصة بالنسبة للعراق والنزاع العربى الإسرائيلى، وإدارة الاقتصاد العالمى ومؤسساته، ويستخدمون سياسة الإدارة تجاهها للتدليل على غياب أى إطار فكرى شامل والافتقار إلى استراتيجية أو رؤية متماسكة طويلة الأجل.

فبالنسبة لتوسيع الناتو كانت دوافعه الأساسية الفشل المبكر فى البوسنة، ومراعاة لأصوات الناخبين من أصل بولندى، ورغم أن توسيع الناتو قد فسر بأنه هدف جديد للتحالف ودعم الديموقراطيات الجديدة فى شرق أوربا، ولاقتصاد السوق، إلا أن الواقع يقول أن ضم دول وسط أوربا للتحالف لم يفعل إلا القليل لدعمه ولقدرته على التعامل مع التحديات الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة أو أنه ساعد على دعم الديموقراطية واقتصاد السوق فى بلدان حلفاء وارسو السابق. أما النتيجة المباشرة لتوسيع الناتو عند نقاد إدارة كلينتون فهى أنه قد عرض للخطر هدفا أكثر أهمية بالنسبة للنظام العالمى وهو دمج روسيا فى المجموعة الأوربية، كما عرض للخطر عدداً آخر من أهداف النظام الدولى، بما فى ذلك منع وقوع أسلح الدمار الشامل فى أيدى قوى غير مسئولة ومجموعة إرهابية، فرغم أن روسيا مع نهاية الحرب الباردة قد شاركت واشنطن عدداً من المصالح المشتركة والأهداف الدولية ابتداء من التحكم فى طموحات الصين الإقليمية إلى منع إنتشار الأسلحة النووية إلى الحل السلمى للحروب الانفصالية فى يوغوسلافيا السابقة، إلا أن توسع الناتو قد غير من حسابات موسكو لمصالحها القومية، بل أنه هدد بتحويل روسيا من شريك محتمل ونشط إلى قائد محتمل لائتلاف معارض للسياسية الأمريكية وهيمنتها بضم كلا من الصين

إيران، ونتيجة لذلك لم يعد لدى موسكو الحوافز الكافية للقلق الأمريكى من تطوير علاقاتها مع إيزان أو العراق أو الصين أو الهند، وفى الواقع فان موسكو قد نظرت إلى توسيع روابطها مع هذا الدول باعتباره المفتاح لموازنة قوة الناتو فى المستقبل.

وعن سياسة إدارة كلينتون إزاء الصين ينعى نقادها عليها فشلها فى أن تقر مدى الأولوية التى تعطيها للصين، فلم يزر كلينتون الصين إلا مرة واحدة خلال فترتى رئاسته، كما لم تقرر أى القضايا أكثر أهمية بالنسبة لها حيث أخذت تتحول بين قضايا حقوق الإنسان، والتجارة، وتايوان وكوريا، كما لم تكن متماسكة فى الجمع ما بين العصا والجزره فى محاولة بناء علاقة الارتباط Engagment مع الصين، وهكذا

تذبذت الصين فى نظر الإدارة ما بين تصورها عن حقوق الإنسان وبين إمكانية أن تكون شريكا استراتيجيا، وإنتهى الأمر بعدم قدرة كلينتون على التحكم فى النقاش الأمريكى حول الصين وعدم قدرته على أن يصنع إطارا منطقيا دائما للعلاقة مع الصين ما بعد الحرب الباردة.

ويسجل منتقدى إدارة كلينتون تناقضا بين تزعمها لدور الحفاظ على السلام والنظام العالمى، وبين حرصها على تجنب الأخطار والتكلفة التى سيتضمنها حتما هذا الدور، وهو ما بدا واضحا فى أزمة كوسوفو حين حرصت على التركيز على الحملات الجوية حتى فى الوقت الذى كانت فيه العصابات الصربية تطرد سكان كوسوو من الولاية. وفى اعتقاد هؤلاء النقاد أن واشنطون قد جعلت هذه المشكلة أكثر خطورة بمعارضتها بشكل منتظم لأى بديل واقعى للقوة الأمريكية مثل دعم قدرات حفظ وفرض السلام فى مثل هذه الصراعات، كما لم تشجع الجهود الأوربية لبناء قوة دفاعية متناقضة فى ذلك مع ما كانت تحث عليه دائما الأوربيين من المشاركة فى عبىء الدفاع فى الوقت الذى كانت تلقى فيه ماء بارداً على أى جهد أوربى يمكن أن يجعله مستقل بشكل أكثر عن القيادة الحالية لواشنطون.

ويتابع نقاد الإدارة موقفها هذا من شركائها الأوربيين، إلى آسيا حيث كانت واشنطون أكثر إهتماماً بالمحافظة على اعتماد الدولة الآسيوية على الضمان العسكرى الأمريكى أكثر من حرصها على إقامة نظام آمن جماعى لما بعد الحرب الباردة، فقد رفض الرسميين الأمريكيين بشكل متكرر اقتراح إنشاء منتدى أمنى متعدد الأطراف Multilateral Security Forum يجرى المناقشات حول اجراءات بناء الثقة وضبط التسلح بشكل مؤسسى، وقد عارضت واشنطن ذلك حتى إذا كان مثل هذا المنتدى لن يهدد مركز أمريكا العسكرى فى المنطقة بل وسوف يجعل من السهل عليها أن تتعامل مع قوى مثل الصين واليابان فى المستقبل. وخلاصة هذا فى رأى هذه المدرسة أن واشنطون قد قاومت أى تنظيمات مؤسسية قد تجعل العالم فى المستقبل أقل اعتمادا على الولايات المتحدة، إلا أن هذا كان على حساب تأخير خلق نظام أمنى أكثر دواما وبقاء بعد انقضاء الهيمنة الأمريكية.

فى ضوء هذا، وفيما يتعلق بإدارة سياسة كيلنتون الخارجية لعلاقات القوى الكبرى، تسجل هذه المدرسة على الإدارة الأمريكية عجزها عن خلق تفاهم وتوافق أو إنسجام بين القوى الكبرى، بل أن مثل هذا التفاهم الذى كان قائما بين واشنطون وشركائها الأوربيين وبينها وبين اليابان خلال الحرب الباردة بدأ ينكسر الآن وبشكل متزايد، فبخلاف محاولتها التى بدأت متأخرة لإصلاح وإعادة تحديد مهمة الناتو بعد الحرب الباردة والمسئوليات الأوربية فيها، ظلت اليابان غير متأكدة من دورها الدولى، كذلك ليس ثمة تفاهما واضحا بين القوى العالمية حول دور روسيا فى العالم بل حتى دورها فى منطقتها الملاصقة وحيث أصبحت هذه المنطقة، التى تمتد من الدول البلطيقية وأوكرانيا مرورا بالبلقان والقوقاز ووسط آسيا، منطقة متنازع عليها بشكل متزايد وبلا قواعد واضحة أو تفاهمات بين العديد من اللاعبين المتنافسين بما فى ذلك روسيا والاتحاد الأوربى، وتركيا والولايات المتحدة وإيران والصين والهند. ونفس الشى ينطبق على دور الصين فى آسيا والتى تأمل كلا من الولايات المتحدة فى السيادة عليها، وحيث طفت على أسطح نزاعات جيوبولوتيكية واقتصادية. وما هو أكثر مدعاه للقلق عدم وجود قواعد مفهومة تحكم التنافس النووى المتعدد الأطرف بين الهند وباكتسان، والصين والولايات المتحدة، وعلى عكس أوربا، فان آسيا ليس فيها مؤسسات متعددة الأطراف أو منظمات من أى نوع قادرة على حل الصراعات وتجميع الموارد حول أهداف مشتركة يتفق عليها.

وفى رأى التيار الناقد لأداء السياسة الخارجية لإدارة كلينتون فان هذا النمط فى إدارة علاقات القوى الدولية يتضح كذلك فى مجال إدارة الاقتصاد الدولى، فمنذ نهاية الحرب الثانية أصبحت الولايات المتحدة أكثر المدافعين عن عالم اقتصادي متكامل، ورغم أن إدارة كلينتون قد قامت بعمل جيد فى تكييف الاقتصاد الأمريكى مع النظام الاقتصادى الجديد، إلا أنها لم تكن راغبه فى أن تلزم نفسها بالترتيبات الدولية المطلوبه لجعل الاقتصاد الدولى يعمل بفكاءة. فعبر الحقبة الماضية فان واشنطون لم تخفض مساعداتها الخارجيه المباشرة فحسب، بل أصبحت اكثر ترددا

لدعم المؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين. واتصالا بذلك ينتقد هذا التيار الضغط الذى مارسته إدارة كلينتون على الاقتصاديات النامية لتحرير نظمها المالية والتجارية وهذه السياسة التى أثبتت أنها قصيرة النظر، فوفقا لتوجيهات البنوك الأمريكية والمؤسسات المالية، ضغطت واشنطون على الدول النامية، وكذلك على شركائها التجاريين الأكثر تقدما لفتح نظمها المالية وتحرير رأسمالها، وقد نجحت الإدارة مع البلدان الأقل مقاومة : المكسيك، تايلاند، كوريا الجنوبية،و وهذه الدول التى لم تكن مصادفة أن تكون أول الدول تأثراً بالأزمة المالية، المكسيك عام ١٩٩٥، وتايلاند وكوريا الجنوبية عام ١٩٩٧، وقد تجاهلت الإدارة أن هذه الدول ليس لديها خبرة فى إدارة تدفقات مالية قصيرة الأجل، أو نظام يمنع سوء استخدام الأسواق المالية، كذلك لم تهتم واشنطون أن تسأل عما إذا كانت هياكل المؤسسات المالية العالمية، والتى لم تتغير منذ نصف قرن، سوف تكون قادرة لأن تتعامل مع القوى التى أطقلها قوى السوق وتحرير رؤوس الأموال كذلك يشير نقاد كلينتون أن افتراضه الذى بدأت به ارادته الاقتصاد سوف يسيطر على السياسه الخارجيه لم يتأكد وهو ما يرمز عليه آخر اجتماع وحدة كلينتون للمنتدى الأسيوى الباسفيكى فى بروتاى فى نوفمبر ٢٠٠٠ حيث كان للقضايا السياسيه والامنيه مثل الوفاق بين الكوريتين، واستمرار التوتر بين الصين وتايوان الأولويه، فضلا عن انه من الواضح أن القضايا السياسيه والأمنيه مازالت تلوح بشكل واسع رغم العولمه الاقتصادية.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ونزاعاتها، فقد تعرضت سياسة الإدارة تجاه كلا من العراق وإيران بما عرف بسياسة الأحتواء المزدوج **Dual Containment** للنقد من جانب عدد من الخبراء، واتهمت باضطراب الأهداف وعدم كفاية الوسائل وبأنها تمثل شعارا اكثر منها استراتيجيه وتفتقر للصلاحيه والاستمرار فضلا عن اعبائها الماليه والدبلوماسيه العاليه، أما سياسية الإدارة تجاه النزاع العربى الإسرائيلى، فان سياسة الإدارة وحتى منتصف ولايتها الثانية قد هبطت عن هؤلاء الخبراء إلى مجرد تكتيكات متقطعة وكردود أفعال للأحداث ولم تتبنى الإدارة أفكارا جديدة

أو مبادرات ولم تتعدى جهودها إلا محاولات لتنفيذ ما وافقت اسرائيل عليه فى أوسلو.

Augustus Richarol Morrom, "Clinton's Middle East Pplicy : Assutteled Peace?" Current History, January 1998.

وحين حاول كلينتون أن يبذل جهدا شخصيا بعقد قمة كامب دافيد فى منتصف يوليو ٢٠٠٠، فانه فعل هذا على عجل، ولأهداف شخصية وإنتخابية، وقد انتقد الرئيس الأمريكى الأسبق كارتر الدور الأمريكى فى هذه القمة، وعدم مراعاته لمبدأ أساسى فى المفاوضات وهو المحافظة على دور الوسيط فى الحياد، وعدم احتضان طرف وأدانة الآخر، الأمر الذى أعتبره كارتر سوف يزيد من صعوبة المفاوضات فى المستقبل. كما يخص نقاد سياسه الاداره، الشرق الأوسط رؤيتهم بأنها منذ البدايه تقوم على افتراضات خاطئه بشكل كارثى Disastroes كان من نتيجتها فى النهايه أعنف مرحله فى تاريخ العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية كذلك جاءت إنتفاضة الأقصى لكى تقدم لنقاد سياسة كلينتون فى الشرق الأوسط دليلا على الفشل الذريع لدبلوماسيته والتى راهن منذ البداية على قدرتها على تسويق الاقتراحات الإسرائيلية واستخدام إساليب تتراوح بين الترهيب والترغيب كما جاءت نموذجا على سياسه كلينتون فى شخصنه السياسة الخارجيه تصورا أنه باستماله عرفات والاحتفاء به يستطيع أن يحصل منه على التنازلات الأساسيه المطلوبه.

إذا كان هذا هو سجل السياسة الخارجية لإدارة كلينتون كما تصوره نقادها والذى جعلهم يقولون أن الإدارة ورئيسها قد بددوا فرصة فريده أتيحت لهم لكى يخلفوا ميراثا حقيقيا ودائما فى الشئون الخارجية، وأنهم لن يخلفوا إلا فراغا استراتيجيا، إذا كان الأمر كذلك فما هى فى رأيهم الأسباب التى أوصلت إدارة كلينتون إلى ذلك؟.. فى محاولة الإجابة على هذا التساؤل ثمة اجماعا بين ممثلى هذه المدرسة على عامل مشترك هو أن كيلنتون كان يفتقر إلى استراتيجية أو رؤية متماسكة طويلة الأجل، ولم يكن لديه أولويات واضحة ولاشمول فى تنفيذ الاستراتيجيات، وتفضيله تحقيق

أهداف سياسية ضيقة وقصيرة الأجل تسبق تحقيق أهداف استراتيجية عريضة. إلى جانب هذا العامل يورد نقاد سياسة كلينتون الخارجية عدداً آخر من الأسباب، فقد أعتبر البعض أن غياب جدول أعمال متماسك قد خلق فراغا أصبحت فيه قوى سياسية أخرى أكثر استعداد لملأه، ولذلك فحين فشل البيت الأبيض فى صياغة أهداف سياسة خارجية وارتفع فيه فتور ولامبالاه الرأى العام، أنفتح الباب واسعا للمصالح الخاصة وجماعات الضغط لتشكيل جدول الأعمال هذا (راجع :

Richavd Hass. "Fatal Distractcon Bill Clinton's foreign Policy". Foreign Policy. Fall 1997).

وأعتبر بعض النقاد أن موضع الخطأ كان فى الأيديلوجية التى يتبناها كلينتون والتى أحلت محل الشيوعية خليطا من الأصولية الإسلامية، وأفراد وحركات إرهابية، ودول صغيرة وصفتها بالدولة «المارقه» Rouge State، وقد رأت الإدارة أن هذه القوى مجتمعة تمثل نظام دولى يفتقر إلى النظام، وافتراض تهديد تتعرض له الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل والإرهاب النووى أو البيولوجى، والابتزاز السياسى. وكلما أصبحت هذه الأخطار غير محددة وغير ملموسة، كلما كان استجابت الولايات المتحدة الدولية أكثر شمولا وعدوانية بل وخارجه عن القانون، وهكذا تحولت واشنطون، فى تقدير هذا الرأى، من الخطر الموثق إلى الخطر المتخيل، ومن المحدود إلى الميتافيزيقى وهذا ما كان تلقائيا وراء الفشل. وعلى المستوى الاقتصادى كانت ايديلوجيه كلينتون الاقتصادية القائمة على السياده المطلقة لاقتصاد السوق غير المنظم ذات طابع مينافزيقى حيث عرفت السوق بأنه مفيد ومصحح لذاته وخلطت سيادة السوق بالديموقراطية، فالديمقراطيات عندها بطبيعتها رأسمالية، والمجتمعات الرأسمالية هى بطبيعتها ديمقراطية وهو ماثبت عدم صحته، كذلك لم يكن صحيحا أن تحرير السوق يؤدى إلى الليبرالية السياسية كما أثبت الوضع فى الصين.

كذلك يعتبر هذا الرأى أن الخطأ الأساسى الثانى يكمن فيما يسمى بوهم العلاقات الشخصية Personalisation of Foreign Poliey، فقد تصورت إدارة

كلينتون السياسة الخارجية والدبلوماسية فى ضوء الصداقات بين القاده وركزت على قيادات وخبراء مختارين، وبدلا من التعامل مع الصين وروسيا فى ضوء مصالح أمريكا القومية وترك السياسة الداخلية لهذه البلدان لقدراتها الذاتية، فان واشنطون قدمت بشكل دائم تأييدها لشخصيات فردية وهو مالم يكن فى صالحهم وأصبحت الولايات المتحدة مسئولة عن فشلهم.

أما السب الآخر للجوانب السلبية فى سياسة إدارة كلينتون الخارجية فترجع عند بعض المحللين إلى اتجاه الإدارة إلى التسييس Politicization العميق للسياسة الخارجية، وعندهم أنه رغم أن كلينتون لم يكن الرئيس الأول ولن يكون الأخير الذى يرى السياسة الخارجية من منظور سياسى وداخلى، ولكن مايميزه أنه وصل فى هذا إلى آفاق عالية وعميقة فمعظم قرارات كلينتون فى السياسة الخارجية يمكن إرجاعها إلى سياسات داخلية فقد أدى الخوف من ردود فعل داخلية إلى القرار المشين بالانسحاب من الصومال، ورفض استخدام قوات أرضية فى كوسوفا، أو قوات من أى نوع فى رواندا، كما كانت الرغبة فى ارضاء الناخبين من أبناء شرق أوربا هى حاسمه فى قرار توسيع الناتو.

وأخيرا يرجع بعض النقاد تصور السياسة الخارجية لكلينتون إلى سبب شخصى، ويعتبرون أداءه فى السياسية الخارجيه ليس غريبا على رئيس ليس رجل دوله ولكنه سياسى محظوظ صاغت خبرته المحدودة كحاكم لولاية صغيرة ومتخلفة نسبيا غرائزه السياسية (راجع :

Mois''es Naim, "clinton's foreign Policy : A Victim of Globalization?" foreign Policy. Winter. 1997 - 1998).

ثانيا : سياسة خارجية تقترب من المعجزه؟

أما المدرسة الثانية التى تدافع عن سجل إدارة كلينتون فى السياسة الخارجية وعن إنجازاته فيها فهى تنبه من البداية إلى طبيعة البيئة الدولية التى صاحبت صناعة وإدارة كلينتون لسياسته الخارجية، وكذلك إلى طبيعة البيئة الداخلية فى الولايات المتحدة

ومواقف الكونجرس وخاصة بعد سيطرة الجمهوريين عليه، كما تشير هذه المدرسة إلى تعدد الراغبين فى حقل السياسة الخارجية مثل الشركات العملاقة، ورؤساؤها وتداخل إدارات أخرى مع الأجهزة التقليدية لإدارة السياسة الخارجية.

وهكذا يبدأ المتعاطفون مع كليتنون من مقدمة أنه لايستحق النقد الذى تعرضت له سياسته الخارجية، وأن نقاده قد فشلوا فى أن يقدروا كيف أن التغيرات فى مركز الولايات المتحدة الدولى قد عقدت صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فقد كان على كليتنون أن يواجه عالما مختلفا بشكل كبير عن العالم الذى واجهه أسلافه، فنهاية الحرب الباردة قد تركت الولايات المتحدة فى مركز غير مسبوق من الهيمنة تضمن عددا من المعانى الهامة، ولكن المتناقضة بالنسبة لإدارة السياسة الخارجية، ففى الوقت الذى يعيطيها وضعها المتفرد حريه العمل وأتباع نطاق واسع من الأهداف دون أن تفكر فى كيف ستستجيب القوى الأخرى لذلك، إلا أن هذا سوف يدفع هذه القوى إلى إعادة النظر فى تقبلهم للقيادة الأمريكية وسوف يبحثون عن فرصة لتعويض هذه القيادة وهو ما بدأت بالفعل تفكر فيه وتفعله قوى مثل الصين وروسيا بل ودول حليفة للولايات المتحدة مثل فرنسا وألمانيا. أما وجه التناقض الآخر فهو أن وضع أمريكا المتفرد يعنى أن هناك القليل الذى يمكن أن تكسبه على المسرح الدولى فهى بالفعل القوه المهيمنة وليس لها أعداء خطرين فى محيطها المباشر، وخصومها الواضحين مثل العراق وكوريا الشمالية ويوغوسلافيا ضعفاء وفقراء ومنعزلين، ومُثُل أمريكا عن الأسواق الحرة وحقوق الفرد أكثر إتساعاً وقبولاً عن أى وقت مضى، ومع هذا كله كان التناقض المركزى لعالم القطب الواحد أن الولايات المتحدة تتمتع بنفوذ ضخم إلا أنه ليس لديها إلا فكرة ضئيلة عما تفعله بقوتها أو حتى حجم الجهد الذى يتعين عليها أن تبذله. أما التناقض الثالث الذى واجهته السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة فهو أن الوضع المهيمن للولايات المتحدة قد جعل معظم الأمريكيين يفقدون الاهتمام فى الشئون الخاجية فوفقا للمسح الذى أجراه مجلس الشئون الخارجيه فى شيكاغو على ١٩٩٨ لم يستطع من سئلوا أن يجددوا مشكلتين أو ثلاث تواجه الولايات المتحدة اليوم. ويكشف هذا عن أن ثمة ارتباط وثيق بين حالة الرأى

العام الوضع المسيطر للولايات المتحدة اليوم، فعدم اهتمام الأمريكيين بالشئون الخارجية يعود إلى إدراكهم واطمئنانهم لمركز الولايات المتحدة الدولي، وهذا ما جعلهم ينتخبون رئيسا وعدهم بأن يعطى وقتاً أقل للشئون الخارجية وتركيز أكثر على القضايا والاهتمامات الداخلية، كما أنتخبوا كونجرس لايخض إزدائه للشئون الخارجية.

هذه الظروف والأوضاع الدولية والداخلية هى فى تقدير المدافعين عن إدارة كلينتون، هى التى صاغت حدود وأهداف سياسته الخارجية، فقد حددت لنفسها ٤ أهداف رئيسية : (١) أن تكبح المنافسة الأمنية وأن تخفض أخطار حرب كبيرة فى أوربا وشرق آسيا والشرق الأوسط وذلك من خلال أن تبقى موجودة عسكريا إلى حد كبير فى هذه المناطق. (٢) العمل على خفض تهديد إنتشار أسلحة الدمار الشامل. (٣) أن تدعم اقتصادا عالمياً أكثر إنفتاحاً وأكثر إنتاجية باعتبار أن هذا يمثل مكونا هاما للإقتصاد الأمريكى. (٤) أن تبنى نظاما عالميا يتفق مع القيم الأمريكية الأساسية بتشجيع نمو الديموقراطية واستعداد القوة العسكرية ومنع سوء الاستخدام والمبالغ فيه ضد حقوق الإنسان. ويتساءل المتعاطفون مع إدارة كلينتون أى إلى أى حد نجحت فى تحقيق هذه الأهداف؟ فى تقديرهم أنه فيما يتعلق بالهدف الأول فان الإدارة قد نجحت. فرغم الميول المتباعدة والخلافات الداخليه، حول توحيد الناتو، فقد كرر كلينتون بقوه استمرار التزام أمريكا بأوربا، وادارت سياسته الخارجيه بشكل قدير عملية توسيع الناتو بضم بولندا، والمجر وتشيكوسلوفاكيا، وقد تكون الحكمة الاستراتيجية من هذه الخطوة موضع جدل، ولكنها لاقت تأييداً شعبياً. فى أوربا، كذلك وجهت أمريكا الناتو خلال تدخلاته العسكرية فى البوسنة وكوسوفو رغم الخلافات الداخلية الضخمة داخل التحالف، وهو ما يعتبر إنجازا مؤثرا خاصة إذا أخذنا فى الأعتبار صعوبة الأبقاء على تماسك التحالف بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى والذى كان تهديده من أكثر عوامل وحدة الناتو. وعلى المستوى الآسيوى، فان المدافعين عن سياسة كلينتون يعتبرون أنها، كما هو الحال فى كوريا، تستحق تقديرات عالمية، فإذا كان هدف الإدارة الأساسى هو أن تبقى على التزامات التحالف

الحالية فى آسيا، وأن تبقى على وجودها العسكرى المتقدم، فقد كان حجر الزاوية فى هذا الشأن هو إعادة تأكيد معاهدة الأمن الأمريكى اليابانى فى أوائل عام ١٩٩٥ والتى نزعت القلق اليابانى حول الوجود العسكرى الأمريكى وقدمت رمزا قويا على استمرار الالتزام الأمريكى فى آسيا. أما عن الصين، ورغم البداية الصعبة معها، فان سياسة كلينتون كانت مزيجا فعالا من الارتباط والردع :

Engagment and derterence.

فرغم أن الإدارة قد بدأت بالإلتزام الواضح بالضغط من أجل حقوق الإنسان فى الصين إلا أنها سرعان ما أدركت أن المواجهة مع الصين فى هذا الشأن لن تخدم قضية حقوق الإنسان فيها بل أنها قد تهدر مجمل العلاقات الأمريكية الصينية، وعلى هذا فقد حرصت إدارة كلينتون على أن تعمل على أن لا يقوض بروز الصين كقوة كبرى المصالح الأمريكية الأساسية وبدون أن تخلق تصاعداً غير مجدى للعداء بين البلدين.

وكما سبق أن رأينا فى استعراض وجهات نظر نقاد إدارة كلينتون، وفى سياق علاقات القوى الكبرى، كانت إدارة العلاقات مع روسيا من أكثر المواضع التى تعرض فيها كلينتون للهجوم، وأنه فى إدارة هذه العلاقة قد ركز على القضايا قليلة الأهمية على حساب المشكلات الاستراتيجية الأكثر أهمية وضغطاً مبددا بذلك الفرصة لإقامة علاقات تعاونية دائمة مع الخصم القديم. ورغم أن المتعاطفين مع كلينتون يسلمون بأن ثمه قدر من الحقيقة فى هذا النقد إلا أنهم ينبهون أن هذه الإتهامات تتجاهل عددا من العوامل، فعندهم أنه من الصعب أن نلوم كلينتون على التقدم البطيء للديموقراطية فى روسيا أو على مصاعبها الاقتصادية فمسئولية ذلك تقع فى المقام الأول على الروس أنفسهم بل أن كلينتون قد يكون له الفضل فى إقامة علاقة جيدة مع بورليس يلتسين ومساعدته فى هزيمة خصومة من «الرجعيين» فى إنتخابات عام ١٩٩٦، فرغم أن يلتسين لم يكن هو القائد الأمثل ولكنه كان أفضل من البدائل التى ساعدت سياسة كلينتون على تفاديها. وفى تقدير المدافعين عن كلينتون فى سياسته الروسية أنه رغم أن العلاقات بين واشنطن وموسكو قد تدهورت فى السنوات السبعة الأخيرة، إلا ان هذا من الصعب أن يشكل «حربا باردة جديدة»،

فقد أيدت القوات الروسية قوات الناتو فى البوسنة، ثم ساعدت بعد ذلك فى إنهاء الحرب فى كوسوفو، وحتى بافتراض أن كلينتون أضر بالعلاقات الروسية الأمرييكية إلا أنه حاول أن يحد من هذا الضرر من خلال عدد من اللفتات الدبلوماسية من خلال علاقة المشاركة الروسية مع :

Nato - Russian Funding Act.

وتهدئه النقد الأمريكى للحملة الروسية القاسية فى شيشنيا. ويستخدم المدافعين عن سياسة كلينتون الحالة الروسية باعتبار أنها تصور الإغراءات والضغوط التى صاغت أداء كلينتون فلان الولايات المتحدة كانت على هذا القدر من القوة وروسيا بهذا الضعف، فقد أغرى هذا كلينتون بأن يتجاهل الحساسيات الروسية حينما كان هذا مفيدا فى تحقيق سياسية عاجلة، فتوسيع الناتو، رغم الاعتراضات الروسية، قد دعم التحالف فى أوربا وتجاوب مع الناخبين فى الداخل كما أن التزامه فى البدايه نظام الدفاع ضد الصواريخ MND قد أظهر أن الديموقراطيين ليسوا متساهلين فى أمور الدفاع، ولأن روسيا لم تكن تستطيع أن تفعل الكثير لكى تقاوم هذه المبادرات لذلك فان الحسابات السياسية القصيرة الأجل قد فازت على الاستراتيجيات الطويلة المدى.

وفى مناطق أخرى، يعتبر المدافعين عن كلينتون أن سياساته قد ساعدت على تقدم عملية البحث عن السلام فى إيرلندا الشمالية والشرق الأوسط، حقيقة أن التقدم كان بطيئا إلا أن الوضع فى المنطقتين أفضل بكثير عما كان عن ما تولى كلينتون حيث لعبت الوساطة الأمريكية دوراً أساسيا فى إبقاء عملية السلام مستمر (كان هذا التصور، بالنسبة للشرق الأوسط، قبل ما تطورت اليه عمليه السلام عقب اجتماع كامب دافيد وفشله)، وانه أعطى للمسأله الفلسطينيه اكبر اهتمام شخصى قدمه رئيس امريكى آخر.

أما هدف منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو الهدف الذى حاز تأييد وإجماع شعبى منذ البداية، فان إدارة كلينتون فى نظر مؤيديها قد حققت خطوات لا يستهان بها، فقد نجحت فى اقناع أوكرانيا وبيلور وروسيا وكازخستان فى التخلى عن

ترسانتهم النووية التى ورثوها عن الاتحاد السوفيتى، كذلك نجحوا فى وضع المواد النووية الروسية تحت اشراف يمكن الاعتماد عليه، أما إنجاز الإدارة الثانى فكان فى التصديق على معاهد الأسلحة الكيماوية التى تحرم تطوير وإنتاج وحيازه وتخزين أو نقل واستخدام الأسلحة الكيماوية، ورغم أن الاتفاقية كانت قد وقعت فى الأيام الأخيرة لإدارة بوش، إلا أن الفضل يُنسب إلى كلينتون فى إقناع الكونجرس وتغلبه على المعارضه القوية فيه حتى تم التصديق عليها عام ١٩٩٧، وهو ما فعلت روسيا مثله والتزمت بذلك بتدمير أوسع ترسانة من الأسلحة الكيماوية عام ٢٠٠٧.

ويضيف أنصار كلينتون إلى دوره فى مجال أسلحة الدمار الشامل، جهوده الدائمة لحث كوريا الشمالية على العدول عن حيازة أسلحة نووية، فبعد أن كان يجرى النظر فيه فى ضربه اجهاضية ضد كوريا الشمالية، فان التفكير البارد قد ساد وصاغت الإدارة بعد ذلك حلا دبلوماسيا، فقد وافقت كوريا الشمالية على وقف إنتاج البلوتونيوم فى مفاعل يونجسون مقابل موافقة الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية على تزويدها بمفاعلين لإنتاج الماء الخفيف لاحتياجاتها فى الطاقة، ورغم أن الاتجاهات المتشددة قد انتقدت كلينتون على مساعدة كوريا الشمالية على تحدى نظام منع الانتشار، إلا أنه كان عليهم أن يقدموا البديل لما تحقق، وبالمقابل القليل الذى قدم فيه، والضربة الاجهاضية التى كانوا يفكرون فيها ربما لم تكن ستصفى قدرات كوريا النووية فضلا عن أن اليابان وكوريا الجنوبية كانتا تعارضان مثل هذه الضربة، وكانت كوريا الجنوبية بوجه خاص قلقه من أن مثل هذه الضربة سوف تشعل حرباً جديدة، وبالنظر إلى هذه القيود فان الموقف كان يدعو للمرونة والاصرار والسياسة الخلاقه وهو ما مارسته الإدارة، وبدون الاطار الذى تم التوصل إليه عام ١٩٩٤، فان كوريا الشمالية كانت بالتأكيد سوف تحصل على المادة القابلة للإنشطار الكافية لإنتاج عدد كبير من القنابل النووية. ويسلم المدافعين عن كلينتون أن جهوده لخفض أخطار أسلحة الدمار الشامل لم يكن كلها ناجحة، فقد فشل عام ١٩٩٩ فى إقناع مجلس الشيوخ التوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) الأمر الذى قوض الجهد الأمريكى الدائم لخفض إنتشار الأسلحة النووية، وقوى من المخاوف الأجنبية من

التوجهات الانفرادية الأمريكية، وسهلت على الصين، والهند ودول تتطلع لأن تكون نووية تطوير أسلحة متقدمة مثل الأسلحة الأمريكية، ورغم أن كلينتون وأعضاء مجلس الشيوخ من الجمهوريين يشتركون فى اللوم على سوء التعامل مع هذه المسألة، إلا أن الذنب الحقيقى يقع على أعضاء مجلس الشيوخ من الجمهوريين الذى ضحوا بقضية هامة فى السياسة الخارجية فى سبيل سياسات حزبية ضيقة. وأخيرا، وفى قضية منع الإنتشار، يسلم أنصار كلينتون بإن إدارته قد فشلت فى حث الهند وباكستان على العدول عن اختبار أسلحة نووية فى عام ١٩٩٨، وكذلك فى منع انهيار اللجنة الخاصة للأمم المتحدة على العراق (UNSCOM)، إلا أنهم يعتبرون أنه كان من الصعب على إدارة كلينتون احباط هذين التطورين فقد كانت الهند وباكستان تتحركان نحو اجراء هذا الاختبار النووى منذ عدة حقب وكان الضغط الذى تمتلكه الولات المتحدة عليها ضعيفا وهو نفس ما يصدق عندهم على العراق فلم تكن العقوبات الاقتصادية والضربات الأمريكية المتكررة ذات أثر أكبر على إجبار العراق على الخضوع الأمر الذى فوض التأييد الدولى للسياسة.

وهكذا تفاوت تقييم أداء إدارة كلينتون فى السياسة الخارجيه : بين من اعتبروا أنها كانت نتاج التغيرات فى مركز الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، وحيث واجه كلينتون عالما مختلفا بشكل كبير عن العالم الذى واجهه أسلافه وضاعف من تعقيد صنع السياسة الخارجية الأمريكية، كذلك كانت سياسة كلينتون واختباراته الخارجية نتيجة لظروف وضغوط داخلية، فقد كان عليه أن يصارع مجلسا تشريعيا جمهوريا يغلب النظره والاعتبارات الحزبية، وأهم من ذلك كانت سياسة كلينتون الخارجية استجابة لما توقعه منه الشعب الأمريكى من أن يركز على قضايا الداخل التى أهملها الجمهوريون، وكذلك لما أدركه الرأى العام من أن تفوق المركز الدولى للولايات المتحدة وأنه لم يعد هناك ما جهد ـ ولهذا وفى الوقت الذى لايريد الشعب الأمريكى أى سياسة انعزالية إلا أنه أيضا لايريد أن يتحمل مسئوليات خارجية عالية، وقد ظل كلينتون حساسا جداً لما توقعه ناخبوه وقدم لهم السياسة الخارجيه التى أرادوها وهو ما اعترفوا له به وقد روه وانعكس بوضوح فى استفتاءات الرأى العام، ومن ثم

يستخلص أصحاب هذه الصورة الإيجابية لسياسة كلينتون أن أى رئيس قادم، أيا كان حزبه، من الأكثر احتمالا أن يتبنى سياسات متشابهه ولن يحقق نتائج أفضل مما حققه كلينتون.

أما وجهة النظر الأخرى التى تتهم كلينتون وإدارته بتبديد فرصة فريدة أتاحها وضع أمريكا المتميز بعد الحرب البارده لصياغة سياسة خارجيه تعتمد على استراتيجيات طويلة الأمل وليس على المواقف وردود الفعل الوقتية، فانها فى نفس الوقت لاتنكر أن كلينتون قد حقق عددا من الانجازات يقع معظمها فى الحقل الاقتصادى، مثل اتفاق نافتا واتفاق منظمة التجارة العالمية، وكذلك فى مجال ضبط التسلح وأسلحة الدمار الشامل، وفى بعض التحركات الإقليمية، إلا أن هذه الإنجازات لن تخلف ميراثا حقيقيا فى السياسة الخارجية من شأنه أن يغير البيئه الدولية بشكل دائم وأساسى، يغير من الطريقة التى يفكر بها الناس فى الداخل والخارج حول العلاقات الدولية. وعلى هذا فعند أصحاب هذا الرأى ثمة اجماعا أن سياسة كلينتون الخارجية لم ترقى إلى ما هو مطلوب من رئيس أمريكى كان لديه الحرية لأن يركز على كتب التاريخ أكثر من اهتمامه باستفتاءات الرأى العام.

ثانياً: أوربـــــا:

- هل تصمد العلاقات الأمريكية الأوربية لتحديات ما بعد الحرب الباردة ؟
- هل حققت الوحدة الألمانية وعودها؟

هل تصمد العلاقات الأمريكية الأوربية لتحديات ما بعد الحرب الباردة؟

في إعتقاد العديد من مؤرخي الحرب الباردة والمؤسسات والتحالفات التي صاحبتها أن حلف شمال الأطلنطي، الذي أسسته رسمياً الولايات المتحدة مع إحدى عشر دولة أوربية في أبريل عام ١٩٤٩ كرد على ماتصوروه من تهديد سوفيتي، خاصة بعد توسعه وإمتداد نفوذه الأيديلوجي والسياسي والعسكري في وسط وشرق أوربا، كان أنجح تحالف عسكري في التاريخ الحديث من حيث نجاحه في تحقيق السلام للقارة الأوربية التي مزقتها الحرب الثانية، وما أتاحه للشركاء الأوربيين في هذا التحالف من بيئة آمنة لإعادة بناء اقتصادياتهم ومجتمعاتهم، بل نحو التكامل الاقتصادي والسياسي. وإذا كانت خبرة حقب الحرب الباردة والتماسك الذي أظهره تحالف الأطلنطي قد أكدت هذه الحقيقة، فان انقضاء الحرب الباردة وضرواتها قد أظهرت تغيرات هيكلية بدأت تمارس ضغوطا على العلاقة الأطلنطية وتظهر علامات لايمكن تجاهلها من عوامل ومظاهر الخلاف والتباعد بين شركاء الأمس. فعل مدى الأربعين عاماً الماضية كانت عوامل ثلاث وراء تماسك العلاقة بين الولايات المتحدة وشركائها الأوربيين : كان العامل الأول هو القوة وتصورات التهديد السوفيتي، والتزامه بالثورة العالمية، وجواره الجغرافي، كل هذا جعل الأوربيين مستعدين للتقليل من خلاقاتهم مع الولايات المتحدة من أجل المحافظة على جبهة مشتركة، وكان العامل الثاني هو المصلحة الأمريكية الاقتصادية في أوربا، أما العامل الثالث فكن وجود جيل من النخبة الأوربية والأمريكية التي كانت خلفياتها الشخصية وخبرات حياتها تدفعها للالتزام بقوه بفكرة الوحدة الأطلنطية. غير أن اختفاء الاتحاد السوفيتي وانقضاء الحرب الباردة قد عرض هذه العوامل للتآكل وأبرز الحقيقة التاريخية التي تقول أن أي تحالف لايستطيع أن يدوم بعد إنقضاء التهديد الذي فرضه.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد عملت على تجاوز هذه الحقيقة بالعمل على إعادة إحياء حلف الأطلنطي وإعادة تكييفه مع حقائق مابعد الحرب الباردة وخلق مهام جديده له كما اتجهت إلى توسيع نطاق الحلف وعضويته كلى يضم بلدان أوربا الشرقية، بل وصاغت استراتيجية جديدة للحلف تخرجه عن طابعه الدفاعى الأول وتعطى له الحق فى التدخل فى مناطق خارج نطاقه الإقليمي بل وتتحدث وزيرة خارجيتها عن «الناتو العالمى» The Global Nato، على الرغم من هذا فان خبراء استراتيجيين بدأوا يشككون فى إمكان أن يصمد التحالف أمام صراعات المصالح التى بدأت تطفو بوضوح خلال الحقبة التى أعقبّت غياب الاتحاد السوفيتى، ومن ثم غياب العامل الرئيسى الذى كان يكبت هذه الخلافات ويمنعها من الظهور. فخلال حقبة التسعينيات بدأت بالفعل صراعات المصالح تبدو أكثر وضوحا وتعبر عن نفسها على ثلاث جبهات: السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

فسياسياً أظهرت عدد من الأزمات والقضايا ذات الطابع الدولى والإقليمى اختلافات فى الرؤية والتقييم والمصالح بين الولايات المتحدة وشركائها الأوربيين، وكان الصراع فى البوسنة شهادة على ذلك، كما رفضت معظم الدول الأوربية سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق، حيث قاوموا سياسة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيان، وضعف استعدادهم لدعم برنامج اسكوم للتفتيش فى العرق، واختلفوا مع واشنطن حول قضايا عملية السلام فى الشرق الأوسط. وفى قضايا دولية وقفت الولايات المتحدة وحدها تقريبا فى مؤتمرات مثل البيئة، والحظر العالمى على الألغام الأرضية والانحباس الحرارى Global Warming، كذلك كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة فى الناتو التى صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان، كذلك أصبحت اجتماعات مجموعة السبعة فى معظمها تنتهى دائما بدون توافق فى الآراء. وعلى هذا المستوى السياسى أيضا يستفز الخطاب الأمريكى شركائه الأوربيين بتأكيده أن الهيمنة الأمريكية هى أمر حتمى بل وأخلاقى وهو الخطاب الذى جسدته تصريحات وكتابات وزيرة الخارجية الأمريكية عن «الأمة التى لاغنى عنها»، ودعوتها للأمريكيين «أن يكونوا صناع تاريخ عصرنا».

ويمثل المستوى الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى أكثر الجبهات خطورة لامكانيات الخلاف وربما الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين بعد نهاية الحرب الباردة. وقد ضاعف اتجاه الاقتصاد إلى العالمية وحرية الأسواق من إمكانيات الخلاف والتنافس مما جعل عدد من الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن كلا الطرفين يتحركان نحو صراع لامصالحه فيه حول مصالح اقتصادية وصناعية، وعندهم أنه فى بيئة من العولمة يتجه التطور الطبيعى للتنافس الصناعى، وخاصة فى الصناعات الاستراتيجية وعالية التكنولوجية، والتى يعتبرها الجانبان جوهرية للسيادة الاقتصادية والأمن القومى، يتجه إلى الأندماجات الصناعية وهو مابدا بالفعل حيث تلقت الصناعات العسكرية الأوربية ضربة قاضية فى أول يوليو ١٩٩٧ بعد إندماج شركتى بوينج وماكدونالذ دوجلاس الأمريكيتين العملاقتين فى مجال صناعة الطائرات، وقد ضاعف من هذه المخاوف الأوربية أن هذه الإندماج الذى ستكون مبيعاته السنوية ٤٨ مليار دولار، يجيء بعد عام واحد من إنشاء مجموعة بلاكهويدامرتن الأمر الذى سيتيح لها، ومعها مجموع لورال السيطرة التامة على سوق الصناعات العسكرية وتصوره التى تترك للأوربيين الألفتات. واتضح أن هذا كان وراء موافقة فرنسا وبريطانيا بمباركة من ألمانيا فى نوفمبر عام ١٩٩٧ على إعادة هيكلة صناعاتهم الدفاعية لمواجهة المنافسة الاقتصادية مع الشركات الأمريكية العملاقة، وتوقيع ٦ دول أوربية فى يوليو ٢٠٠٠ على اتفاق نوايا ينص على إزالة كل العوائق أمام تسريع إندماج الصناعات الدفاعية العسكرية، ومما له الأثر أن يختار وزراء دفاع بريطانيا، وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والسويد توقيع خطاب النوايا هذا فى «مفرق فارنبزو الجوى ٢٠٠٠»، وحيث يشكل الاتفاق إطارا عاماً سياسياً وقانونياً للمجالات الست الرئيسية للتعاون المشترك الذى ينتظر أن يغير تطبيقه عالم الصناعات الدفاعية فى أوربا ويعزز حمى المنافسة مع عمالقة الصناعات العسكرية الأمريكية. وقد جاء ظهور العملة الأوربية الموحدة - اليورو - مع بداية عام ١٩٩٩ من ١٠ دول أوربية لكى يمثل تحديا آخر يواجه العلاقة الأطلنطية على الجبهة الاقتصادية. وعند ظهور البور اعتبره عدد من الخبراء ثورة عام ١٩٩٩ باعتبار أنها تمثل عملة منافسة للدولار

وصعود قوة أوربية ضخمة على الساحة الدولية ومرحلة فاصلة فى العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا بل وأعتبرت أكبر الأحداث أهمية من أجل التعامل الأوربية من معاهدة روما عام ١٩٥٧ وأكثر الأحداث أهمية بالنسبة للولايات المتحدة منذ إنهيار الشيوعية ذلك أنه من الآن فان جدول الأعمال الاقتصادى لن يوضع بشكل تلقائى بواسطة الولايات المتحدة ومن خلال بنكى الاحتياطى الفيدرالى لتقرير معدلات سعر الفائدة العالى حيث سيمتلك البنك المركزى الأوربى، وفقا لاحصاءات منظمة التعاون الاقتصادى الأوربي، ٨ر١ ترليون دولار مقابل ٨ر٧ ترليون لأمريكا، ومن ثم فسوق يقرر فائدته. وهكذا كان التوقع أن العملة الأوربية الموحدة، وخاصة بعد أن تعبر مرحلتها الانتقالية، سوف تصبح تلقائيا منافسا للدولار باعتبارها عملة احتياطية دولية والمؤشر للتجارة الدولية. وعلى الرغم من النكسبة التى تعرض لها اليورو وبدءا من النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ وحيث إنخفضت قيمته تجاه الدولار من ١٧ر١ دولار رلى ٨٣ سنتا، إلا أن استاذا للاقتصاد مثل Paul knugman لم يعتبر هذا نكسة نهائية لليورو بل أكد أنه سيكون واحدا من أعظم عمليتين فى السنوات القادمة، ورغم أنه قد يكون من الصعب تصور هذا فى وقت إزدهار الدولار وتراجع اليورو، إلا أنه فى تصوره سوف يأت اليوم الذى سوف ترجو فيه الولايات المتحدة الأوربيين أن يدعموا عملتها. وإلى جانب هذه العوامل الأساسية التى تحرك إمكانيات الصراع الاقتصادى بين الولايات المتحدة والأوربيين هناك المشاحنات التى تفرض نفسها على صراعات قادة الجانبين مثل الاختلافات حول قيود أوربا على اللحوم الأمريكية، والولايات من الموز الأمريكى، وهى القيود التى ردت عليها الولايات المتحدة بفرض رسوم بلغت ٣٠٠ بليون دولار على المنتجات الأوربية.

أما على المستوى العسكرى والأمنى فقد تبلورت الخلاقات حوله بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى حول قضيتين : الأولى هى اتجاه دول الاتحاد لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية، والثانية هى المشروع الأمريكى لبناء نظام قومى للدفاع ضد الصواريخ NMD. فقد كشف الصراع فى كوسوفو، وبشكل مهين، عن اعتماد أوربا العسكرى على الولايات المتحدة والذى كان صدمة للولايات المتحدة ذاتهاو وحيث

طالبت الأوربيين بان يزيدوا من ميزانيتهم العسكرية ومن تحملهم للعبء العسكرى، كما صدرت عن الكونجرس الأمريكى إشارات مسيئة للأوربيين فى هذا الشأن. وقد جاء رد الفعل الأوربى غير متوقع وبمشروع يعطى للاتحاد الأوربى قدرة عسكرية بحجم ٦٠ر٠٠٠ رجل وبدعم بحرى وجوى قادر على العمل المستقل تحت قيادة الاتحاد الأوربى. وقد جاء رد الفعل الأمريكى على هذا المشروع الطموح هذرا بل وناقدا من حيث أنه يمكن أن يكون مصدر أنقسام فى الناتو، وطالبت واشنطون تأكيدات بأن الأقطار الأوربية غير الأعضاء فى الاتحاد الأوربى سيكون لها صوت فى خطط الدفاع الأوربى. وعلى المستوى الأوسع تشير التحفظات الأمريكية على مشروع قوة الدفاع الأوربية إلى حقيقة الموقف الأمريكى من العملية الأوربية لاستكمال بناء وحدتها لكى تشمل إلي جانب الوحدة الاقتصادية والسياسية، السياسة الخارجية والدفاعية. ورغم ما رحب به كلينتون فى اجتماعة فى يونيو ٢٠٠٠ مع زعماء الاتحاد الأوربى فى لشبونه من أن الولايات المتحدة ترحب بأن ترى أوربا قوية لأنها ستكون شريكا قويا، إلا أن هذا لايخفى، وحسب خبراء أمريكيين، مخاوف الولايات المتحدة من أن أوربا الموحدة والقوية ستكون أقل ازعانا للسياسات الأمريكية سواء داخل حلف الأطلنطى أو خارجه. أما المشروع الأمريكى لبناء نظام للدفاع ضد الصواريخ الباليستي فقد نال الصدارة فى لقاء كلينتون بالقادة الأوربيين فى لشبونه، ورغم أن كلينتون قد طمأنهم بأن أمريكا سوف تجعل تكنولوجيا هذا النظام متاحة «للدول المتحضرة»، إلا أن قادة الاتحاد الأوربى اعتبروا هذا المشروع فاتحة لسباق تسلح جديد، وتهديدا لنظام منع الانتشار، وخلقا لأزدواجية أمنية داخل حلف الأطلنطى، وهو بهذا الشكل يمثل تهديدا للاستقرار الدولي. وقد لخص المستشار الألمانى ايرهار شرودر الموقف الأوربى بأن دعا الولايات المتحدة وهى تمارس حقها فى الدفاع عن أمنها أن تنظر أيضا فى انعكاساته الدولية وأن تعالجه بمنطق المشاركة مع حلفائها الأوربية والمراعاه لاهتماماتهم. وفى أول سبتمبر عام ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الأمريكى قراره بتأجيل المضي ف المشروع وتركه لمن سيخلفه لكى يقرر فيه. ورغم أن كلينتون فى بيانه الذى اعلن فيه قرار التأجيل قد رفض أن يكون لأحد فيتو على القرار

الأمريكى، إلا أنه ألمح إلى أنه من بين دواعى تأجيل المشروع ما أبدته الدول الأوربية من اعتراضات وإلى اتاحه مزيد من الوقت للتشاور حوله مع الخلفاء الأوربيين، غير أنه لم يكن هذا هو السبب الرئيسى في قرار التأجيل والذى كان دافعه الرئيسى هو عدم ثبوت الصلاحية الفنية والتكنولوجية للمشروع، وبعد فشل تجربيتين عليه. على أنه رغم تأجيل المشروع، ورغم الترحيب الأوربى بذلك، إلا أن هذا فى رأى بعض الخبراء لايعنى إنتهاء الجدل الأمريكى الأوربى حوله، وأن الرئيس الأمريكى القادم من المحتمل أن يقرر الاستمرار فى المشروع (وهو ما أعرب عنه بالفعل المرشح الجمهورى بوش).

وقد كان من الطبيعى أن تثير هذه الخلاقات والتوترات التى طفت على سطح العلاقات الأمريكية الأوربية التساؤلات حول طبيعة هذه الخلافات وحدودها وهل سيمكن التحكم فيها أم أنها تبنىء عن «صدام قادم»، وعن دوافع الأوربيين فى بناء وحدتهم الاقتصادية والدفاعية، وهل يمثل هذا تحديا للولايات المتحدة. حول هذه التساؤلات قدم عددا من الخبراء والمحللين تصورات حول الاتجاه الذى يمكن أن تأخذه العلاقات بين جانبى الأطلنطى من المنظور المتوسط والبعيد. وابتداء ثمة اتفاقا على أن المجموعة الأوربية حين بدأت وواصلت بناء وحدتها الاقتصادية وخطواتها لتكوين هويتها الدفاعية المشتركة لم تكن مدفوعة فى ذلك بالرغبة فى تحدى الولايات المتحدة إذ ليس لديها الارادة ولا القدرة على ذلك خاصة فى ظل غياب سلطة سياسية موحده، غير أن انتفاء الرغبة فى التحدى لم تمنع قوة الأحداث، وقضايا المنافسة التجارية والسيطرة الصناعية والسيادة والاستراتيجية أن تفرض نفسها وأن تدفع بالخلافات إلى السطح وأن يساعد عليها ما أصبحت دول الاتحاد الأوربى تمتلكه من مصالح مشتركة، وعملة موحدة، واستقلال صناعي وديناميكية ونجاح تكنولوجى وتوسع تجارى، كل هذه العوامل، وفى وجه التقليد الشائع فى الدبلوماسية الأمريكية التجارية لبث الانقسام بين الأوربيين، سوف توحد بشكل أكثر المواقف الأوربية تجاه الولايات المتحدة. وعلى هذا يستخلص هذا التيار فى تقييم مستقبل العلاقة الأمريكية الأوربية أن المصلحة Interest وليست الرغبة أو الرؤية Vision هى

التى ستؤدى عبر الحقبتين القادمتين إلى منافسة عميقة بين جانبى الأطلنطى وربما ضد إرادة طرفيها.

غير أن ثمة رأى آخر ينظر إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية الأوربية، وأى تغيير يلحق بها ونوعية هذا التغيير من منظور أشمل وأكثر امتداداً ويعتمد على ماسيبدو عليه العالم بعد ثلاثين عاماً من الآن. وعند هذا الرأى فان عالم مابعد ثلاثين عاما قد يأخذ شكلين مختلفين اختلافا جذريا وكذلك أيضا التحالف الأطلنطى. الاحتمال الأول هو أنه حول هذا التاريخ فان كلا من الولايات المتحدة وأوربا سيواجههم نفس المتاعب مع جزء أو آخر من العالم، وأن هذه المتاعب سوف تؤثر فيهم بأشكال ودرجات مختلفة، خاصة وأنه فى القرن الواحد والعشرين، وحيث تتدفق التجارة والسفر والمعلومات بحرية أكثر، وتصل الصواريخ إلى مسافات أبعد وأبعد، فان مايقلق الولايات المتحدة سوف يقلق الأوربيين حتما. وفى تقدير أصحاب هذا الرأى أن المصادر التى يمكن أن تأتى منها المتاعب هى بالترتيب روسيا اذا ما بعثت من جديد ولكن بشكل عصابى Neurotic واذا ما سيطر على قادتها أن الطريق الوحيد لتوحيد بلادهم هو إتباع سياسة خارجية متطرفة، والمصدر الثانى للمتاعب هو تزايد عدد الدول الصغيرة التى تجمع مابين امتلاك أسلحة نووية وبيولوجية ويديرها وتتحكم فيها رجال لايملكون الرشد الكافى لاستخدامهم لها، أما المصدر الثالث فهو الصين، فاذا ماتحقق واحد من مصادر هذه المتاعب أو تحققت مجتمعة وكان لها مايبررها، فان أمريكا وأوروبا سوف يشركان في نفس القلق ويجمعها نفس الأهداف. غير أن عدم تحقق هذه المتاعب المحتملة وارد كذلك، فقد تركز الصين على أن تصبح أكثر غنى، وقد تظل روسيا حريصة على علاقاتها التعاونية، وقد يتم التغلب على مصادر التوتر المختلفة وحصر انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل والتحكم فيها. فى هذه الحالة سوف تظل الولايات المتحدة هى القوة الأعظم الوحيدة، ويطفو بينها وبين أوربا خلافات حول التجارة أو حول هويتهم الثقافية وأسلوب إدارة مجتمعاتها، غير أن هذه الخلافات تظل فى نطاق الظلال Nuance مقارنة بما يجمع أمريكا وأوربا معا، فكلاهما له جذوره فى العملية التاريخية التى بدأت مع عصر النهضة وعبر حركة

الاصلاح وحركة التنوير، وكلاهما يعتقد، باختلافات ضئيلة، فى الديموقراطية السياسية والاقتصادية، وحتى حين يختلفان بشكل حاد فان الفجوة بينهما تبقى ضئيلة مقارنة، بالهوه الأيديلوجية التى فصلت مثلا الاتحاد السوفيتى عن الغرب، وعدم الفهم الحضارى الذى مازال يفرق المتطرفين الإسلاميين عن العالم الحديث، والقومية المتطرفة التى قد تؤدى بروسيا والصين إلى الصدام مع الديموقراطيات، بل أن بعض الخبراء يذهبون إلى أن هذه الخبرة القديمة والمشتركة من التاريخ والأفكار التى ربطت بين أوربا وأمريكا قد تدعمت بقوة نتيجة لخبرة الخمسين عاماً الماضية.

وفى ضوء هذا يستخلص هذا التيار الآخر حول اتجاه العلاقات الأمريكية الأوربية عدداً من الاستنتاجات، أولها أن ما يقف إلى جانب استمرار التحالف الأطلنطى أن كلا من الولايات المتحدة وأوروبا قد تحتاج إلى مساعدة قواتهما المسلحة فى وقت ليس ببعيد وتحت قيادة واحدة ومن ثم لنا يكون هناك حاجة لقيادتين وهو ماسيكون له معانية بالنسبة لما يتجادل حوله الأوربيين لإنشاء هويتهم الدفاعية، وهو نفس ما سينطبق على نظام الدفاع الصاروخى، فقد يكون الأوربيون على حق فى أنهم لايريدون دفع روسيا والصين إلى توسيع ترساناتهم من الصواريخ الهجومية، إلا أن الهدف الرئيسى من نظام الصواريخ إذا ما قرر من سيخلف كلينتون مواصلة المشروع، ليس الصين أو روسيا وإنما القادة غير الراشدين لدول صغيرة تمتلك عدداً من الصواريخ المزودة بأسلحة نووية وبليلوجية ذات التدمير الشامل، فاذا ماتزايد عدد هذه الدول وهؤلاء القادة فى السنوات القادمة، فان أوربا قد ترغب فى مشاركة أمريكا فى هذا النوع من الدفاع تقيمه ضدهم. أما الاستنتاج الثانى الذى يستخلصه هذا التيار من رصده للأوضاع الجيوبولتيكية المحتملة حوالى عام ٢٠٣٠، فهو أن تحالف الأطلنطى، أيا كان التسميه التى سيحملها، سوف يحتاج لتحديد وتعريف تبريره للأسباب التى يقوم من أجلها فما لم يظهر نظام فى روسيا، فان التحالف سوف يأخذ طابعاً تعاونياً حقا يدافع فيه الأمريكيين والأوربيين عن مصالحهم المشتركة فى أماكن خارج أوربا، وهذا ماجعل الكثيرين، مثل مادلين أولبرايت، يدعون إلى «ناتو عالمى»، فاذا لم تتطور الأمور شكل سيء، واستقرت الأوضاع فى البلقان، فان حرب كوسوفو ستكون آخر

حرب بين الأوربين لفترة طويلة مقبلة، ومن ثم سوف يفقد تحالف الأطلنطى الذى ينحصر هدفه فى حفظ سلام الأوربيين سبب وجوده، ولكن إذا ماأدركت أوربا أن مصالحها تتهدد لحدث يحدث خارج أوربا فانها سوف.تحتاج لمساعدة أمريكا، كذلك ستقدر أمريكا أنها تحتاج لمساعدة أوربا للتعامل مع نفس المشكلة، وهذا تحديداً ما يبرر تحالف أكثر توازنا للقرن الواحد والعشرين، وفى مثل هذا التحالف فان الناتو سوف يطفو - بشكل طبيعى وبطىء إلى شىء مختلف، فسوف يستخدم الناتو بصورة أقل كمظلة مؤسسية للعمليات حول العالم (وهو الدور الذى لم يصمم له الناتو)، وبصورة أكثر كمصدرا يستطيع الدول الأعضاء أن تستمد منه المعدات، والتدريب، والخبرة للعمل معا، ويمثل هذا النوع من الدعم، وكما حدث فى حرب الخليج، فان تحالفات تنشأ لغرض خاص ADHOC سوف تظهر كضرورة حيث تأخذ أوربا فى بعضها موضع القيادة، وتأخذ أمريكا فى البعض الآخر، وخلال هذا فان المصالح السياسية والاستراتيجية الخاصة سوف تتدعم بالمصالح المشتركة التى صانت التحالف منذ إنشائه.

هل حققت الوحدة الألمانية وعودها؟

كان سقوط حائط برلين فى نوفمبر ١٩٨٩ مقدمة لحدث أشمل آخر وهو استعادة ألمانيا لوحدتها فى ٣ اكتوبر عام ١٩٩٠ وإنتهاء تقسيمها منذ استسلامها فى ٨ مايو ١٩٤٥ وتقسيمها إلى مناطق تخضع لإشراف الحلفاء المنتصرين. وقد كان من الطبيعى أن يكون مرور عشر سنوات علي هذا الحدث دافعاً للخبراء والمحللين أن يتوقفوا عنده لكى يرصدوا آثاره وتفاعلاته سواء على دولة الوحدة أو على آثارها الدولية وعلى ما أثاره تحقيق الوحدة من توقعات بل من مخاوف حتى من حلفاء غربيين. ففيما يتعلق بالتطورات الداخلية فى ألمانيا الموحدة الجديدة، وبشكل خاص داخل الجزء الشرقى منها، والذي عاش وتشكلت الحياة فيه وبشكل يختلف جذريا عن نظام الحياة فى ألمانيا الغربية لأكثر من أربعة قرون، فان مرور عشر سنوات على تجربة الوحدة جعت المحللين يستعيدون ما تنبأ به المستشار الألمانى هيلموت كول، الذى ارتبط اسمه بحدث الوحدة، وهو فى نشوة النصر أن ألمانيا الشرقية سوف تتحول فى خلال ثلاثة أو أربعة سنوات إلى بيئة مزدهرة يصل فيها مستوى المعيشة إلى مستوى يقارن ألمانيا الغربية. غير أن بعد عشر سنوات وبعد أن ضخت ألمانيا الغربية ٥٠٠ بليون دولار لاحياء إقتصاد ألمانيا الشرقية، ثمة تساؤلات على الجانبين حول مصير هذا التوقع وعن ماتحقق منه. فوفقا لتقديرات الأيكونوميست البريطانية (عدد ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠) فانه بعد أربع سنوات من التحول السريع وبمعدلات تفوق تلك التى تتحقق فى ألمانيا الغربية، فان محاولات الشرق اللاحق بالغرب قد توقفت، فصناعة البناء التى كانت وراء الازدهار المبكر بدأت تواجه أزمة عنيفة، كما انخفض

معدل النمو فى السنوات الثلاث الأخيرة إلى $\frac{1}{2}$ ١ ,٪ فى العام، ومازال نصيب الفرد من مجموع الناتج القومى فى الشرق ٢/ ٣ نصيبه فى الجزء الغربى، وبلغت البطالة ١٧٪ بما يعنى ضعف المعدل الغربى، ومتوسط الأجور أقل ٢٥٪. زاد هذه الوقائع ليس غريبا أن يصف بعض كبار الاقتصاديين الوحدة الألمانية بأنها «فشل اقتصادي»، إلا أن هذا التقدير، أنما يعبر فقط عن وجهة نظر واحدة، فاذا ما تذكرنا أين كانت ألمانيا الشرقية، ومن أى أوضاع وتحت أى ظروف بدأت وحدتها مع الجزء الغربى، فان صورة مضيئة أكثر قد تبرز. فبعد انهيار الشيوعيه وجدت ألمانيا الشرقية نفسها فى حطام سياسى واقتصادى، وهو الوضع الذى واجهته العديد من دول الكتلة الاشتراكية، ولكن على عكس هذه الدول، اضطرت ألمانيا الشرقية أن تتكيف فى يوم وليلة مع نظام جديد تماماً ليس من صنعها وليس بالضرورة ملائما لاحتياجاتها. ورغم ما أدعاه الساسة فى الغرب، وما كان يتوقعه الشرقيون، فان الوحدة لم تكن اندماج بل كانت سيادة من الغرب على الشرق مما جع الكثيرين من أبنائه، وبعد أن انحسرت نشوه الوحدة، يتساءلون عما إذا كان الأمر أشبه بالهزيمة، فقد أطيح بكل شيء السيء والجيد، وكان على كل شيء أن يبدأ من جديد وعلى النمط الغربى: الهياكل السياسية، نظام التعليم، الخدمات الصحية، البوليس، العملة، النسيج الصناعى والمؤسسات والصفوه الاداريه والسياسية. وهكذا كان التحول من اقتصاد مركزى مخطط إلى اقتصاد السوق صدمة هائله بالنسبة للشرق بهذا المعيار، الظروف التى كانت قائمة قبل الوحدة، وعمق التحول الذى حدث، يمكن إعتبار أن خطوات كبيرة قد تحققت منذ الوحدة. فقد تضاعفت تقريبا الأجور والمعاشات، وبلغ مجموع دخل الأسرة ٩٠٪ من دخل الأسرة فى الغرب، وطفرت الإنتاجية من ٤١٪ إلى ٦٧٪ فى المستوى الغربى، كذلك تحسنت ظروف الاسكان بشكل كبير حيث بنيت ٧٥٠ ألف منزل منذ عام ١٩٩٣، وتحول نمط البناء الاشتراكى القائم على الكتل السكنية إلى نظام الفيلات فى ضواحى المدن وبحيث أصبح أكثر من ٥٠٪ من الشرقيين يمتلكون بيوتهم. وفى الضواحى إنتشرت المصانع الجديدة ومراكز البحوث التكنولوجية

المتقدمة، وأقيمت أكثر من ٣/٤ الصناعة منذ عام ١٩٩٠، وشقت طرق سيارات جديدة عبر الريف حيث لم يكن قد بنى كيلو متر واحد عبر الأربعين عاماً الأخيرة، وجرى تحديث السكك الحديدية، وأصبح الشرق يمتلك الآن واحد من أكثر نظم التليفونات حداثة فى العالم، واختفى التلوث الذى كان أبشع مظاهر الفترة الشيوعية.

ورغم هذا التقدم الذى يبدو مذهلاً فى أوضاع ألمانيا الشرقية، إلا أنه لايخفى أنه فيما كان هناك من كسبوا من هذا التقدم،كان هناك أيضاً من خسروا منه ومن ينتقدونه بل ومن يفتقدون أوضاعا قديمة. فرغم أن ٦٠٪ من الشرقيين يعترفون أن أوضاعهم قد تحسنت، فان ١٦٪ يعتبرون أن ظروفهم أصبحت أسوأ يشتكون من افتقاد اليقين الذى كان يقدمه النظام السابق، والتضامن الاجتماعى، وغياب الأحقاد فى مجتمع غير طبقى، والشعور بالأمن الشخصى، كما تفتقد النساء رياض الأطفال المجانيه التى كانت تجعل من اليسر عليهن أن يجمعوا بين حياتهم الوظيفية، وبين حياتهم العائلية، ورغم أن قلة ضئيلة فقط ٦٪، هى التى تود أن يعود النظام القديم، فان ٣/ ٢ يشكون من أنهم لايشعرون فى دولة الوحدة أنهم فى وطنهم. كذلك تشعر نسبة كبيرة من الشرقيين أنهم مواطنين من الدرجه الثانية، حيث يتلقون أجوراً أقل من زملائهم الغربيين ويعملون ساعات أطول، ومما يضاعف هذا الجرح أن معظم الوظائف العليا فى التجارة والبنوك والادارة العامة والجامعات والإعلام هى فى أيدى الغربيين الذى جىء بهم بعد الوحدة، وبعد أن أطيح بالصفوة الشرقية، ومازالوا هناك، وحتى فى المجال السياسى فان اثنين من الولايات الشرقية الخمس يقودها غربيين الأمر الذي لاينطبق على الشرقيين فى ألمانيا الغربية، ففى الحكومة الفيدرالية فان اثنين فقط من سبعة عشر وزيراً من الشرق، وفى هذا العام فقط، اختار حزبا سياسياً كبيراً هو الحزب الديمقواطى المسيحى زعيما من الشرق هى انجلا مركل. هذا الاتجاه الرافض للشرقيين فى المواقع العليا قد يكون له مايبرره عند الغربيين وحرصهم على مستويات متقدمة فى الادارة، فعندهم أن ٤٠ عاما من الحياة فى بيئة متخلفة أصبح الألمان

الشرقيون يفتقرون إلى المهارات المطلوبة للوظائف العليا، وإن كان هذا الاتجاه ربما يرجع إلى جهل الألمان الغربيين بالجزء الشرقى، فقرابة ٨٠٪ منهم لم يطأوا قدما فى ألمانيا الديموقراطية السابقة، وهم مازالوا ينظرون إلى زملائهم الشرقيين من عل ويعتبرونهم غير متحضرين وغير أكفاء بل وغير معترفين بالجميل، ويفسرون انخفاض انتاجية الألمانى الشرقى لا إلى نقص الاستثمار وإنما إلى كسله، الأمر الذى أصبح يثير التساؤلات بين قطاع من الألمان الغربيين فى حول إلى متى سوف يستمرون فى المساعدة، ومما جعل جريده ألمانية كبيرة تكتب فى افتتاحيتها أنه لم يكن ضروريا ولا مرغوبا فيه إعطاء معاملة خاصة للشرق الذى يجب أن يتعلم أن يقف على قدميه.

كانت هذه هى التطورات والتفاعلات التى حدثت داخل دولة الوحدة الألمانية والتي رصده المحللون والخبراء بعد مرور عشر سنوات على قيام الوحدة. ولكن ماذا عن ما أثارته الوحدة عند قيامها من ردود أفعال، وخاصة بين الأوربيين ،حول السلوك الدولى لهذه الدوله، وما أظهرته بالفعل السنوات العشر الماضية من هذا السلوك وحول تصور ألمانيا الموحدة وقادتها لدور ومسئوليات هذه الدولة.

فمثلما تروى مارجريت تاتشر فى مذكراتها عن الأحد عشر عاماً التى قتضتها فى رواتج ستريت وعاصرت خلالها حدث الوحدة الألمانية، فانها والرئيس الفرنسى آنذاك ميتران قد عبرا عن مخاوفهما من انبعاث الوحدة الألمانية وعن ماتمثله من تهديد لسلام أوربا، وإنهما تذكرا التاريخ الألمانى وماتمثله الشخصية الألمانية والروح الألمانية كما عبر عنها بسمارك بسياسته فى الحديد والدم، وما هو أسوء من ذلك تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبالنسبة لتاتشر وميتران، فان سلوك حكومات بون المسالم منذ نهاية الحرب الثانية، والتزامها بالديوقراطية لم يكن ضمانا بالنسبة للمستقبل. غير أن هذه المخاوف من قيام الوحدة الألمانية لم تأتى فقط من جيران المانيا الغربيين، بل صدرت كذلك من داخل ألمانيا نفسها ومن عدد من المفكرين الألمان، فكما عبر جونتر جراس، الحائز على جائزة نوبل للآداب «أن أحدا يمتلك عقلاً وذاكره

سليمه يمكن أن يسمح مرة أخرى بتركيز مثل هذه القوة فى قلب أوربا». وكان رأى جونتر هذا يعكس أيضًا رأى عدد من المثقفين الالمان .غير أنه على الجانب الآخر من الأطلطنى كان ثمة رؤية مغايرة عبر عنها الرئيس الأمريكى وقتئذ جورج بوش الذى اعتبر أن الديموقراطية قد أعادت صنع ألمانيا، وأنها باندامجها فى الاتحاد الأوربى والناتو لم تعد تمثل تهديداً وإنما دعما للتحالف والديموقراطيات (راجع مجلة تايم عدد ٩ أكتوبر ٢٠٠٠). والواقع أن ما يبرر هذه الرؤية أن زعماء ألمانيا فيما بعد الحرب ابتداء من أديناور، وبراندت، وشميدت وهيلموت كول، ربما لأدراكهم لما فى التاريخ الألمانى والشخصية الألمانية من ثغرات، قد نشطوا خلال عهودهم فى التغلب على هذه الثغرات بتأكيد اندماج ألمانيا فى أوربا مؤسساتها وأن تصبح جزءا من النسيج الأوربى. كما كان من أساليب حكومات بون المتعاقبة فى هذا الاتجاه دعم الثقة فيها وفى دورها العالمى وبما أصبحت عليه كحصن للاقتصاد العالمى، وفى مقدمة الدول المانحة لتنمية العالم الثالث، وتأييد المنظمات الدولية. غير أنه مما يلاحظه المراقبون، خاصة فى السنوات الأخيرة، أنه فيما يتعلق بالقضايا الدولية والإقليمية الساخنة فى عالم اليوم فان دور ألمانيا يبدو باهتا، كما يلاحظون أن هذا الاتجاه زاد فى ظل جيرهارد شرودر حيث أصبح مساهمة ألمانيا فى مثل هذه القضايا أقل من المعتاد، وعندهم أنه رغم أن بناء أوربا كان هدفا كبيرا بالنسبة لكل حكومة ألمانية بعد الحرب، فان برلين اليوم لاتقدم مساهمة كبيرة فى تشكيل مستقبل الاتحاد الأوربى، أو حول توسيع الناتو، وحينما أصبح من أهداف أوربا الأولى بناء قوة عسكرية ذاتية لها مصداقيتها، فان ألمانيا قد خفضت أنفاقها الدفاعى إلى واحد ونصف فى المائه من مجموع إنتاجها القومى مما يجعله أقل الأرقام الأوربية ويهدد مشروع القوة الأوربية.

غير أن من يوردون هذه الملاحظات على سلوك المانيا الدولى فى السنوات الأخيره يلتمسون لها لإسباب، من بين هذه الأسباب الرئيسية عبىء وثمن إعادة التوحيد، وما تتطلبه من إعادة هيكلة اقتصادها، ورغم أهمية هذا السبب الا أن السبب الأعمق هو فى الحساسية الألمانية التى لم تراعيها مرجريت تاتشر وميتران عندما عبرا عن

مخاوفهم من سلوك ألمانيا الموحدة، فالالمان اليوم، فيما عبر احد الخبراء، قانعون فى أعماقهم بدبلوماسية دفتر الشيكات، وهم لايريدون الانخراط كثيرا فى سياسة خارجية نشطة أو ارسال قوات إلى الخارج حتى ولو تحت مظلة التحالف، وهم يظنون أن التاريخ يتطلب منهم أن يسلكوا دورا متواضعا فالهزيمة الكامله لايمكن التغلب عليها فى أجيال قليله.

ثالثًا : الصــــين:

- هل تمثل الصين تهديدا للولايات المتحدة حقا؟
- لماذا صعدت الصين وسقط الاتحاد السوفيتي؟
- هل ستتغلب الصين علي تحديات التحديث؟

هل تمثل الصين تهديداً للولايات المتحدة حقاً؟

على مدى ربع قرن، ومنذ زيارة الرئيس الأميركى السابق ريتشارد نيكسون لبكين فى فبراير عام ١٩٧٢، متجاوزاً بها عقوداً من الخصومة بين البلدين، والادارات الاميركية المتعاقبه تتابع سياسة الانفتاح على الصين والتعامل معها كقوة جيوستراتيجية فى منطقتها. وخلال ذلك تعرضت العلاقات بين واشنطن وبكين لمستويات من القيود والتوترات حول قضايا مثل تايوان، والتيبت وحقوق الانسان والتجارة. على أن ما ميز إدارة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع بكين حتى بداية التسعينات أنها كانت تجرى فى ظل ظروف واعتبارات الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفياتى، والتركيز، كما عبر وقتها هنرى كيسنجر، على متطلبات توازن القوى فى النظام الدولى والاتجاهات طويلة المدى للسياسة العالمية. غير أن التغير الذى لحق ببنية النظام الدولى بانتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الاميركية الصينية فى اطار جديد. إذ برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيده فى العالم، وأصبح شاغل الفكر الاستراتيجى فيها هو كيف تحافظ على مثل «هذا الوضع الفريد» والابقاء عليه لأطول فترة ممكنة ومنع أى قوة من تحديه أو المشاركة فيه.

ولعل من أهم من عبَّروا عن هذا الفكر هو زبيغنيو بيرجنسكى، حيث عالج وضع الصين ضمن قارة آسيا التى أعتبرها «رقعة الشطرنج الكبرى» والقارة الحاسمة فى مايتعلق بمحافظة الولايات المتحدة على وضعها المتفوق عالمياً، إذا اعتبر برجنسكى الصين من اللاعبين الجيوستراتيجيين ومن ثم يمكنها تحدى وضع الولايات المتحدة فى

منطقتها والعالم. غير أن الأمر لم يكن مقصوراً على التغير الذى لحق بالنظام الدولى وعلاقات القوى فيه، وانما رافقه كذلك تطور نوعى فى عدد من السياسات الصينية المحلية والاقليمية والدولية والتى تتصل بقضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى السياسة الاميركية، وبدت هذه السياسات فى البرامج الصينية المتعلقة بتجارة الصين فى الصواريخ والتكنولوجيا النووية، وبرامج التحديث العسكرى الصينى ومشترواتها من السلاح، ومنازعاتها الاقليمية فى بحر الصين ثم الفائض التجارى المتزايد مع الولايات المتحدة والذى بلغ ٥٠ بليون دولار فى مصلحة الصين.

وحركت كل هذه العوامل جدلاً ونقاشاً داخل الولايات المتحدة حول ما اذا كانت الصين ستبرز فى القرن المقبل كقوة أعظم تلعب دوراً مشابها للدور الذى لعبه الاتحاد السوفياتى خلال الحرب الباردة، أم ستتبع نموذج اليابان فى الاكتفاء بمكانه العملاق الاقتصادى؟

فى الاجابة عن هذا السؤال الرئيسى ظهرت مدرستان فى التفكير الأميركى تتجادلان وتختلفان حول أسلوب التعامل مع الصين : هل تواصل الولايات المتحدة دعم الأنفتاح معها وبناء «مشاركة» Partnership حول القضايا المختلفة، أم تتبع سياسة «الأحتواء Containment» شبيهة بتلك التى اتبعتها مع الاتحاد السوفياتى عندما برز كقوة منافسة بعد الحرب الثانية؟

فى هذا الجدل الواسع، اعتمدت المدرسة التى دعت إلى الحذر من الصين والعمل على احتوائها على تنبؤها بصعود الصين كقوة «محاربة» belligrent مما سيؤدى حتما إلى عدم الاستقرار فى آسيا وبصورة تتحدى المصالح الحيوية الاميركية، كما توقعت هذه المدرسة أن الصين القوية ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الاقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة بحسم ودعم حلفائها على الحدود وزيادة انتشار القوة الاميركية فى آسيا.

وجادلت هذه المدرسة بأنه وإن بدت الصين اليوم أكثر انفتاحاً مما كانت

عليـــه منذ الثورة الصينية العام ١٩٤٩، إلا أنها، ومنذ نهاية الثمانينيات، والقادة الصينيون، بخاصة بعد ضعف دنج تشاوبنج، يصيغون أهدافاً معاكسة للولايات المتحدة، ويعملون على خفض النفوذ الاميركى فى اسيا، ودعم وجود الصين فى بحار الصين الشمالية الشرقية وبشكل يمكنها من التحكم فى الخطوط البحرية الأساسية للمنطقة.

وعلى المستوى العسكرى ترصد هذه المدرسة مجموعة من التطورات فى اتجاه بناء القوة العسكرية الصينية : التحول المثير فى القيادات العسكرية الصينية، والتغيرات فى العقيدة العسكرية التى تؤكد على التكنولوجيا المتقدمة والحرب المتشعبة، والبحوث والتطوير مع المشروعات من التكنولوجيا العسكرية الأجنبية، والوصول المتزايد إلى التكنولوجيات التجارية ذات الاسهامات العسكرية. وهكذا تستخلص هذه المدرسة أن أهداف الصين فى الحصول على مركز بارز فى آسيا انما تتناقض بوضوح مع هدف أساسى حاربت اميركا من أجله ثلاث حروب كبرى فى النصف الثانى من هذا القرن، وهو منع أى بلد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة فى اسيا.

أما المدرسة الثانية التى تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فهى تبدأ من مقدمة أن الولايات المتحدة لاتواجه اليوم علاقة أكثر تحديا بأكثر مما تواجهه مع الصين، وأنه مع مطلع قرن جديد فان علاقاتها مع الصين ستحدد مدى وجودها فى آسيا، أسرع مناطق العالم نموا، وهو ما يبرر أن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكانا. كما تنطلق هذه المدرسة من افتراض أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوى إلا أن نياتها فى حال سيولة بحيث ان استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق نبوءة لم تتحق بعد. من هنا تدعو هذه المدرسة إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الانسان والقضايا العالمية المشتركة، إذ

من شأن ذلك أن تتصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الاميركية. ويؤكد أصحاب هذه المدرسة منطلقاتهم تلك بأن قادة الصين يعطون اليوم أهمية وأولوية للنظام العالمى والحصول على التكنولوجيا الغربية، وكل هذه أمور ضرورية لتحقيق الرفاهية التى يرونها أساسية للاستقرار فى وطنهم، ويقوى هذا التصور عندهم رؤيتهم لرفاقهم فى موسكو يسقطون من السلطة أساسا بسبب الفشل فى دفع التنمية الاقتصادية. أما على المستوي العسكرى فإن اتباع مدرسة الانفتاح على الصين يرون فى ما يتردد فى وسائل الاعلام الاميركى والنظام السياسى حول مايسمى بالتهديد الصينى، مبالغة لاتقوم على أساس. فالتحديث العسكرى الصينى مايزال بعيدا عن تلبية حاجاتها الدفاعية، كما أن معظم التقديرات الموثوق بها تقدر انفاق الصين العسكرى بـ ٣٠ - ٥٠ مليون دولار سنوياً، وهو مبلغ كبير ولكنه ليس مقلقاً فهو يقارن بانفاق دولة متوسطة مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. والصين ماتزال فى تقدير عدد من الخبراء العسكريين دولة فقيرة، ومن المحتمل أن يشكل هذا الوضع قيودا كبيرة على قدرتها على الاحتفاظ ببناء عسكرى ضخم والاستمرار فيه، كما أن موقعها الجيوستراتيجى لاتحسد عليه، باعتبار أن عليها أن تتعامل مع جيران متعددين بمن فيهم منافسون حاليون ومحتملون وعبر حدود طويلة، وهكذا يستخلص من يدافعون عن علاقات ايجابية مع الصين، أنها على الأقل لثلاثين عاما مقبلة، لن تكون قادرة على أن تخطط لعمليات عسكرية بعيدة عن الشاطىء، وأن قدرات جيش التحرير الصينى، ستكون محدودة ولن تتعدى نطاق «المناوشات البرية السريعة» خلال هذه الفترة. وأكد هنرى كيسنجر باعتباره من أقوى المدافعين عن مواصلة ودعم الانفتاح على الصين، هذه النظرية فقال عشية زيارة كليتنون الأخيرة للصين : «ليس من شك أن القوة العسكرية الصينية ستنمو بشكل مناسب على نموها الاقتصادى، ولكنها لن تكون قوة عسكرية عالمية على الأقل لربع قرن مقبل».

ازاء هاتين المدرستين، اختارت الادارة الاميركية الحالية ما اسماه رئيسها قبل أيام من زيارته الصين فى حزيران (يونيو) ١٩٩٨ طريقاً مختلفا عن ماتدعو إليه المدرستان

من مواقف مطلقة، إذ أوضح ان اختياره فى التعامل مع الصين يقوم على أساس الاعتبارات المبدئية، وكذلك الدوافع العملية : عملياً بتوسع مجالات التعاون مع الصين، ومبدئيا بالتعامل معها بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلاف، على أنه رغم ما اسماه كلينتون بالطريق المختلف، إلا أن اختياره، وأكثر من هذا وقائع ونطاق زيارته للصين، كانت دليلا على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء بل أنه وصفها بأنها لن تفيد وأنه حتى أصدقاء وحلفاء أميركا لن يوافقوا أو يلتزموا بها، وأنها لن تجدى إلا فى عزل الولايات المتحدة وسياستها.

لماذا صعدت الصين
وسقط الاتحاد السوفيتى؟

مع مرور خمسين عاماً على قيام جمهورية الصين الشعبية، كتب الاستاذ جميل مطر (الأهرام ويكلى ١٣/ ١٠/ ١٩٩٩) مقالا قارن فيه بين النجاح الصينى والفشل السوفيتى، ارجع ذلك أساسا إلى نجاح التنظيم الحزبى فى الصين فى إيجاد قيادات مرنة ومتطورة من خلال عملية مستمرة بتجديد دماء وأساليب العمل فى الحزب، بينما فشل الاتحاد السوفيتى فى تجديد أساليبه وقياداته وكوادره.

والواقع أن هذه المقارنة بما تحمله من دروس ودلالات وتتصل بقوتين كانتا على مدى حقبة الخمسينيات تشكلان معا معسكرا واحدا يقتسم النفوذ مع المعكسر الغربى وتجمعها، برغم اختلافات التفسير والتأويل أيديولوجية واحدة ونظرية واحدة، حول السياسة والاقتصاد والمجتمع، نقول إن هذه المقارنة تستحق توقفا أطول وبحثا أكثر فى المفاهيم والمناهج والآليات التى اتبعتها كلتا القيادتين السوفيتية والصينية، وأدت بإحداها إلى التطور والصعود فى إمكانات القوة الدولية وإلى مرتبة ثانى أكبر اقتصاد فى العالم، وانتهت بالثانية إلى التصدع والانهيار، ونتصور أن بحث عوامل وتفاعلات هذا التطور يتطلب تركيزا على المراحل المتقدمة فى حياة القوتين والنظامين ونعنى بها تحديدا على المستوى الصينى، المرحلة التى بدأت فى نهاية السبعينيات وقادها مهندس الإصلاح الصينى دنج تشاو بنج وأطلق فيها تحديثاته الأربعة لتجديد الصين وبث الدماء فى شرايين العمل الوطنى وإعادة تحديد لأولوياته، وعلى المستوى السوفيتى، بظهور ما طال انتظاره من تجدد الأجيال في القيادة السوفيتية بمجيء ميخائيل جورباتشوف عام ١٩٨٥ (٥٢ عاماً عندئذ) وصياغته لتفكيره الجديد سواء

فى نظرة الاتحاد السوفيتى لنفسه ولقواعد وأركان نظامه، أو نظرته للعالم وقواه وعلاقاته معه. وبداءه يلفت نظر دراسى هذه المرحلة في تطور النظامين أن القيادتين قد بدأتا عملية الاصلاح من نقطة انطلاق فكرى واحدة، ومواقع متشابهة بحيث كانت أفكار جورباتشوف وتفكيره الجديد صدى لأفكار دنج تشاوبنج فى الصين من حيث ضرورة التغلب على الجمود البيروقراطى فى الإصلاح، وتباعد الشعب عنه وتحرير الممارسات واستيعاب فكر جديد حول أشكال وصيغ الاقتصاد الاشتراكى كما كان ثمة تشابه فى التفكير بين القيادتين حول ما كان يسميه دنج بالتفكير الديالكتيكى بمعنى النظر إلى الواقع بكل جوانبه وفى حركته المستمرة وتناقضاته وحيث الجديد يتصارع مع القديم.

غير أن هذا الاتفاق فى الرؤية مالبث أن تحول ـ وعبر عدة مراحل من إعادة التقييم مرت بها العملية الاصلاحية على الجانبين السوفيتى والصينى ـ إلى اختلافات فى الممارسة والتطبيق ولعل أكثر المناطق التى تركز فيها هذا الاختلاف كان فى رؤية القيادتين لأولويات الإصلاح السياسى والاقتصادى ولأيهما تكون المقدمة. فعلى الرغم من أن القيادة الصينية بزعامة دنج تشاو بنج لم تغفل عن أهمية آلية الإصلاح السياسى فى عملية الإصلاح الاقتصادى بدليل تركيزها على فصل الحزب عن الدولة، فإن دنج فى الوقت نفسه كان دائم التركيز على الاستقرار السياسى كشرط أساسى للإصلاح والتنمية الاقتصادية بل كان يعتبر الاستقرار ذاته فضيلة سياسية ومن ثم فقد ركزت القيادة الصينية على قضية الإصلاح الاقتصادى وجعلته فى قمة أولوياتها أما جورباتشوف فقد اعطى فى العملية الإصلاحية أهمية أكبر للأهداف السياسية ووضعها فوق الأهداف الاقتصادية، حيث كان يؤمن بشكل حقيقى وصادق أن إجراءات الإصلاح السياسى وآلياته فى الشفافية والديمقراطية والانفتاح ستفيد الاشتراكية وتعطيها حياة جديدة، لذلك حين كان يُسأل عما يفرق ويضمن نجاح تتجربته على تجربة خروتشوف فى الستينيات كان يجيب أن الفارق فى أن التجربة الأولى لم يكن الشعب مرتبطا بعملية الإصلاح وغائبا عنها. هذا الاعتقاد والتركيز على المجال السياسى هو الذى قاد جورباتشوف تدريجيا إلى مناطق اعتبرتها القيادة

الصينية من المحرمات: التقييم السلبى لمجمل التجربة والنظام الاشتراكى واعتباره كنظام مسئولا عن الفشل، أدانه القيادات وأضعاف الحزب ودوره فى المجتمع كجهاز طليعى وقائد. تجاوز جورباتشوف هذه المحرمات ولم يضع قيودا على تفكيره الجديد فى تطبيقاته ربما لأنه كان فى أعماقه مثاليا يؤمن بحكم الشعب وضرورة مشاركته الفعالة، وربما كان هذا ما جعل بعض مؤرخيه يعتبرونه ساذجا مقارنة بالزعيم الصينى دنة تشاو بنج وحرصه فى تطبيق رؤيته الإصلاحية وتحديد أولوياتها وادراكه أنه بدون اقتصاد قوى ومتطور يلبى حاجات الصينيين وخصائص الواقع الصينى، فإن العملية الاصلاحية ومعها وحدة الصين وتماسكها يمكن أن تتفكك، وفى تساؤل لبعض الدارسين لهذه المرحلة الحاسمة فى التطور الصينى والسوفيتى عن .. لماذا تطور التقييم الصينى والنسوفيتى لعملية الإصلاح بشكل مختلف؟ ولماذا ذهبت القيادة السوفيتية أبعد من القيادة الصينية فى إجراءات وأدوات الإصلاح وركزت بشكل أكثر على البعد السياسى؟

راجع : Yan Sar , The chinese Reassment of Socissalism 1974-1992 : Princton University Press 1995.

وينتهون حول هذا التساؤل إلى أنه بالإضافة إلى العوامل الشخصية المتعلقة بالرؤية الذاتية لكلتا القيادتين ثمة عوامل موضوعية هى التى حددت احتيارهما. فى مقدمة هذه العوامل كان النجاح الذى حققته عملية الإصلاح الاقتصادى فى الصين، خاصة فى مراحلها الأولى وأثبتت لها صحة تقييمها للوضع وللعملية الإصلاحية وأولوياتها، أما فى الحالة السوفيتية فإن الافتقار إلى النجاح فى المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادى هو الذى أجبر القيادة السوفيتية على التحول والتركيز على المجال السياسى وتصور أنه من العوامل التى سوف تتغلب على الصعوبات فى الحقل الاقتصادى، غير أنه فى الوقت الذى أصبح تحول وتركيز الاهتمام فيه على الإصلاح السياسى اشتعل الموقف السياسى وزادت تفاعلاته هذه بل خرج عن السيطرة وبصورة أضرت وربما

شلت عملية الإصلاح الاقتصادى. على أن السؤال الذى يبقى انما يتصل بالمستقبل وفيما بعد المرحلة التى بلغتها عملية الإصلاح فى الصين، فإذا كانت هذه العملية كما تطورت منذ السبعينيات قد ارتبط نجاحها - وربما عن حق - بسيطرة مفهوم الاستقرار وضرورة توفيره لعملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية ومن ثم إعطاء أولوية متقدمة للإصلاح الاقتصادى، فهل يعنى هذا إمكان استمرار هذه الصيغة، أم أن ضرورات الاستقرار ذاته والتغيرات الواسعة التى أحدثها الإصلاح الاقتصادى فى المجتمع الصينى سوف تتطلب إعطاء اهتمام أكثر للجانب السياسى فى العملية الإصلاحية وإعادة بناء وتكييف البنى والمؤسسات لهذه المتغيرات. ونتصور أن هذه هى المعضلة التى ستواجه القيادة الصينية خلال الحقب القليلة المقبلة وأنه على حكمة معالجتها يتوقف تفادى الصين لما يمكن أن تتعرض له لهزات داخلية يمكن أن تعرض مسيرة الإصلاح والتقدم للانتكاس.

هل ستتغلب الصين على تحديات التحديث؟

قبل عدة أعوام من رحيل الزعيم الصينى دنج تشياو بنج، توفى فبراير عام ١٩٩٧، بعد أن قاد مسيرة الإصلاح والتحديث التى أطلقها فى نهاية السبعينيات وأعتبرها «عملاً ثوريا» كان يقول «عندما ساموت لن يدعوننى ماركسيا عظيما». والواقع أن هذا لم يكن يعنى أن دنج قد تخلى عن عقائده الماركسية الرئيسية، وإنما أنه حرك وطور أفكارا ثورية مثل النضال الطبقى وحرصه على أن يعطى للتحديث والنمو الاقتصادى وإيجاد الثروة أولوية على هذه المبادىء مستعينا بمفاهيم ارتبطت به وبفكره المتجدد مثل «هل التطبيق والممارسة المعيار الأول للحقيقة» «أنشدوا الحقيقة من الواقع» «ليس مهما أن تكون القطة بيضاء أو سوداء، وإنما المهم أن تصطاد الفأر» ومثل قوله «اقتصاد السوق ليس رأسماليه لأن هناك أسواقاً فى ظل الاشتراكية كذلك»، غير أننا يجب أن نبادر فنقول إن بنج وهو يطلق هذه الأقوال ويطبقها كان يتملكه اقتناع عميق بصحة النظام السياسى الذى أقامته الثورة الصينية وقدرته على البقاء والاستمرار مادام قادرا على تطوير الاقتصاد وتلبية حاجات الشعب الصينى المادية وبناء الصين «الثروة والقوة معا». وهو الاعتقاد الذى خلفه لخلفائه الذين يحكمون الصين اليوم ويواصلون عملية التحديث والنمو الاقتصادى.

والواقع أنه منذ عام ١٩٧٨ وحين قبل الحزب الشيوعى الصينى وقياداته خط دنج وإصراره على أن النمو الاقتصادى يجب أن يسبق الصراع الطبقى، والاستفادة من قوى السوق فى إدارة الاقتصاد بدلا من التخطيط المركزى الصارم، منذ هذا التاريخ والصين تشهد تحولات فى خريطتها الاجتماعية وواقعها الاقتصادى، وبفضل هذه

السياسة انتقل مايقرب من ١٥٠-٢٠٠ مليون صينى، وهو مايعادل نصف سكان أوروبا الغربية، من دائره الفقر المطلق، وتضاعف ثلاث مرات متوسط الدخل الفردى لمايقارب ثلاثة أرباع سكان الصين، وازداد دخل سكان المدن بوجه خاص مع تزايد نمو الاقتصاد سنويا بمعدل ٨٪ على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وبحيث تعتبر الصين الآن واحدة من أكبر عشرة اقتصادات عالمية.

وبفعل هذا التحول لم تلحق الصين فحسب بالمجتمع العالمى، بل شهدت انفتاحا غير مسبوق، وباستمرار هذا الاتجاه أصبح الرأسماليون الصينيون والمستثمرون الأجانب يديرون أكثر من ربع الناتج المحلى بحلول عام ٢٠٠٠، كما جذبت الصين أكثر ٤٠ مليار دولار من الخارج، واستثمارات أكثر من أية دولة أجنبية أخرى، وأصبحت الصين قوة منيعة فى التجارة الدولية وقوة تصديرية تحتل المركز الحادى عشر فى التجارة الدولية.

وقد كان طبيعيا أن يحدث هذا الانفتاح، الذي لم تشهده الصين ربما منذ القرن السابع، تغيرات اجتماعية لم يكن من الممكن التفكير فيها، تغيير وجه الحياة اليومية فى الصين وانتقلت بها من الطابع الصارم إلي الحياة المتدفقة، ولم يعد ظل ما كان جورج أورويل يسميه «الأخ الأكبر» محسوسا فى المجتمع الصينى كرمز للسلطة والنظام، وأصبح الشباب أحرارا فى أن يرتدوا مايحبون، وأن يعملوا، ويسافرون كما يريدون، وأن يتزوجوا ويعيشوا كما يفضلون، بل أصبح ممكنا الاختلاف بين بعضهم البعض بل ومع السلطات مادام هذا بعيدا عن إهانة السلطة التعريض برموزها، بل إن ثمة مؤشرات على بداية ديمقراطية القواعد الشعبية Grass Roots، فبلا ضجيج بدأ الفلاحون الصينيون يختارون قادتهم المحليين بالاقتراح السرى من بين مجموعة من المرشحين لاتقتصر على أعضاء الحزب الشيوعى.

غير أن هذا التحول Transformation الذى يفضل القادة الصينيون تسميته إصلاحا Reform لم يكن بلا سلبياته وثغراته وتحدياته التى بدت فى ظهور الفوارق الاجتماعية ليس فقط بين الأفراد ولكن أيضا على مستوى المناطق خاصة بين الريف والمدن، وبين المدن الساحلية والداخلية، كما لم يكن بلا سلبيات على المؤسسات

الاقتصادية، وما أدى إليه الاصلاح الاقتصادى بما نسميه «المشروعات الخاسرة» التى توظف مايقارب من ١٠٠ مليون عامل وما تعرضت له من ديون وفائض عمالة ومخزون متضخم، وهو الوضع الذى تعالجه السلطات يضخ بلايين الدولارات لإنقاذ هذه المؤسسات من الإفلاس مدركة أن إفلاسها سوف يقذف بملايين العمال إلى البطالة، هذا فضلا عن مظاهر الفساد التى بدأت تتسرب حتى إلى داخل صفوف الحزب الشيوعى، وبشكل جعل القادة الصينيين يعتبرون أن هذه المظاهر من أعدى أعداء عملية الإصلاح التى يباشرونها.

غير أن التحديات التى تفرضها عملية التحديث والتنمية فى الصين يضاعف منها أنها تحدث فى بيئة عالمية حافلة بالتغيرات والتحولات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية، وتغيرات متسارعة فى النظم العالمية للاتصالات والمعلومات، وانتقال الاقتصاد العالمى من الدولية إلي العالمية فعلا والتحرك والانتقال الواسع لرووس الأموال، وسيطرة الشركات الدولية العملاقة وتوجيهها غير المرئى للاقتصاد العالمى.

هذه التفاعلات الداخلية التى تطلقها عملية التحديث والنمو الاقتصادى وحدوثها وسط هذه المتغيرات العالمية هى التى تضع القيادة الصينية أمام معادلة صعبة واختيار صعب بين قرارها مواصلة التحديث والانفتاح على العالم والتفاعل مع متغيراته، وبين تمسكها بالاحتفاظ بالنظام السياسى وسلطة الدولة، وأهم من هذا بدور ومكانة الحزب الشيوعى ودوره القيادى. فى هذا السياق يصبح الهاجس الرئيسى للقيادة الصينية وطموحها الأساسى هو ببساطة : الاستقرار، وهم فى هذا يتملكهم باستمرار معانى ونتائج ما بدأه جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى وعدم تحكمه فيما أراد أن يدخله من إصلاحات وأثار ذلك المدمرة، لذلك فإن طموحهم الأساسى هو أن يديروا إصلاحهم وسط بيئة وأوضاع داخلية يتوافر لها أقصى قدر من الاستقرار والبعد عن الفوضى، ولعل هذا مايفسر لنا ضيق، إن لم تكن سخرية القادة الصينيين، من ضغوط الولايات المتحدة والغرب ومايثيرونه من لغط حول «الديمقراطية ومستقبلها فى الصين». غير أنه من الواضح أن حجج القادة الصينيين فى أهمية توفير بيئة من النظام

والاستقرار لنمو الصين وعدم تعرضها للهزات لم تقنع الأمريكيين، خاصة الذين يحبذون عملية الانفتاح والتعاون الشامل مع الصين، وهم يراهنون على أن عملية تحديث الصين والتحول الاقتصادى والاجتماعى التى تحدثها لابد سوف تؤدى إلى إيجاد قوى داخلية تضغط من أجل تحرير النظام سياسيا.

غير أنه مما يطمئن القادة الصينيين اعتقادهم انهم وحتى الآن يديرون بنجاح عملية التحديث والاصلاح الاقتصادى بالمفاهيم التى تجمع بين عناصر الإصلاح وبين الاستقرار الداخلى، وأنه يمكنهم تحقيق ذلك على الأقل لجيل قادم، وتستطيع أن تتصور أن القادة الصينيين ليسوا وحدهم الحريصين على الاستقرار والسلام الداخلى، وإنما يشاركهم فى ذلك التيار الرئيسى للمجتمع الصينى نفسه والفرد العادى فيه، فرغم ماقد يكون قد ترسب فيهم حول ممارسات النظام وسطوته، إلا أنهم يحترمون قادتهم ويخشون بعمق من الفوضي وعدم النظام، ورغم ما قد يستحوذ عليهم من مصالح واهتمامات شخصية فهم يريدون أن يحققوا ذلك فى ظل استقرار سياسى عام وبيئة يسودها النظام.

على أن الاستقرار والسلام الذى ينشده القادة الصينيون فى البيئة الداخلية لاينفصل عما يفضلونه من سلام واستقرار فى البيئة الاقليمية والدولية باعتبار الترابط العضوى بين الوضعين الداخلى والخارجى، فالبناء والتنمية الداخلية لايمكن أن يتحقق باطراد فى ظل علاقات دولية مضطربة، أو سياسة خارجية مغامرة تشتت التركيز على البناء الداخلى، وتبدد الموارد وتحرمه من متطلباته الخاصة وهى فى حالة الصين مثلما هى فى حالة أى مجتمع نام : التكنولوجيا المتقدمة، الاستثمارات الأجنبية، والتجارة والأسواق.

وتفسر هذه الحقائق حرص القادة الصينيين على تأكيد الحاجة إلى مثل هذه البيئة وعلاقاتهم الدولية المستقرة، وأن يفسروا مايقيمونه من علاقات المشاركة مع القوى الدولية الرئيسية : الولايات المتحدة، روسيا، اليابان، على أنها لاتعنى إقامة تحالفات أمنية وعسكرية موجهة إلى أطراف دولية أخرى، وإنما يفهمونها بمعنى التعاون حول

قضايا الاهتمام المشترك (راجع حديث نائب وزير خارجية الصين مع بعثة الأهرام فى «ماذا يجرى فى آسيا». مركز الأهرام للترجمة والنشر). غير أنه من الواضح بنفس القدر أنه مع حرص الصين على علاقات وبيئة إقليمية ودولية سليمة إلا أن هذا لايمنعها من ممارسة وتأكيد مكانتها وحقوقها كقوة جيوستراتيجية إقليمية ودولية، أو يحول بينها وبين أن تعلن موقفها من عملية تشكيل النظام الدولى وعلاقات القوى فيه، ورفضها أن تنفرد قوة دولية واحدة بقيادته وبقرارته الكبرى.

رابعًا : روسيـــا :

- روسيا والغرب.. مشاركه أم خصومه؟
- الصحوه الروسيه وتحدياتها؟
- العلاقات الروسيه الأمريكيه: جدول أعمال جديد أم قديم؟

أثارت أزمة كوسوفو والتدخل العسكري لحلف الأطلسى ضد الصرب ومعانى هذا التدخل ودلالته بالنسبة إلى زوسيا مجدداً أشكالية العلاقة بين روسيا والغرب. وهى الاشكاليه التى كانت، منذ العهد القيصرى وحتى العهد السوفياتى، موضع نقاش وجدل على المستويين الفكرى والفلسفى بين تيارات روسيا الثقافية وتبلورت حول النزعتين السلافية والغربية : اذ رأى دعاة السلافية أن الاصلاحات ومحاولات التحديث، الى بدأها بطرس الأكبر فى القرن السابع عشر هي خيانة للأساس القومى الأصيل الذى تقوم عليه الحياة الروسية. أما أصحاب النزعة الغربية فاعتبروه السبيل الوحيد لتنوير روسيا وربطها بالمدنية الغربية.

وإذا كان بروز دولة روسية من حطام الاتحاد السوفياتى عام ١٩٩١ أثار للوهلة الأولى تفاؤلا في الغرب بأن روسيا جديدة ستبنى مجتمعها ومؤسساته السياسية والاقتصادية على النموذج الغربى، إلا أن هذا التوقع لم يدم طويلاً، وسرعان ما بدا أنه لم يكن فى موضعه سواء فى مايتعلق بتطور روسيا الداخلى، أم بتوجهات سياستها الخارجية. فداخلياً جاء تعثر الاصلاح الاقتصادى والتطبيق الديموقراطى ليؤكدا مخاوف القلة من الخبراء ذوى المعرفة الحميمة بالواقع والتاريخ الروسيين (راجع جورج كينان)، وتحذيرهم بأن الطبيعة والتاريخ والتكوين الروسى لاتوحى بأن روسيا ستستوعب وتتحول إلى النموذج الغربى الليبرالى فى شقيه السياسى والاقتصادى.

أما على المستوى الدولى وعلاقات روسيا الخارجية مع الغرب فمنذ العام ١٩٩٢ وعلى مدى عامين تقريباً، أبدت السياسة الخارجية الروسية توافقا واستجابة مع

المواقف الغربية، وهو التوافق الذى تبناه ونفذه وزير الخارجية أندريه كوزيريف، بدعم من بوريس يلتسن، إذ أنه بنى دعوته على أسس عملية وفلسفية، معتبراً أن السياسة الخارجية الروسية يجب أن تدعم التحول السياسى والاقتصادى الداخلى، وأن تساعد في تلبية احتياجات روسيا اليائسة من المساعدات الاقتصادية، الأمر الذى اعتبر أنه لايتوفر إلا فى الديموقراطيات الغربية المتقدمة.

وفلسفياً استعاد كوزيريف مقولة الكاتب الروسى فى القرن ١٩ الكسندر بوشكين، وهى أن «الكراهية العلنية للغرب هى كراهية علنية لمجمل التطور البشري»، وعلى أساس هذا التصور صمم كوزيريف، وادار سياسات روسيا الخارجية وبتصميم على ازالة كل آثار الحرب الباردة واقناع الغرب بأن روسيا يمكن الاعتماد عليها ويوثق بها كشريك حقيقى. وبدت هذه السياسة فى قبول روسيا لخفض كبير فى الأسلحة النووية، وتوقيع معاهدة «سالت» ٢ وتعاون روسيا فى الأمم المتحدة والامتناع عن استخدام الفيتو، بل إن روسيا، رغم كل روابطها مع الصرب، صوتت لمصلحة العقوبات الاقتصادية ضد يوغوسلافيا حول أزمة البوسنة. كل هذا كان لاثبات أن روسيا نبذت بشكل حاسم مناورات الحرب الباردة، وأنه يمكن الاعتماد عليها فى بناء عالم ونظام دولى جديدين.

ولكن، مع نهاية العام ١٩٩٣، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتعرض لنقد عنيف من جانب تيارات عدة داخل روسيا نفسها، اتهمتها بالخضوع للغرب، والتضحية بالمصالح الروسية، وبقصر النظر وخيانة ارتباطات روسيا مع أصدقائها، وبفقدانها لهيبتها ومكانتها الدولية وتحولها إلى دولة خانعة تتوسل لنيل المساعدات. وقد هوجم منطق التعاون مع الغرب لاعتبارات اقتصادية، على أساس أنه رغم الوعود الضخمة، لم تتلق روسيا إلا القليل من المساعدات المالية والاستثمارات، بل إن الاقتصاد الروسى تضرر كثيراً بفعل العقوبات الاقتصادية الغربية ضد دول مثل العراق وليبيا وصربيا. وماضاعف من وقع هذه الانتقادات توافقها مع وضوح فشل الاصلاحات الاقتصادية، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار الفساد وصور الجريمة.

ازاء هذا النقد، وتعرض وضع يلتسين للضغط الداخلى على جبهات عدة بدأ كوزيريف بغير من لهجته ليبدو أكثر تشدداً وتأكيدا للمصالح الوطنية الروسية حتى فى مجالات تتعارض مع المواقف الغربية، معتبراً أن المشاركة التى يدافع عنها بين روسيا والغرب لاتعنى عدم اتباع روسيا سياسات حازمة إذا اقتضت مصالحها الوطنية ذلك.

ومن ناحية أخرى حاول كوزيريف أن يبرر أمام شركائه الأوروبيين لهجته الجديدة وحاجة تأكيد السياسة الخارجية الروسية لمصالحها الوطنية، ذلك أنه اذا فشل الديمقوقراطيون الروس فى تأكيد ذلك «فسوف تكتسحهم موجة القومية العدوانية». وظل كوزيريف، ولدهشة كثير من المراقبين، فى منصب وزير الخارجية حتى اضطر إلى الاستقالة العام ١٩٩٦، ولم يكن خروجه أكثر دلالة من الشخصية التى خلفته وهو يفغينى بريماكوف، فخلفياته وأدواره فى العهد السوفياتى جاءت تشير إلى تأكيد أن الهوية والاراده والمصالح الروسية ستكون لها الأولوية على ضرورات التعاون مع الغرب.

على هذه الخلفية جاءت أزمة كوسوفو لتمثل قمة الاختلاف بين روسيا والغرب ابتداء من الحرب فى البوسنة، والأزمة العراقية، إلى توسيع حلف الأطلسى، ولكى ترى روسيا فى هذه الأزمة وسلوك الغرب فيها تجاهلا وتحديا لها واستكمالا لحصارها، وكما عبرت «الايكونوميست»، أكثر صور الاختلافات تدميرا بين روسيا والغرب منذ العهد السوفياتى.

كما جاءت الأزمة لتثير، عند الغرب، المعضلة التى تواجهه منذ نهاية الحرب الباردة، فى مسعاه لادماج روسيا، من حيث القيم الحضارية والاجتماعية والتوجهات الدولية، فى محيطها الأوروبى، ولكى تجدد المخاوف الأوروبية حول العناصر الكامنه فى الطبيعة الروسية، وعدم القدرة على التنبؤ بتطوراتها، وامكان بروز تيارات معادية للغرب.

كما جاءت الأزمة كى تثير ـ على المستوى الروسى ـ الانتقادات التى تراكمت منذ

انتهاء العهد السوفياتى حول أسلوب معاملة الغرب لروسيا والعمل على الحط من مكانتها الدولية وعدم الحساسية لمصالحها حتى المباشرة. ودفع هذا المعلقين الروس إلى الرد على الدعاوى الغربية تجاه روسيا أو المخاوف مما قد تتطور إليه الأمور فيها بالقول أنه حتى لو كانت هذه المخاوف صحيحة فان من يثيرونها فى الغرب يتجاهلون أن الغرب بسلوكه هو الذى يحرك ويغذى هذه الميول من خلال بياناته وسياساته، بل ومواقفه الفعلية المعادية لروسيا، وفى اشارة هؤلاء المعلقين الروس إلي أن صناع السياسه الخارجيه الامريكيه خصوصا ومحلليها غالبا ما يربطون «المستوى الدولى، البناء» من جانب روسيا بالخضوع للضغوط الأميركية، وهم ينظرون إلى روسيا كـ «شريك» حين تخضع لهذه الضغوط، وكـ «خصم» حين تتبع مصالحها القومية، وبشكل أكثر تصميما.

وكنموذج على هذا التفكير يستخدم المعلقون الروس تناول مفكر استراتيجى أميركى ومستشار سابق للأمن القومى هو زبجنيو برجنسكى للوضع الروسى كأن شيئا لم يحدث منذ العهد السوفياتى، وحيث يوحى تحليله وتفكيره، بأن شيئاً لن يشبعه أقل من التفكك الكامل للأمة الروسية، بل أنه صاغ خطة لتقسيم روسيا إلى ثلاثة أقسام.

على أى حال، وفى سياق اشكالية العلاقة بين الغرب وروسيا سواء فى بعدها التاريخى أو المعاصر، يحق أن نتساءل مع بعض دارسى الشؤون الروسية عن التوصيف الدقيق لعلاقة روسيا مع الغرب بجناحية الأوروبى والأميركى، وهل يمكن الاستمرار فى وصفها، كما فعل جورج بوش وبوريس يلتسن فى لقائهما عام ١٩٩٢، ووسط نشوة تزديعهما للعهد السوفياتى، بالمشاركة أم نتحفظ، خصوصاً تحت وقع الحدة التى اكتسبتها هذه العلاقة مع أزمة كوسوفو وما أثارته من لحظات العودة - بخاصة على المستوى الروسى، إلى أجواء ولغة ورموز سياسات الحرب الباردة، وأن نصف هذه العلاقة بأنها اليوم تتميز بالخصومة.

واقع الحال أن أى وصف دقيق لعلاقة الغرب مع روسيا لايجعلها تقع تحت أى من

الوصفين فمن الخطأ وصفها بأنها علاقة مشاركة بما يعنيه هذا الوصف من انسجام وتنسيق لايتحقق لهذه العلاقة اليوم، كما أنه من الخطأ كذلك وصفها بالخصومة خصوصاً إذا ما أخذت معنى المواجهة التى عرفتها الحرب الباردة - ونتصور أن الوصف الأدق لهذه العلاقة ولكيفية اداره الطرفين لها وبخاصة الجانب الروسى، أنها تقوم على الاستعداد للاتفاق والتعاون حين يستطيع الجانبين ذلك، والاختلاف، وبشكل ومزاج حاد، حين تختلف اعتباراتهما ودوافعهما الأساسية، وأن كان مثل هذا الاختلاف لن يصل فى ضوء معطيات الواقع الروسى الراهن إلى مواجهات الحرب الباردة.

على مدى السنوات العشر الماضية ومنذ الانهيار السوفيتى انشغلت مؤسسات السياسة الخارجية والمحلية مراكز البحث بمحاولة استشراف مستقبل وريث الاتحاد السوفيتى، وهى روسيا الاتحادية، والتساؤل عن مكان روسيا في العلاقات الدولية وموازينها الجديدة، وتساءل الفكر الأمريكى بوجه خاص عما إذا كان على الولايات المتحدة أن تتعامل مع روسيا كصديق أم كخصم وعدو. على أية حال فقد تبلور خلال عملية النقاش هذه رؤيتان للنظر إلى روسيا ومستقبلها ودورها على المسرح الدولى : اتجهت الرؤية الأولى إلى اسقاط روسيا من حسابات القوة العالمية باعتبار افتقادها لمقومات القوة المؤثرة ولتردى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية حيث انخفض الناتج القومى إلى ٥٣٪ فى عشر سنوات وفقا للإحصاءات الروسية نفسها، وتداعت البنية التحتية من مستشفيات، وطرق، وسكك حديدية، وانخفاض فى عدد السكان (أقل بـ ٦ ملايين نسمة عما كان فى حقبة سابقة)، فضلا عن تحلل مجتمعها بانتشار الفساد والعنف والجريمة، وانعكاس كل هذه الأوضاع على المؤسسة العسكرية التى كانت تمثل جوهر وأساس القوة السوفيتية، وقد استخلصت هذه الرؤية أن هذه الأوضاع الروسية يمكن أن تستمر حقبا قادمة ويستمر معها بطبيعة الحال افتقاد روسيا لأى دور مؤثر في الوضع الدولى، أما الرؤية الثانية فقد اعتبرت أنه رغم كل عوامل الضعف التى ألمت بروسيا إلا أنها مازالت تحتكم على امكانيات القوة الكبرى بما تمتلكه من ترسانة نووية مازالت تعتبر الثانية بعد الولايات المتحدة، ومازالت تمثل نفس التهديد الذى كان يمثله الاتحاد السوفيتى، لما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية واسعة، وعضوية دائمة فى مجلس الأمن، وعلى هذا فإن روسيا وأن لم تكن قوة كبرى

«بالفعل» فهى كذلك «بالإمكانية» POTENTIAL وأن هذه الامكانية يمكن أن تتحقق إذا ما استجمعت روسيا نفسها واستعادت الارادة القومية على الفعل واستثمار قدراتها البشرية والإقتصادية والتكنولوجية.

وقد جاء التغير الذى حدث فى الرئاسة الروسية وتولى رئيس جديد هو فلاديمير بوتين، جاء لكى يعطى دفعة للرؤية الثانية، توقع «صحوة روسية» ونتصور أن ما آثار التساؤل عما إذا كنا إزاء مقدمات صحوة روسية هو أن بوريس يلتسين كان يعتبر فى نظر خصومه وأصدقائه جزءا من المشكلة الروسية بالنظر إلى مكونات شخصيته، وأساليبه فى الحكم، والقوى التى اعتمد عليها والتى ساهمت فى تقويض سياسات الاصلاح، ونهب موارد الدولة وإشاعة الفساد والجريمة. أما الرئيس الجديد فهو يُرى كرئيس كفء ونشيط، .ويعد بالتمسك بالقانون واحترامه والاصرار على تطبيقه، ومحاربة الفساد والجريمة، وقدم أشارات على الأنفتاح على التيارات السياسية المختلفة وانهاء حالة الصراع الداخلى التى استهلكت الطاقة القومية، وباختصار قدم بوتين نفسه بصورة الرئيس الذى يقدم جميع العناصر التى تستعيد بها روسيا هيبتها ومكانتها الدولية. غير أنه وكما هو معروف، وخاصة فى ظروف روسيا بالغة التعقيد، فان التوقع والوعد شىء، والانجاز والتحقيق شىء آخر، ذلك أن ثمة تحديات ضخمة تواجه الرئيس الروسى الجديد، بدأ المحللون وخبراء الشئون الروسية يناقشونها (راجع: عدد مارس/ أبريل ٢٠٠٠ Foreign Affairs).

من هذه التحديات : الحرب الشيشانية المدمرة ومعانيها التى تتعدها إلى معانيها الأوسع وانعكاساتها على الاتحاد الروسى وتماسكه وبما فى وحداته من مناطق تحمل عوامل وامكانيات التفكك، واتصالا بتلك الظاهرة المتزايدة من تزايد نفوذ وسلطات الأقاليم والمناطق المكونه للاتحاد الروسى (٩٨ إقليما ومنطقة : ٢١ جمهورية، ٦٨ منطقة إدارية)، والنزعة المتزايدة لقادة وزعماء هذه المناطق فى تبنى سياسات مستقلة عن الحكومة المركزية فى موسكو بل وتحديها فى أخطر مجالات اختصاصها وهى السياسة الخارجية والأمن.

غير أنه من بين هذه التحديات يركز من يناقشونها من المحللين والخبراء على ما يعتبرونه أخطرها، وهى المجموعة الصغيرة من ملوك المال oliegarchs من أمثال بوريس بيرونرونسكى، وميخائل فودنوسكى وروما أبرا موفيتش وآخرين، وهى المجموعة التى ازدهرت فى منتصف التسعينات، وسيطرت على حكومات يلتسين بل كانت من اختيارهم، واستخدمت أساليب التهديد والرشوة فى اسكات من يعارضهم أو يقف فى طريقهم بمن فيهم الوزراء، وأصبحت بالتالى تسيطر على الحياة العامة من خلال أساليب الفساد والرشوة والاختلاسات، على أن آخر جوانب خطورتهم هو سيطرتهم على قطاع البترول، وهو القطاع الذى كان قبل الانهيار السوفيتى من أكثر مصادر الدخل، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ الذى بلغ ٥٠٪ فى إنتاج البترول، فان روسيا مازالت تنتج بترولا أكثر من أى دولة فى العالم، فيما عدا الولايات المتحدة والسعودية، وعلى هذا فان هذه المجموعة من ملوك المال تتحكم فى الكثير من إمدادات العالم من البترول ومن ثم فإن خطورتها وخطوة أساليبها لم تعد تهدد الاقتصاد والحياة الروسية فحسب وكما هو مصدر قلق للدوائر الاقتصادية العالية وأصبح ينظر إليهم باعتبارهم مجموعات شبه إجرامية تتحدى المعايير والمستويات العالمية للقانون ولذلك أصبحوا موضع تحديات من أجهزة القانون الأمريكية والأوروبية لأدوارهم فى غسيل الأموال وإشاعة الفساد.

فى ضوء هذا أصبح ينظر إلى هذه المجموعة باعتبارها من أكثر التحديات والاختبارات التى تواجه الرئيس الروسى الجديد إذا كا حقا يريد توفير المقومات الحقيقية لاستعادة روسيا لقوتها، وبناء اقتصاد ومجتمع صحى يقوم على احترام القضاء وحكم القانون. ويلاحظ المراقبون انه على مدى العام الماضى منذ تولى بوتين فانه يبدو جادا فى مواجهه هذين التحديين، فقد حذر حكام المناطق من انه «سوف ينهى حياتهم السياسيه» ان هم حاولوا الخروج عن سياسات السلطه المركزيه فى موسكو أو تحديها، كذلك وقف بصرامه امام عدد من ملوكى المال وأمر السلطات بملاحقتهم والتحقيق معهم.

العلاقات الأمريكية الروسية: جدول أعمال جديد أم قديم؟

يقف وراء اجتماع القمة بين الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، والروسى فلاديمير بوتين سجلا طويلا وحافلا من اجتماعات القمة سواء خلال العهد السوفيتى أو ورثيته روسيا الاتحادية. وتعكس لقاءات القمة هذه - خاصة خلال العهد السوفيتى - وفى مراحلها المختلفة ليس فقط طبيعة ومضمون وقضايا العلاقات بين القوتين، إنما كذلك حالة الوضع الدولى وقواعد علاقاته. ونستطيع أن نميز فى هذا السجل من لقاءات القمة عدة مراحل رئيسية تمثل كلا مثل نمطا من العلاقات والقضايا. فقد جرت لقاءت قمة طهران عام ١٩٤٣، وبوتسدام، ويالتا ١٩٤٥ والحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها ومع مقدمات انتصار الحلفاء، وكذلك كان جوهر هذه اللقاءت النظر فى ترتيبات ما بعد الحرب وخاصة فى القارة الأوربية وتحديداً فى جزئها الشرقى وهو ما كان جوهر قمه يالتا ومداولاتها وتفاهمتها. أما المرحلة الثانية فهى التى توافقت مع بروز الحرب الباردة، ووضوح معالمها وتأسيس تحالفاتها وبدأ سياق التسلح وشهدت لقاء قمة جنيف عام ١٩٥٥، وقمة باريس المجهضه عام ١٩٦٠، ثم القمة جمعت بين كنيدى وخروتشوف فى فينا عام ١٩٦١، وكانت هذه اللقاءات تمثل المحاولات الأولى لتنظيم خطوط المواجهة بين القوتين ولكنها لم تسفر عن نتائج حقيقية بل أن لقاء كنيدى وخروتشوف أعقبه أخطر مواجهة وهى أزمة الصواريخ الكوبيه عام ١٩٦٢. أما المرحلة الثالثه فهى يطلق عليها بحق عصر مؤتمرات القمة الأمريكية السوفيتية وشهدت جهدا جادا لنقل علاقات القوتين من المواجهة إل التفاوض وتمثلت فى إجتماعات قمة موسكو عام ١٩٧٢، وواشنطون

عام ١٩٧٣، وموسكو ١٩٧٤. ويندرج ضمن هذا النمط من لقاءات القمة لقاء قمة كارتر وبرجنيف فى فينا عام ١٩٧٩ وأثمرت اتفاقية سولت الثانية والتى كانت انجازا وتقدماً حقيقاً. أما المرحلة الرابعة فربما كانت أخطرها باعتبار أنها انتهت إلى التحول الشامل فى علاقات القوتين بل وتفكك الاتحاد السوفيتى وهى المرحلة ارتبطت أساسا بعهد رونالد ريجان فى الولايت المتحدة - ١٩٨١ - ١٩٨٩ - وشهدت فى سنواتها الأولى شبه قطيعه بين القوتين ثم تطورت إلى عقد لقاءات قمة بين ريجان والزعيم السوفيتى الجديد جورباتشوف.

غير أنه قبل أن ننتقل إلى لقاءات القمة أن جرت بعد قيام روسيا الاتحادية، علينا أن نتوقف لكى نتعرف على جوهر القضايا التى كانت موضع اهتمام القمم الأمريكية السوفيتية. فمع تطور سباق التسلح بين القوتين وحول نظمه الجديدة وخاصة الأسلحة الأستراتيجية والنووية إلى مستويات تحمل إمكانيات مدمرة وبعد تجربه أزمة الصواريخ الكوبية التى نقلت احتمال المواجهة النووية من التصور إلى الواقع، توصلت القوتان إلى اتفاقيتين أساسيتين وهما اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية عام ١٩٦٣، واتفاقية منع الانتشار النووى عام ١٩٦٨ وتم التصديق عليها عام ١٩٧٠. ومع إدراك الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفيتى قد حقق مع نهاية الستينيات مستوى التعادل Parity فى القوى الاستراتيجية، أصبح الاستعداد أقوى للدخول فى مفاوضات جادة للحد من الأسلحة الاستراتيجية. ورغم النطاق العريض من القضايا الاقليمية والثنائية التى كانت موضع بحث لقاءات قمة السبعينيات، إلا أن جوهر الاهتمام كان منصبا على التوصل إلى اتفاقيات لترشيد الأسلحة النووية والحد من ترسانات القوتين منها وهو ما انعكس فيما توصلت إليه لقاءات قمة نيكسون وبرجنيف من اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية - سولث ١ - والتى تضمنت اتفاقية الحد من الصواريخ المضادة ABM، والاتفاقية المؤقتة للحد من الأسلحة الهجومية. وقد واصلت إدارة كارتر التركيز على ترشيد العلاقاة النووية وجعلت ذلك من أولوياتها وتوصلت فى ذلك. وفى لقاء كارتر وبرجينيف فى فينا عام ١٩٧٩ إلى اتفاقية سولث الثانية. وعلى الرغم من توقف مفاوضات الحد من التسلح خلال الفترة

الأولى من ولاية رونالد ريجان، إلا أن ولايته الثانية شهدت تجدد هذه الجهود ووصلت فيها إلى مستويات متقدمة خلال لقاءات القمة الأربعة التى عقدت بين ريجان وجورباتشوف في جينف عام ١٩٨٥، وريكيافيكه ١٩٨٦، وقمة واشنطنون فى ديسمبر ١٩٨٧ وحققت انجازا رئيسيا فى التوصل إلى اتفاقية إزالة الصواريخ المتوسطة المدى فى أوربا INF.

وهكذا كان الشاغل الرئيسى للقاءات القمة الأمريكية السوفيتية هو ضبط سباق التسلح النووى بين القوتين، أما بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وحيث لم يعد يمثل التهديد الذى كانت تتصوره فيه الولايات المتحدة، فان ورثيه الاتحاد السوفيتى : روسيا الاتحادية، والجمهوريات السوفيتية السابقة، ظلوا يمتلكون نفس الترسانة النووية التى كان يمتلكها الاتحاد السوفيتى، بل ربما كانت أكثر خطورة باعتباره ضعف التحكم فيها بسبب الإنهيار السياسى، وغياب السلطة وإمكانية تسربها إلى قوى متطرفة. لذلك انصب الخطاب الأمريكى فى اللقاءات مع رئيس روسيا بوريس يلتسين على التعامل مع هذه الترسانة النووية وعلى إقناع جمهوريات أوكرانيا، وبيلورسيا، وكازخستان على التخلى عن ترسانتها النووية التى ورثتها عن الاتحاد السوفيتى السابق، وكذلك على خلق اجراءات تضمن وضع المواد النووية الروسية تحت رقابة فعالة (خصصت أمريكا ٥ بليون دولار لهذا الهدف). ونتيجة لهذا الجهد الأمريكى فاخر كلينتون فى رسالته الأخيره عن حالة الاتحاد يناير ٢٠٠٠ أن أكثر من ٥٠٠٠ من الأسلحة النووية كان يمتلكها الاتحاد السوفيتى أصبحت غير مجهزة للخدمة الفعلية out of Commission. وارتباطا بالاهتمام الأمريكى بأخطار الانتشار النووى، كان موضوع تعاون روسيا وعلمائها مع إيران وتزويدها بالتكنولوجيا النووية من أبرز الموضوعات فى لقاءات كلينتون ونائبه آل جور مع بوريس يلتسين. ومن ناحية أخرى جاءت السياسة الأمريكية لتوسيع حلف شمال الأطلنطى وضم حلفاء روسيا القدامى إليه لكى تعتبره روسيا تهديداً أمنيا لها، ولكى يزيد من تمسك مؤسساتها العسكرية والقوى السياسية القومية بالابقاء على قدرات روسيا على الردع النووى. ووفقا لبعض التقارير فان عددا من العسكريين الروس الكبار قدموا طلبا

سريا فى بداية عام ١٩٩٧ بإعادة تسليح بعض الصواريخ النووية الروسية وتوجيهها إلى وارسو وبودابست كرمز على عدم رضاء روسيا على توسيع الناتو ومده إلى حدوده.

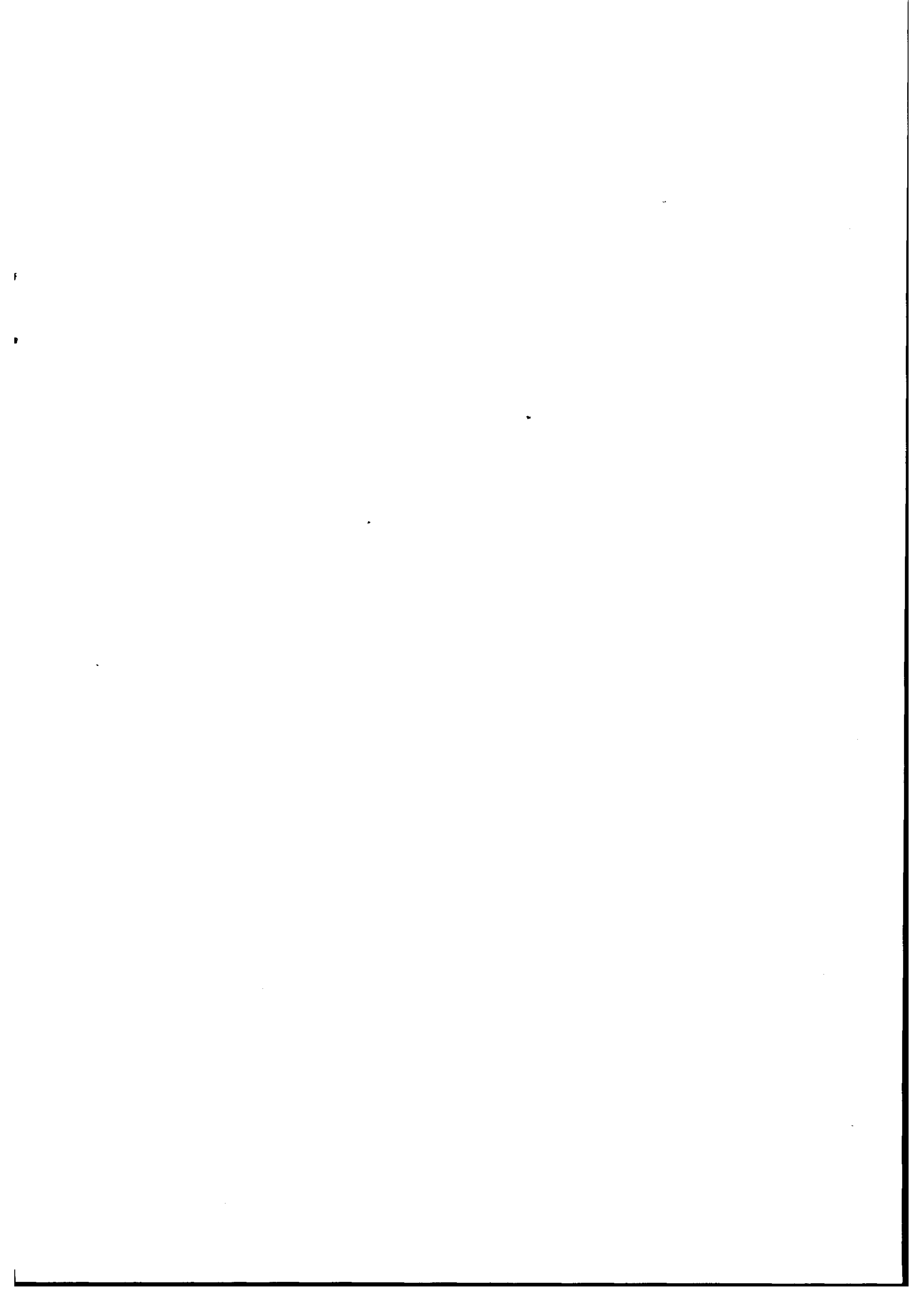
وهكذا يقبل رئيس روسيا الجديد بوتين ووراءه هذا التاريخ الحافل بقضية العلاقات المركزية وهى القوى النووية والاستراتيجية. والواقع أن بوتين، وبعد عدة أيام من تكليفه بمهمام رئاسة الدولة أعاد صياغة نظرية الأمن القومى الروسى والتى جاءت، وأن لم تكن بشكل مباشر، مناهضة للتوسع الأمريكى الأطلسى تجاهها، فقد أكدت النظرية على عزم موسكو على الدفاع عن مكانتها الدولية ومقاومة مشاريع تهدف إلى مزيد من اضعافها وعزلها، وقدمت العقيدة العسكرية الجديدة ردا شاملا على المخاطر التى تهدد روسيا ابتداء من التطاول على أراضى روسيه وتجاهل مصالح روسيا الأمنية مرورا بخلق بؤر للمنازعات على مقربة من حدود روسيا وحلفائها وتوسيع أحلاف عسكرية بطريقة تمس أمنها، كما تضمنت العقيدة العسكرية مفهوما موسعا لوظيفة السلاح النووى. غير أن بوتين وبعد انتخابه وتوليه الرئاسة بدأ عهده بخطوتين إيجابيتين كانت الأولى حصوله على تصديق مجلس الدوما على معاهدة سولت ٢ (وأن تقضى بتخفيض الترسانة النووية لكلا القوتين من ٦,٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ رأس نووى بحلول عام ٢٠٠٧) وكان مجلس الدوما قد أوقف التصديق على هذه المعاهدة على مدى السنوات الأربعة الماضية بسبب موقف الولايات المتحدة فى العراق، والبوسنة، وكوسوفو، أما الخطوة الثانية فكانت التصديق أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبعد هاتين الخطوتين اعتبر وزير خارجية روسيا إيجور ايفانوف أن الكرة الآن أصبحت فى الملعب الأمريكى (مقالة المهم فى الهيرالد تربيون فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٠) وقال في رده على المشروع الأمريكى لنظام الدفاع ضد الصواريخ National Missile Defemse Act، والذى تصوره الإدارة الأمريكية بأنه ضرورى للأمن الأمريكى ضد ما قد يتهددها من أخطار الدولة «المارقة» والعمليات الإرهابية (وهو التصور الذي عقب عليه بريماكوف رئيس وزراء روسيا السابق بأن الولايات المتحدة تتصرف كمن يريد استخدام المدفع لاصطياد الباعوضة)، أما

ايفانوف فقد أعتبر أن البرنامج الأمريكى يشمل أهدافا أوسع من ذلك وأنه، فى المنظور الروسى، ثمة علاقة وثيقة بين اتفاقية الصواريخ المضادة الموقعة عام ١٩٧٢، والتى يعتبر المشروع الأمريكى الجديد خرقا لها، وبين معاهدة ستارت ٢، وأنه إذا انسحبت الولايات المتحدة من اتفاقية الصواريخ المضادة فلن تظل روسيا ملتزمة بالتزاماتها وفقا لإتفاقيات الحد من التسلح الاستراتيجى فضلا عن تأثير ذلك على إمكانيات التوصل إلى إتفاقيا سولت ٣ (والتى تقترح خفض الرؤوس النووية لكلا القوتين إلى ١٥٠٠ رأس نووية). وقد دفعت هذه الاعتراضات الروسية - مستشار الأمن القومى الأمريكى إيجلبرجر إلى السفر إلى موسكو تمهيداً للقمة لإقناع موسكو بالحجج الأمريكية حول مشروعها الجديد. وتجدر الأشارة إلى أن المشروع الأمريكى لم يثر اعتراضات روسيا فحسب، بل وكذلك حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، فضلا على الصين، واعتبروه تهديدا لنظام منع الانتشار، وخلقا لمعايير أمنية مزدوجة داخل حلف شمال الأطلنطى.

وعلى هذا نستطيع أن نستخلص مع انعقاد قمة أمريكية روسية جديدة وما نتصوره من القضايا الرئيسية التى ستشغلها، أنه رغم تفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاء مواجهات الحرب الباردة، فان الخط الحاكم لعلاقات القوتين سيظل، ومع اختلاف الأيديلوجيات أو إتفاقها، هو المصالح القومية العليا الدائمه ومتطلباتها الأمنية والاستراتيجية، وهى المصالح التى تشكلها فى نهاية الأمر عوامل التاريخ والثقافه والجغرافيا، فضلا عن عامل الكبرياء القومى، وهو العامل الذى جعل هزى كيسنجر ينصح الرئيس الأمريكى وهو مقبل على لقاء رئيس روسيا الجديد بأن يؤكد على أن صوت روسيا سوف يكون مسموعاً وباحترام فى النظام الدولى البازغ.

خامسًا: الكوريتــان:

- هل تقترب الوحده الكوريه؟



هل تقترب الوحدة الكورية؟

بعد خمسون عاماً من تقسيم كوريا فى أعقاب الحربية العالمية الثانية، وخمسة وخمسون عاما على الحرب التى اشتعلت بين شطريها الشمالى والجنوبى، يعقد رئيسا البلدين قمة غير مسبوقة (١٣-١٥ يونيو ٢٠٠٠) تثير عدداً من القضايا التى تذكر بمرحلة الحرب الباردة وبأزماتها التى ساهمت فى ازكائها وما اكتسبته من أبعاد، كما تبرز القضايا التى ظلت عالقة بعد إنتهاء الحرب الباردة واحتمالات الوحدة بين الكوريتين ومعانى ذلك بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية الرئيسية.

وبداءه فقد اشتعلت الحرب بين الكوريتين عام ١٩٥٠ فى وقت بدأت تتبلور فيه علاقات الحرب الباردة ومفاهيم وتصورات كل معسكر عن الآخر وعن أهدافه ونواياه النهائية. وحدثت بوجه خاص بالنسبة للولايات المتحدة فى أعقاب انتصار الشيوعية فى الصين وتحالفها مع الاتحاد السوفيتى، وفى أعقاب بسط الاتحاد السوفيتى نفوذه وأيديلوجيته فى شرق أوربا، ولذلك جاء ما أعتبرته واشنطون غزوا من كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية كتحرك شجع عليه ستالين، وتصوره ترومان على أنه «دليل على أن الشيوعية قد تعدت مرحلة استخدام التخريب لهزيمة الأمم المستقلة وأنها الآن تستعمل الغزو المسلح والحرب» وهكذ كان فهم الولايات المتحدة للحرب فى كوريا لا كحدث موضعى اقليمى له معانيه المحدودة، وإنما على أساس دلالته على النوايا السوفيتية ومخططها لا لحماية أمنها القومى وإنما للغزو الشيوعى الشامل. وبفعل هذا التصور حدث تحول جذرى للسياسة الأمريكية فى الشرق الأقصى وامتدت نظرية ترومان إلى كل آسيا، وأدت إدارة الولايات المتحدة للحرب والوصول بها إلى خطر ٣٨ إلى الزج بالولايات المتحدة فى حرب غير معلنة مع الصين وظل هذا أساس علاقة العداء والخصومة التى استمرت بين واشنطن وبكين على مدى ربع قرن.

ورغم إنتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي الحليف الرئيسي لكوريا الشمالية، إلا أن النظام في بيونج يانج ظل يحتفظ بأيديولوجيته الصارمة وانغلاقه وتوجهاته الخارجية وظل الوضع في شبه الجزيرة الكورية يمثل أكثر النقاط خطوره في العالم، والحدود بين الدولتين اكثفها تسلحا وأكثرها عرضا للاشتعال في أي وقت. غير أن موضع خصوصية النظام في كوريا الشمالية كان في إحتفاظه بترسانته النووية وتطويره لنظم الصواريخ الباليستيه والذى وصل مداه عند اختباره لصاروخ طويل المدى فوق اليابان عام ١٩٩٨ وهذا العامل على وجه التحديد هو الذى جعل كوريا الشمالية في مركز الاهتمام الأمريكي من حيث ما أصبح يشكل الأولوية الأولى للسايسة الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة وهى قضية منع الانتشار النووى وأسلحة الدمار الشامل. ولعل أبلغ مظاهر هذا الاهتمام ومساهمته في تشكيل برامج التسلح الأمريكية هو المشروع الأمريكي لبناء نظام وطنى للدفاع NMD ضد الصواريخ الباليستيه وتبرير واشنطون لهذا البرنامج بأنه حيوى للأمن الأمريكي والدفاع ضد أخطار هجوم بالصواريخ تتعرض له الأراضى الأمريكية ممن تسميه الدول المارقه وفى مقدمتها كوريا الشمالية. ويتلازم مع هذه التصور تدنى الوضع الاقتصادى في كوريا الشمالية واختناقاته ومعاناته من مجاعة ممتدة تجعل انهياره الداخلى ممكنا بتداعيات ذلك الخطيرة اقليميا ودوليا في نظام يمتلك ترسانة نووية ولايمكن التنبؤ بسلوك قادته ومايحيط بهم من غموض.

في ضوء هذه الظروف لم يكن غريبا حالة الاثارة التى أحاطت بلقاء رئيسا الكوريتان، والتوقعات الكبيرة التى ولدها، والترحيب به الذى جعل رئيس كوريا الجنوبية يعتبر أنه بداية فجر جديد وفصل جديد في تاريخ الكوريتين يضع حدا لحقب من العداء وفرصة «لكى نصيغ معا أمة من الدرجة الأولى في القرن الواحد والعشرين». وشبهها بعض المراقبين في المنطقة بانهيار جدار برلين ونتائجه، هذا فضلا عن الترحيب الذى صدر عن الصين واليابان والولايات المتحدة وروسيا. والواقع أننا نستطيع أن نتفهم ردود الفعل تلك في ضوء حالة العداء التى تتطور بين الكوريتين على مايزيد عبر خمسة حقب، والخطورة التى تحيط بهذا الوضع، غير أن تاريخ هذا النزاع وحساسيه وتعقد القضايا التى يتضمنها يجعلنا نتفهم أيضا ماصاحب هذا الترحيب من اعتبار أن لقاء الرئيسين هو مجرد خطوة أولى على طريق طويل وصعب

نحو المصالحه واحتمال الوحدة. فقد أثمر اللقاء عن عدد من الاتفاقات حول جمع شمل العائلات وإطلاق سراح المسجونين، والاتفاق على عدد من البرامج الاقتصادية والثقافية، وامكان انشاء مكاتب تمثيل، وانشاء خط ساخن، والوعد بعدم القيام بعمليات هجومية عسكرية تجاه الآخر، ثم وعد رئيس كوريا الشمالية بزيارة سيول «فى أقرب لحظة ممكنة». ورغم هذا النطاق من الاتفاقات إلا أن البعض قد تشكك فى إمكان تنفيذها مستعيدا اتفاقات مماثلة عقدت عامى ١٩٧٢، ١٩٩٢، إلا أن الفارق بين هذين الاتفاقين والاتفاق الأخير هو أنه حمل توقيع رئيسا البلدين، كذلك لاحظ بعض المراقبين، وخاصة الأمريكيين - خلو الاعلان المشترك من القضايا الشائكه وهى برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية، وإن كان رئيس كوريا الجنوبية قد كتب بعد اللقاء أنه تحدث مع الرئيس الشمالى حول القضايا النووية والصاروخية وقضية القوات الأمريكية المرابطة فى كوريا الجنوبية، وأن الحوار حول هذه الموضوعات كان مفيدا جدا وأنه كان فى مقدوره أن يؤكد أن ثمة أمورا تحمل إمكانيات مضيئة للحل، كذلك كشف الرئيس الجنوبى عن أنه والرئيس الكورى الشمالى توصلا إلى نطاق من الاتفاقات تضمنت «صيغة واسعة من الكونفدرالية» Loose form of Con-federation فى شبه القارة الكورية فى المستقبل وهو مفهوم يتطلب الاحتفاظ بحكومتين للجانبين كما هما الآن وإقامة مؤتمر للوزراء وجميعه والتى يستطيع بها الجانبان معا حل مشكلات خطوة خطوة:

(راجع مقالة إلهام فى الهيرالدتربيون فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٠)

Koreans Are one People and Will Fight no more

إذا كانت هذه هى إحتمالات الوحدة بين الكوريتين، فما هى معانى ذلك بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية ذات المصالح والارتباطات والاهتمامات المتصلة بالوضع الكورى ومستقبله؟ ونعنى بهذه القوى تحديدا : الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان وروسيا. فبالنسبة للولايات المتحدة يثير التطور الجديد عددا من الأسئلة من أهمها وضع ومستقبل الـ ٣٧ ألف جندى أمريكى التى تحتفظ بها فى كوريا الجنوبية، كما تعتبر قضية برنامج الدفاع ضد الصواريخ، والذى يعتمد كما أشرنا أساسا على ماتمثله كوريا الشمالية وبرامجها الصاروخية من تهديد، ومن ثم يتساءل عدد من

المحللين كيف ستبرر الولايات المتحدة استمرارها فى بناء هذا النظام والذى تقدر تكاليفه بـ ٧٠ مليار دولار إذا ما تطور التصالح بين الكوريتين وثبت تغيير كوريا الشمالية لتوجهاتها. وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى تشجيع واشنطون لخطوة التصالح بين الكوريتين بإعلانها عن رفعها لمجموعة من العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوريا الشمالية منذ خمسون عاما ويعنى إنهاء هذه العقوبات السماح لكوريا الشمالية تصدير مواد أولية وسلعا للولايات المتحدة، وفتح خطوط جوية وبحرية بين البلدين، كما سيسمح للشركات الأمريكية بالإستثمار فى الزراعة والمناجم والطرق وللموانىء وبالسفر والسياحة فى الشمال. كما يثير هذا التساؤل عما إذا كانت هذه الخطوات سوف تنتهى بإقامة واشنطون علاقات دبلوماسية مع بيونج يانج مثلما فعلت مع هانوى.

وتقف الصين لأسباب تاريخية وجيوستراتيجية من أكثر القوى الاقليمية اهتماما بالوضع الكورى واحتمالاته وهو مايفسر الترحيب الحماس الذى قابلت به لقاء القمة الكورى الأخير والمحث إلى مساهمتها فى الأعداد له وترتيبه. ولاشك أن الصين يهمها أن تتطور إمكانيات المصالحة بين الكوريتين إلى جلاء القوات الأمريكية المرابطة فى كوريا الجنوبية وبما قد يقود هذا إلى جلاء القوات والقواعد الأمريكية فى اليابان وبشكل تترك يد الصين حره فى منطقتها، كذلك يهم الصين كثيراً أن لايتدهور الوضع الاقتصادى فى كوريا الشمالية وما قد يؤدى إليه من حالة فوضى داخلية وتدفق هجرة جماعية منها إلى الصين.

كذلك تعتبر اليابان من أكثر القوى الاقليمية اهتماماً بالوضع فى شبه الجزيرة الكورية، فتاريخيا كانت تعتبر أن كوريا خنجر موجه نحو اليابان، فحين حكم المغول الصين كانت كوريا نقطة انطلاق لمحاولات فشلت لغزو اليابان، كما حاربت اليابان الصين عام ١٨٩٤، وروسيا عام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ لحماية مصالحه فى كوريا، وقد ضمت اليابان كوريا عام ١٩١٠ وحكمتها بقبضة حديدية فى البداية ثم فقدتها بعد الحرب الثانية، وحين غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية بعد الحرب بتأييد سوفيتى كان هذا بهدف انهاك اليابان، وكان هذا الهدف الكوركى الشمالى ـ السوفيتى المشترك، من الأسباب الرئيسية التي دخلت من أجلها الولايات المتحدة فى الحرب الكورية، وهكذا فإن من الأهداف الرئيسية اليابان فى شبه القارة الكورية بعد أن

تتحقق وحدته أن لاتعود إلى وضعها التاريخي كتابع للصين.

أما روسيا فان خطوات المصالحة بين الكوريتين ما يترتب عليها من حل للقضايا الأمنية مع كوريا الشمالية وخاصة برامجها النووية والصاروخية سوف تستخدمها موسكو فى حججها ازاء الولايات المتحدة حول عدم الحاجة لمشروعها لبناء نظام دفاع ضد الصواريخ وهو ما يسفر الزياة المرتقبة للرئيس الروسى بوتين لكوريا الشمالية.

أما مصر فقد كان من الطبيعى أن ترحب بخطوة المصالحة بين الكوريتين، وحيث كان لها دائما اهتماماتها بتطور العلاقات بينهما. ففى عام ١٩٥٠ امتنع وزير خارجية مصر الدكتور محد صلاح الدين عن التصويت فى الأمم المتحدة عند نظرها تكوين قوة دولية للتدخل فى الحرب الكورية، وربما كان هذا الموقف من البذور الأولى لسياسة الحياد بين كتلت الحرب الباردة، كذلك أيدت مصر دائما الوحدة السلمية بين الكوريتين، وبنت علاقة تعاون مع كوريا الشمالية، وطورت خلال الحقبة الأخيرة علاقاتها مع كوريا الجنوبية الأمر الذى جعل وساطة مصر مطلوبه فى بعض المواقف بين الكوريتين، هذا فضلا عن أن مصر التى تعمل على جعل منطقتها خالية من السلاح النووى لاشك يهمها أن يتحقق ذلك أيضا فى مناطق أخرى وخاصة فى منطقة قلقه ومتوتره مثل شبه القارة الكورية.

واذا أردنا أن نلخص ما توصلت إليه الكوريتان ورؤسائهما من تصور مشترك حول مستقبل علاقاتهم وخطواتهما نحو الوحده واشكالها ومضمونها، فلعلنا لا نجد أفضل من ذلك مما كتبه رئيس كويا الجنوبية **Kim Doe Jung** حول ما توصل إليه من «نجاحات هامه»، فى لقائه التاريخى مع رئيس كوريا الشماليه **Kim Jong il**، وهى النجاحات التى لخصها فى:

١ - أن الشعب الكورى يجب أن يأخذ المبادره على طريق الوحده القوميه، ولكننا كذلك اعترفنا ان الوحده الكامله والتى تتم فى الحال ستكون من الصعب تحقيقها. واتفقنا على أنه بالنسبه للوقت الراهن فان الكوريتان يجب ان يركزا على تحقيق التعايش السلمى والمبادلات، وماكان موضع اهتمام ان الشمال قد سحب مطلبه الدائم بوجوب اقامه حكومه فدراليه مركزيه لكل كوريا لتحقيق الوحده وبدلا من ذلك اقترح الشمال «صيغه واسعه من الفدراليه» **Loose Form of Federation** باعتبارها

صيغه للوحده، واقتراح الشمال الجديد هذا يشبه من صيغه الجنوب حول كومفودراليه تضم الشمال والجنوب لشعب واحد، ونظامين وحكومتين، وهكذا فان اساسا مشتركا قد وضع لكى يبدأ الجانبان التفاوض حول الوحده التاليه.

٢- أن كوريا الشماليه قد وافقت على وجه نظر الجنوب ان القوات الأمريكيه يجب ان تستمر فى بقائها فى شبه القاره الكوريه... وقد كان هذا ابتعادا حادا من مطلب كوريا الشماليه، الذى يعود إلى نصف قرن، عن وجوب انسحاب القوات الامريكيه. وقد كان هذا حقًا اتفاقا هاما لوجهات النظر.

ويلخص رئيس كوريا الجنوبيه أهميه ومغزى الاتصالات التى جرت بين البلدين منذ اجتماع القمة ومغزى هذه الاتصالات بالنسبة لعمليه الوحدة، فاعتبر انه منذ القمة والحوار بين الكوريتين يتقدم على مسارين الأول هو تخفيف التوتر وفى هذا فقد التقى وزيرا الدفاع واتفقا على أن لا تشن حربا اخرى فى شبه الجزيره، وان يتعاونا فى المنطقه المنزوعه السلاح واعاده ربط الخط الحديدى المنقطع بين الكوريتين، أما المسار الثانى فهو التغلب على التقسيم الذى دام لمدة ٥٠ عاما، وعدم الثقه والعداوه بين الجنوب والشمال، ومن أجل هذا، فقد اتفق على تبادلات عديده فى الميادين الثقافيه والاجتماعيه وخاصة فى مجال جمع شمل العلاقات وبالأضافه إلى اعاده ربط الطريق الحديدى، فان طريقا جديدا يجرى انشاؤه يربط البلدين، وحيث سيبنى مجمع صناعى، وقد وقعت الكوريتان اتفاقات حول حمايه الاستثمارات، وتفادى الاذدواج الضريبى وفض المنازعات التجاريه. ولأن كوريا الشماليه لديها قوه عمل ذات مستوى عال ورخيصه، ولديها وفره من الثروه المعدنيه وعوامل جذب سياحى جميله، وبسبب موقعها الجغرافى، فان كوريا الشماليه يمكن أن تكون بوابه لفرص اقتصاديه عظيمه لكل من المناطق المجاوره فى الصين وروسيا ومنغوليا وآسيا الوسطى، وسوف تكون لكل بلدان شرق آسيا مصلحه نشطه فى التجاره والاستثمار فى كوريا الشماليه.

فهل تنبئ هذه «النجاحات الهامة» التى حققها اجتماع قمة رئيسا الكوريتين والخطوات العمليه التى تلت هذا اللقاء، أنها سوف تؤدى إلى إنهاء حاله العداء والخصومه التى قامت على مدى نصف قرن - بين أبناء أمه واحده، وإلى التوصل إلى صيغه للوحده لديها كل امكانيات الاذدهار ليس فقط لشعبها وانما كذلك لشعوب منطقتها كما أوضح بحق الرئيس الكورى الجنوبى؟

سادسًا: قضايا عالميه:

- أسئله عزيبه تضع الهم الكوني في الصداره.
- الطريق الثالث: هل هو لانقاذ الرأسماليه من أزمتها؟
- هل يتعارض اقتصاد السوق مع الديموقراطيه؟
- هل سيكون القرن المقبل أشبه بالقرن التاسع عشر؟
- هل ستكون للأمم المتحده دورا فى القرن الجديد؟
- حوار الثقافات: أصوات من الغرب.
- هل سيساهم العامل الثقافى فى تشكيل العلاقات الدوليه؟
- القرن الجديد تراجع ام تقدم؟

أسئلة عربية تضع الهم الكونى فى الصدارة

منذ تصدع الاتحاد السوفياتى ونهاية نظام الحرب الباردة وماتلاه من تحولات فى البيئة الدولية، والخبراء والمحللون والمؤرخون فى العالم مشغولون برصد وتفسير هذ االذى حدث والبحث عن معالم النظام الجديد وسماته والقوى التى ستشكله. ومن الاسهامات العربية الجادة فى هذا البحث، المشروع الفكرى الذى يتعهده المفكر العربى الأستاذ السيد ياسين فى محاولة لفهم «نص العالم المعقد» والذى تتداخل فيه بطريقة جدلية القوى السياسية والاقتصادية والثقافية التكنولوجيه، وقد بدت أولى ثمار هذا المشروع فى كتابه «الوعى التاريخى والثورة الكونية - حوار الحضارات فى عالم متغير» (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام ١٩٩٥)، والذى حاول فيه تطبيق منهج التحليل الثقافى فى قراءة وتفسير خريطة المجتمع الدولى الجديد، والمعركة الأيديولوجية التى تدور حوله، والقضايا الفكرية التي ستشغله. أما مساهمته الجديدة، فهي فى هذا الكتاب الذى نعرض له (الزمن العربى والمستقبل العالمى. دار المستقبل العربى ١٩٩٨). ونتصور بداية، أن فضيلة هذا العمل الأخير هو قراءة للتحولات فى بنية العالم السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية من حيث تداخلها وتأثيرها على الواقع العربى ومستقبله ومايواجهه من أزمات وتحديات كبرى سوف تحدد مدى استجابته لها وتكيفه معها، بل ومساهمته فى توجيهها.

وينطلق منهج ياسين من مقدمة أو تساؤل أساسى هو «ما كان ممكنا الحديث عن المستقبل العربى بغير أن نضع في اعتبارنا مستقبل المجتمع العالمى»، بل إنه يذهب إلى أن تحديات العالم، ويجمعها فى ست مشاكل رئيسية هى : مخاطر الأحادية الفكرية،

وآفاق التطور السياسى ومشكلات سياسات الثقافة، والتعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية، والتجديد الاقتصادى، ثم العلاقة بين الأنا والآخر، أو بعبارة أخرى مشكلة حوار الحضارات.

ومثلما تثير هذه التحديات أسئلة مشروعة بالنسبة إلى المجتمع العالمى، فإنها تثير الأسئلة نفسها بالنسبة إلى المجتمع العربي خصوصاً فى يتعلق بالتجديد الفكرى. غير أنه إذا كان المجتمع العربى والعالم يلتقيان عند التحديات نفسها، إلا أنهما يفترقان بالنسبة إلى إمكانات التجديد، فبينما تبدو هذه الأمكانات على المستوى العالمى أشبه بالآفاق المفتوحة حيث لاضفافا للتقدم فى المجتمعات الغربية، والثقافية لممارسة الإبداع، فان الانفتاح الفكرى والقدرة على التجديد فى المجتمع العربى أشبه بالنسق المغلق على المستوى الفكرى والسياسى والاقتصادى والثقافى، وبشكل لن يستطيع معه هذا المجتمع مواجهه تحديات القرن المقبل، وهو المأزق الذى يستخلص منه الكاتب «أننا كمجتمع عربى فى حاجة إلى ثورة فكرية تصالح القديم وتغرس بذور الجديد».

ونظرا إلى التداخل الذى يقيمه الكتاب بين التحولات التى تجرى فى العالم وما تثيره من مشاكل وتحديات واسئلة، وبين ما يواجهه الواقع والمستقبل العربى، فقد كان طبيعياً أن يعطى اهتماما مركزيا لظاهرة العولمة وهو اهتمام بتسلسل عبر كل فصول الكتاب، فضلا عن الفصل الثانى الذى خصص لهذه الظاهرة سواء فى تعريفاتها ومفهومها أو فى تجلياتها السياسية والثقافية التى تدور حولها.

وينطلق الكاتب فى هذا الربط من افتراض أساسى، وهو أننا «لسنا بعيدين فى العالم العربى عن تأثيرات الكونية بتجلياتها السياسية التى تتصل بسيادة مبادىء الليبرالية السياسية بما تنطوى عليه من حرية فكرية وتعددية سياسية، والليبراليه الاقتصاديه وما تمثله فيها حرية السوق الذى أصبح هو المبدأ السائد فى الاقتصاد العالمى، والثقافية التى تدعو إلى الاتجاهات والمواقف التى بدت فى العالم العربى من العولمة والتى تدور حول : رفضها بالكامل أو قبولها بغير تحفظات أو الاتجاهات النقدية التى تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة، يستخلص الكاتب أننا مازلنا فى غمار المناقشات الأيديولوجية الرافضة لها بغير دراسة خاصة لقوانينها أو التيارات التى

ترفضها دون تحفظ، إلا أنه يتبين ما يبشر بظهور دراسات جادة رصينة للعولمة وتأثيراتها على العالم العربى والفهم المتعمق لها، وهو الفهم الذى يمكن أن يقود إلى صياغة استراتيجية عربية قومية لا للمواجهة الرافضة رفضا مطلقا، وإنما للتفاعل الخلاق معها. غير أن الكاتب يعلق هذا على شرط أو سؤال رئيسى وهو: «هل تسمح الاراده السياسيه العربيه بهذا»؟ وثمة سؤال رئيسى آخر يرتبط بالعولمة وبأحد تجلياتها الرئيسية وماتنتجه من «ثقافة سياسية كونية» من حيث التبلور والشيوع، للتركيز على الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان وهو : هل سيسير المجتمع العربى - مثلما تفعل مجتمعات شتى - فى مسيرة الانتقال من الشمولية والتسلطية إلى الديموقراطية مع تعدد صورها، أم أن هناك عقبات ستمنعه من هذا التطور اللازم فى عصر العلومة السياسية والاقتصادية والثقافية. غير أن السؤال الأكثر مركزية، والذى تثيره المجادلات بين المفكرين حول العولمة من حيث أنها عملية تديرها ليس فقط قوة كبرى كالولايات المتحدة وانما عدد من الفاعلين : دول وشركات ومؤسسات، فهذا السؤال المحورى هو ما العمل ازاء هذه الظاهرة وكيف التعامل معها والاستجابة لها؟

والواقع أن هذا السؤال ومايفرضه من تحد أمام العالم العربى إنما يتصل بشكل مباشر بما يتجادل حوله المفكرون العرب على مدى سنوات طويلة حول الحاجة إلى مشروع حضارى عربى أو رؤية استراتيجية، تعتمد على ارادة سياسية حاسمة للتغيير وسياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وشكل يرقى إلى مستوى التحدى الراهن الذى تمثله الثورة العلمية والتكنولوجية.

واتساقاً مع الاهتمام الذى يعطيه ياسين فى بحوثه ودراساته للتحولات العالمية للبعد الثقافى والحاجه إلى التجديد أو الإحياء الثقافى، فإنه يبحث فى هذا العمل الجديد فى أزمة الثقافة العربية ويعتبرها أزمة شرعية وأزمة هوية وأزمة عقلانية فى الوقت نفسه، وهى الأزمة التى قادت مناقشات المفكرين العرب حولها إلى مقولة أساسية تذهب إلى موت وانهيار النظام الثقافى العربى الراهن.

فنحن بصدد ولادة نظام ثقافى عربى جديد له سمات تميزه عن النظام العربى القديم، وفى رأى الكاتب أن هذا النظام الجديد يحتاج إلى رؤية تأخذ فى الحسبان

أن هناك «وعياً كونيا» يتشكل، وهو إن كان لن يقضى على الخصوصيات الثقافية والتنوع الثقافى، إلا أنه لابد سيترك طابعه على مسار التاريخ فى كل الدوائر الحضارية فى العالم. وبهذا المعنى يصبح من أهم سمات النظام الثقافى الجديد أهمية فهم الكونية باعتبارها عملية تاريخية لا أرتداد عنها. فهى أشبه بالنهر المتدفق وإن كان هذا لايعنى أخذها بشكل مطلق وإنما بالتفاعل الخلاق معها والمشاركة فى صياغة القيم التى ستواجهها، بحيث لاتنفرد القوى الكبرى فى صياغة النظام العالمى.

ومثل هذا التفاعل الخلاق والمساهمة فى صياغة القيم العالمية الجديدة لن يتحقق إلا من خلال صياغة رؤية مستقبلية تقوم أساساً على بلورة مبادرة حضارية عربية عصرية تستند إلي التراث الزاخر للحضارة العربية الإسلامية وقادر على التفاعل الإنسانى الخلاق مع الحضارة الكونية الآخذه فى التشكل.

ووعياً بدور العلم وتطبيقاته فى التحولات العالمية وإدراكاً لحقيقة أن أى مشروع للنهضة كان للعلم والبحث العلمى مكانة عالية فيه، يخصص الكتاب فصله السادس لمستقبل البحث العلمى فى الوطن العربى فيناقش وضعه من حيث سياساته ومؤسساته والمناخ العلمى، وعلاقته بالأمن القومى العربى والمشكلات التى يطرحها، ومدى إدراك النخب السياسية العربية لأهمية البحث العلمى، ودور العلميين العرب فى تقديم سياسات علمية. كما يستعرض ماانتهت إليه لجان عربية حول تطوير العلوم والتكنولوجيا فى العالم العربى، والبدائل الاستراتيجية أمام تنمية وتطوير البحث العلمى. ويتساءل الباحث وهو يعرض لهذا كله عما إذا كان هناك سياسة علمية عربية قومية، وهل هناك سياسية علمية عربية فى كل بلد عربى على الأقل فى البلدان الأساسية، ويجيب عن هذه الأسئلة تقريبا بالنفى. فالسياسة العلمية القومية غائبة عن الساحة نتيجة لضعف البنية التحتية للبحث العلمى فى البلاد العربية، وضعف ادراك النخبة السياسية العربية للأهمية القصوى لسياسات العلوم والتكنولوجيا فى تحقيق الأمن القومى العربى، والافتقار للارادة السياسية فى التنسيق العلمى.

أما فى ما يتعلق بدور العلميين العرب وما إذا كانوا قد ارتفعوا إلى مستوى التحدى بتقديمهم سياسات علمية قابلة للتنفيذ، فيجيب الباحث بعد مسح لإبداعاتهم فى مجال تخطيط السياسية العلمية والتكنولوجية : «إن العلميين العرب قد ارتفعوا إلى مستوى التحدى وقدموا من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لصناع القرار العرب خطة متكاملة كان يمكن - لو توافرت الارادة السياسية القومية - أن تنقل الوطن العربى فى عقد واحد من موضع علمى مشتت إلى بداية طريق الابداع العلمى والتكنولوجى».

ويختتم الكتاب بالفصلين الثامن والتاسع ويخصصهما للصهيونية ومستقبل الصراع العربى الاسرائيلى. ويتخذ منطلقه فى مواضيع الفصلين من واقعة مرور مئة عام على المشروع الصهيونى وما أثارته من رؤى وتحليلات على الجانبين الاسرائيلى والعربى. وفى تقييم هذا القرن الحافل بالأحداث السياسية الدرامية والحروب الدامية، وبمعنى آخر بالانتصارات الاسرائيلى والانكسارات العربية التى لاتخلوا من لحظات نجاح، يعتمد فى معالجته على الكتابات الرسمية الاسرائيلية، وعلى مساهمات وشهادات المثقفين العرب فى تحديد رؤيتهم للمشروع الصهيونى وإدراكاتهم لنجاحات الصهيونية وإخفاقها، وتقييماتهم للنضال العربى، وهل نجحت الأمة العربية فى التصدى لهذا المشروع أم فشلت. وفى هذا السؤال المحورى يسجل الكاتب أن أغلبية المثقفين العرب كان تقييمهم للنضال العربى ضد الصهيونية سلبياً ورأت فيه سلسلة متتالية من الاخفاقات السياسية والعسكرية، وأن قلة منهم، إن لم تنف الفشل، ركزت على اللحظات المضيئة مثل حرب أكتوبر، والانتفاضة الفلسطينية (ونضيف : المقاومة اللبنانية). فاذا كانت الأغلبية رأت فشل النضال العربى، فما هى أسباب هذا الفشل؟ وماذا عن مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى؟

حول هذين السؤالين المحورين يرصد الكاتب رؤى وتحليلات عدد من المثقفين العرب الذين رأى بعضهم أن المشروع الصهيونى نجح لأنه طبق بفعالية قواعد وأساليب النموذج الغربى الذى ينتمى إليه أصلا، بينما اعتبر فريق آخر أن الفشل

العربى يرجع إلى أنه قنع بقشور التحديث الغربى ولم ينفذ إلى لبابه واكتفى باستيراد الأشكال دون مضامينها. أما عن مستقبل الصراع فقد برزت رؤيتان ركزت الأولى على مستقبل اسرائيل واحتمالاته، وركزت الثانية على مستقبل الوطن العربى من حيث احتمالات التطور السياسى والاجتماعى والعلمى، وطريقة ادارة الصراع، وتهيئة القوى الضرورية له، وتأثير هذا كله على المحصلة النهائية لهذا الصراع التاريخى الممتد.

على أية حا فإننا ازاء عمل يتميز بغزارة مادته وكثافتها الفكرية، وافقه العالمى الواسع، واستيعابه للقوى السياسيه والاقتصادية والثقافية والعلمية التى تحول العالم، ودلالاتها وما تمثله للواقع والمستقبل العربى من تحديات.

الطريق الثالث: هل هو لإنقاذ الرأسمالية من نفسها؟

بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة. وتراجع إن لم يكن اختفاء النموذج الاشتراكى فى الاقتصاد وإدارة المجتمعات على أسس من التخطيط المركزى والملكية الجماعية، سادت النشوه والتفاخر بين إقتصاديين ومؤرخين ورجال سياسة وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من العواصم الغربية خاصة بريطانيا فى عهد رئيسه وزرائها مارجريت تاتشر التى قضت أعوامها الأربعة عشر فى الحكم تثبت وتعمق مفهوم الاقتصاد الحر وتفكك السياسات والبرامج الاجتماعية التى تبنتها حكومات عمالية سابقة واصدار التشريعات لصالح الاقتصاديات ورؤوس الأموال الضخمة، وكان هذا هو نفس النهج الذى اتبعه صديقها الأثير رونالد ريجان خلال سنواته الثمانية فى البيت الأبيض. وهكذا وبعد إنهيار النموذج الاشتراكي، بدا أن الرؤية والنموذج الرأسمالى الغربى قد أصبح واقعا عالميا وبالفعل اتجهت النظم فى كل مكان إلى تحرير وتخصيص اقتصاديها والأخذ بقواعد وأسس اقتصاد السوق.

غير أنه وبعد مرور عقد على ذلك، تحول هذا الشعور بالتباهى والثقة فى الإنتصار النهائى للإقتصاد الرأسمالى وفقاً للنموذج الغربى، وشهد العالم بمختلف مجتمعاته الغنية والفقيرة، المتقدمة والنامية، أزمات مالية ونقدية واختلالات إجتماعية، وظهرت بشكل صارخ عدم المساواة فى الدخول فى الولايات المتحدة وأوربا، وفى الدول الشيوعية السابقة والدول النامية، وفى شرق آسيا التى كان يظن فى قدرتها على النمو القائم على التصدير تعرضت دولها لنكسة أودت بجهود عقود من التنمية. ولعل هذا يفسر أنه مع نهاية العقد ترأس اشتراكيون حكومات ٩ دول من دول الاتحاد الأوربى

الخمسة عشر، وشاركوا، ربما فيما عدا أسبانيا، فى حكومات إئتلافية، وسقط زعيم ألمانى، ارتبط اسمه بتحقيق الوحدة الألمانية وهو هيلموت كول، بفعل معدلات البطالة التى بلغت أربعه ونصف مليون وكان أعلى معدل وصلت إليه بطالة فى ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية، وعلى المستوى الأوربى، بلغت البطالة ١٨ مليون وهو ماجعل رئيس الوزراء الفرنسى الاشتراكى ليونيد جوسبان يقول أن الإنصياع الكامل لقوى السوق سوف يكون فيه النهاية المحققة للحضارة فى أوربا.

غير أن الآثار السلبية التى أفرزها النظام الرأسمالى الجديد لم تكن قاصرة فقط على المستوى الوطنى وما أحدثه من فروق وتؤترات داخل المجتمع الواحد، بل وكذلك على المستوى الكونى بما ظهر من فجوات ضخمة فى مستويات الدخل القومى بين شعوب العالم، فقد بلغ مايملكه ٣٥٨ بليونير، بتجاوز قيمة الدخل القومى لـ ٤٥٪ من سكان العالم يقدرون بـ ٣ ملايين نسمة، ومثلما لاحظ رئيس البنك الدولى أن ثمة ١,٣ بليون نسمة فى العالم يعيشون بدولار واحد فى اليوم، و٣ بلايين ليس لديهم مياه نظيفة أو نظام صرف صحى، ٢ بليون بدون كهرباء، وهو الوضع الذى جعله يحذر من أنه لايمكن الحديث عن ترتيب البيت إذا كانت القرية كلها تحترق، وجعل شوارب رئيس المنتدى الاقتصادى العالمى الذى بروج للعولمة الاقتصادية يحذر فى أحد الاجتماعات الأخيرة للمنتدى من المغالاة فى الهروله نحو عولمة الاقتصاد وعدم تجاهل العواقب الاجتماعية بتطبيق اقتصاديات السوق. ومن المفارقات، التى تظهر عمق الآثار التى ترتبت على العولمه الاقتصاديه، أن رجل اعمال مثل جورج سوارس، الذى حقق البلايين نتيجه اطلاق آليات السوق، يقرر أمام اجتماعات البنك الدولى الأخير فى براج فى سبتمبر ٢٠٠٠: «أنه من مصلحتنا الذاتيه المتنوره التأكد أن الى ان الخاسرين من هذا النظام العالمى، وهم الآن يعدون بالبلايين، يحصلون على فرصه للمشارركه، لماذا؟ لأنه بدون ذلك فأن غير المستفيدين سوى يسخرون قوتهم السياسيه للسيطره على النظام».

هذا الواقع هو الذى دفع الكثيرون إلى.. وصف الرأسمالية الجديد، وإطلاق آليات

السوق دون ضوابط أو قيود تعبير الرأسمالية الطائشة Reckless Capitalism، أو الرأسمالية المتوحشة وادانتها بسبب عجزها عن تحقيق ما وعدت به من كفاءة أعظم ورفاهية اجتماعية.

وهكذا ولدت هذه الآثار السلبية التى أتت بها الرأسمالية الجديدة والاختلالات الاجتماعية التى أحدثتها فى بنية المجتمعات، ولدت إجماعا فى كل مكان على ضرورة الاصلاح وإحداث التوازن فى النظام المالى الوطنى والدولى. غير أنه إذا كان هناك إجماع على ضرورة الأصلاح فان الاختلاف قد نشأ حول وسائله بين المحافظين والليبراليين. فبالنسبة للمحافظين فان المشكلة الرئيسية ليست فى وجود قدر كبير من الليبرالية ولكن المشكلة فى غياب الكثير منها، وبالنسبة لهم فان الدولة مازالت تلعب دوراً واسعاً فى السوق العالمى، فى الوقت الذى لن يتحقق فيه حلم اقتصاد عالمى مزدهر إلا بالإزالة الكاملة للحواجز أمام حركة رأس المال والسلع والاستثمار، وهم يسلمون بأن هذه العملية سوف يصاحبها الآلام، إلا أنه ليس هناك خيار إلا الاستمرار فيها ودفعها إلى الأمام. أما الليبراليين فان الحل على العكس يجب أن يقود بالضروره إلى الدولة النشيطة، وعندهم فقد فقدت الدولة الاراده أكثر مما فقدت القدرة لادارة تداخل الاقتصاد الوطنى مع الاقتصاد العالمى، ومن ثم فان المزيد من القيود وخاصة على تدفق رؤوس الأموال سوف يكون لفائدة المجتمع، ويجادل الليبراليون أكثر من ذلك بأن الدولة تستطيع أن تعيد توزيع أنفاقها حتى يمكنها أن تمول بشكل كامل بل فى توسع برامج دولة الرفاهية، وباختصار فعندهم أن الدولة تملك مجالا كبيرا للحركة والمناورة.

بين هذين المنظورين نشأت فكرة أو فلسفة البديل أو الطريق الثالث، وقد ارتبطت هذه الفلسفة فى صورتها الحديثة بشخصيات أمريكية وأوربية مثل بيل كلينتون وتونى بلير وجوسبان وايرهارد شرودر ورؤساء وزراء إيطاليا والبرتغال. وبدأت مبادراتهم وحديثهم عن الطريق الثالث كايدبلوجيه للمستقبل فى قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، عام ١٩٩٦، ثم فى الندوه التى جمعتهم فى نيبورك عام

١٩٩٨، وفى أثناء انعقاد مؤتمر قمه الالفيه الثالثه فى نيبورك، نشر ثلاثه من رؤساء الوزراء الأوربيين هم: تونى بلير رئيس وزراء ايطاليا، ويم كوك رئيس وزراء هولندا، وجورن برسون رئيس وزراء السويد، أضافه إلى جيرهارد شرودر مستشار المانيا، نشروا مقالا مشتركا إرادوا به أن يعيدوا تأكيد وتذكير بالوثيقة السياسيه التى صدرت عن اجتماع عقدته فى يونيو ٢٠٠٠ فى برلين ١٤ دوله من أوربا والأمريكتين وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا، وهو البيان الذى جمع معا ساسه من يسار الوسط لصياغة ما أسموه «جدول أعمال تقدمى جديد»، وبدأوا مقالهم بالتأكيد، أنهم جميعا يتفهمون امكانات العوله، ولكنهم ايضا ملزمون بعلاج المشكلات الواضحة التى جاءت فى اعقابها، وأوضحوا أنه بالنسبه لهم ثمه ثلاث دعائم للتقدم العالمى:

١- فثمة حاجه لتوسيع قاعده المستفيدين من الاقتصاد الجديد، واذا كان ذلك صحيا اقتصاديا فأنه مهم اقتصاديا كذلك، كما أنه يحتاج لحكومه نشطة لا لكى تقوم بعمل رجال الأعمال ولكن بدلا من ذلك تمكن المواطنين للدخول فى سوق العمل وتطوير مهاراتهم وأقامه المشروعات.

٢- أن ثمه حاجه إلى دعم المجتمع المدنى فهو الضمان ضد الحكومات المتعجرفه وكذلك قوى السوق غير المنظمه، فالقيم الإساسيه يجب أن تكون واضحه: مجتمعا مفتوحا يشمل كل قواه.

٣- الالتزام بميثاق اجتماعى دولى جديد، ففى عالم يتزايد الاعتماد المتبادل فيه فأن اهداف الرفاهيه وتقويه المجتمع المدنى لايكن تحقيقها داخل الدوله القوميه وحدها.

ورغم المساهمات الفكرية التى ظهرت منذ السبعينات ودارت حول بديل ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية، مثل مساهمات عالم الاقتصاد التشيكى أوتاسيك، والاشتراكيون الديموقراطيون السويديون الذين كانوا أكثر الجميع ميلا لاستخدام مصطلح الطريق الثالث بأحد معانيه فى أواخر الثمانينيات بوصفه برنامجا هاما للتحديث، وكذلك مساهمات عالم السياسة الأمريكى سيمون مارتن، ليستر ثورو، على الرغم من هذه المساهمات، يرجع تبلور المفهوم مفكرى لنظريه الطريق الثالث

إلى عالم الاجتماع الانجليزى أنطون جيدنز فى كتابه الذى أصدره عام ١٩٩٨ تحت عنوان :

The Thirdway : The Renewal of Social Democracy".

وهو العمل الذى حاول أن يقدم فيه الأساس النظرى والفلسفى لمفهوم الطريق الثالث والإسهام فى الحوار الدائر حول مستقبل السياسات الديمقراطية الاجتماعية، وهو الحوار الذي أصبح مطلوبا بعد تحلل ما كان سائدا فى البلدان الصناعية حتى أواخر السبعينيات حول الرفاهية الاجتماعية ثم الاعلان عن الافلاس النهائى للماركسية، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي كانت وراء ذلك وأهم من ذلك ما يجب عمله لمواجهة هذه التغيرات. ويبلور جيدنز مفهومه للطريق الثالث باعتباره «الاطار المرجعى للتفكير وصياغة السياسات التى تهدف إلى مواءمة الديموقراطية الاجتماعية فى عالم يتعرض لتغيرات جذرية خلال العقدين أو الثلاث عقق الماضية، فهو إذن طريق ثالث بمعنى أنه محاولة لتجاوز كلا من الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة» (راجع انتونى جيدنز : الطريق الثالث، المجلس الأعلى للثقافة).

غير أن محور مايشغل جيدنز هو التوصل إلى إجابة عما إذا كانت الديمقراطية الاجتماعية يمكن أن تظل حيه ومؤثرة كفلسفة سياسية متميزة وعنده أنه إذا كان للديموقراطية الاجتماعية أن تظل حيه ومؤثره، وأن تزدهر على الصعيدين الأيديلوجى والعملى فان عليها أن تراجع وجهات نظرها المسبقة بصوره اكثر تدقيقاً وشمولاً.

على أية حال فقد تفاوتت ردود الفعل تجاه فلسفة الطريق الثالث تجاه ما ظهر من سلبيات الرأسمالية الجديدة، فحيث وجد فيها البعض «عودة للإشتراكية»، وأعتبر آخرون أنها تمثل محاولة جادة للتوفيق بين دواعى الكفاءة الاقتصادية وترشيد آليات السوق، وبين اعتبارات العدالة الاجتماعية وتوسيع قاعدة الرفاهية الاقتصادية، أعتبرها البعض الآخر تعبير عن أزمه فى العالم الرأسمالى الذى خضع لأكثر مما يجب لنفوذ «الأصولية الرأسمالية»، وذهب البعض إلى أنها لم تذهب أبعد من

إصلاح دولة الرفاهية فى الدول الصناعية المتقدمة، وأن هدفها الأساسى هو حماية وإنقاذ النظام الرأسمالى - وخاصة فى صيغته المعولمه، من أن يحطم نفسه بنفسه. وفى تأصيل أكثر نظر إلى الطريق الثالث باعتباره محاوله للتوفيق بين نقيضين فى أصول الغرب الحضاريه. بين الهيلينيه الاغريقيه التى قامت على تأكيد حريات الفرد وتمجيد التنافس والبطوله، وبين المسيحيه ومثلها العليا التى تحث على رعايه الفقراء ومحبه المحرومين (راجع: الطريق الثالث: محاوله لإحياء دور الدوله. د. محمد إبراهيم منصور، ورقه مقدمه إلى «ندوه الطريق الثالث» معهد الانماد العربى ليبيا ٢٠٠٠).

والواقع أن الرؤية التى ترى فى فلسفه الطريق الثالث محاوله لأنقاذ الرأسماليه من نفسها نستطيع أن نجد لها سوابق تاريخية حين واجه النظام الرأسمالى أزمات داخلية من ركود اقتصادى وتهديد للاستقرار الاجتماعى وافتقار للعدالة الاجتماعية: وقد كانت أحدث هذه السوابق حين تسلم فرانكلين روزفلت البيت الأبيض فى وقت الركود العظيم Great Depression، وتصوره أن تنشيط دور الدولة سوف يخرج الأمة من الأزمة التي تعيشها، بناء على هذا التصور أطلق روفلت ماعرف بالسياسة الجديدة New Deal ودعا «لنظام جديد مصمم لكى يفيد الجمهور الواسع من الفلاحين والعمال ورجال الأعمال»، ورأس أن الهدف هو «استبدال النظام القديم للامتيازات فى أمة تشعر بالإمتعاض الكامل من النظام الحالى للتوزيع»، وهكذا كان الهدف الرئيسى للسياسة الجديدة هو مساعدة الشعب الأمريكى «لكى يحصل على عدالة اجتماعية أوسع». ورغم الهجوم التى تعرض له روزفلت من جانب رجال الأعمال والساسة المحافظين الذين اعتبروا أن برامجه فى تحقيق العمالة والاستثمارات الحكومية فى البنية التحتية والأمن الاجتماعى هو خطوة أولى على طريق دولة اشتراكية، إلا أن روفلت كان واثقا أنه يتصرف لانقاذ الرأسمالية من فشلها، وأن شبكات الأمان التى قدمها لهؤلاء الذين دمر الركود حياتهم إنما هو فى صالح الأمن والاستقرار الاجتماعى، ورد على الذين هاجموه بأن أى نظام إقتصادى ينظر إليه بشكل واسع على أنه غير عادل لايمكن أن يدوم طويلا. وفى الوقت الذى كان روزفلت يختبر سياسته الجديدة، كان جون ماينارد كينز، والذى يحتل فكره مكانا أساسيا فى

مناقشات الطريق الثالث، يطور الدعائم النظريةلدولة الرفاهية الحديثة، ويكتب فى عام ١٩٣٦ فى كتابة «النظرية العامة للتوظف، الفائدة والتصور» «أن الأخطاء البارزة فى المجتمع الاقتصادى الذى نعيش فيه هى فشله فى توفير العمالة الكاملة، وتوزيعه المتحكم غير المتساوى للثروة والدخول»، واعتقد كينز أن هذه الاخطاء ان لم تصحح سوف تؤدى فى النهاية لإنهيار النظم الديموقراطية الرأسمالية وقدم إنهيار جمهورية فيمار مثالا مأسوياً على ذلك.

وفى عام ١٩٤١ صاغ كلا من فرانكلين روزفلت ونستون تشرشل ميثاق الأطلنطى الذى أرسى حجر الأساس للنظام العالمى الجديد الذى كانوا يتصورونه بعد هزيمة هتلر، ووعدوا فيه أن «لكل البلدان والشعوب الحق فى فرصه عمل أكثر، وتقدم اقتصادى وأمن اجتماعى»، كما وعدوا بتحقيق «الحرية من الخوف والحاجة». وكانت فلسفة ميثاق الأطلنطى نابعة من الإيمان أن المحن الاقتصادية هى جوهر عدم الاستقرار السياسى وهو ما أثبتته مآسى الأجيال السابقة فى الحرب الأولى، والثورة الروسية، والحرب الثانية، وإن الركود هو وصفه أكيده للصراع الداخلى والحروب الدولية. بهذا التصور كان واضحا لروزفلت وتشرشل، قاده قلاع الرأسمالية، أن الطريق إلى السلام والرخاء يجب أن يعتمد على استقرار الاقتصاد الداخلى مرتبط بشكل وثيق بالتعاون الدولى، وبهذا التصور وضعوا خطوط نظام ما بعد الحرب الذى سيتطلب، كما كان كينز يطالب، بتدخل الدول لحماية العمال ضد الضربات الصعبه للاقتصاد الدولى، وأنه من أجل منع الدول من تصدير مشكلاتها الاقتصادية فان التعاون الدولى يصبح ضروريا وهذا هو نفس المنطق الذى يستخدمه من يناقشون فلسفه الطريق الثالث اليوم حيث يعتبرون أن سلسلة الأزمات المالية التى تعرض لها الاقتصاد العالمى فى السنوات الأخيرة ثبت أن الحكومات الوطنية إذا عملت كل منها بطريقها الخاصة فانها سوف تصل إلى طريق مسدود، وأن البديل لذلك هو التعاون الدولى الذى يصالح المنطق البارد للعولمة مع الإحساس الأخلاقى بالعداله الاجتماعية.

أو كما أكد الأربعه رأساء وزراء الوريين فى مقالهم المشترك الذى أشرنا إليه فان أتباع المصلحه الذاتيه فى جزء من العالم يمكن أن يكون كارثه لجزء آخر.

الجمهوريون فى أمريكا يجددون أنفسهم:

إذا كنا قد رأينا أن مفهوم الطريق الثالث له أساس فى التاريخ السياسى والاقتصادى الأمريكى خاصه وخلال عهد فرانكفين روزفلت، وأن الرئيس الأمريكى الحالى بيل كلينتون كان أحد الساسه المعاصرين الذين تبنوا مفهوم الطريق الثالث وروجو اله، وجعل وزير خزانته سمرز فى سلسله أخيره من الخطب والمقابلات يرفض ما اسماه «الخيار الزائف» بين الرأسماليه غير المنظمه من ناحيه، وبين الحمائيه والاكتفاء الذاتى من ناحيه أخرى، ويقول أنه أذا ما أردنا اقتصادا أكثر نشاطا، واقتصاد عالمى يضم الجميع حقا فانه ليس هناك خيار من وجود طريق يقع بين هذين التطرفين، إذا كان هذا مفهوما فى الجناح الديمقراطى فى الولايات المتحده قلعه الرأسماليه، ورأس الحربه فى اطلاق العوامه الاقتصاديه، فأنه مما يلفت النظر أن نرى الحزب الجمهورى الأمريكى، قلعه المحافظه فى الحياه السياسيه والاقتصاديه الأمريكيه، يحاول أن يقدم صوره نفسه وقيمه بصوره اكثر انسانيه مما عرف عنه بالتضحيه بالجانب الاجتماعى فى سبيل تأكيد قيم الفرديه، وعوامل السوق. ففى خلال حمله الرئاسه الأمريكيه الأخيره حاول المرشح الجمهورى بوش أن يقدم نفسه باعتبار أنه يمثل فلسفه خاصة أو مجموعه قيم أساسيه Core Values، هى فى الواقع تطويرا للفلسفه المحافظه وفى صيغه اطلق عليها المحافظه الرحيمه. Com Passion-ate Conservatism

فاذا كانت الفلسفه المحافظه التقليدية المحافظه تدعو مثلا إلى خفض الضرائب فان الصيغة الجديدة تحث على مساعده الناس على الادخار، وإذا كان المحافظون التقليديون يركزون على مستويات عاليه من التعلم، فان المحافظه الرحيمه تحرص كذلك على أن لا يتخلف طفل عن التعليم. بهذا المفهوم، أو «الطريق الثالث الجمهورى»، أراد بوش أن يؤكد أنه جمهورى من نوع من مختلف.

والواقع أن هذا الطريق الثالث الجمهورى، أو المحافظه الرحيمه، له تاريخ فكرى

حقيقى فقد اشرف عليه لعده سنوات فى الجامعات ومراكز البحث اثنين من دعاته: مارفن أولاسكى وهو ماركسى سابق بجامعه تكساس فى أوستن، ميرون ماجنت وهو باحث فى معهد مانهاتن بنييورك، غير ان هذا المفهوم قد تقدم بشده فى نهايه التسعينات حيث بدا الحزب الجمهورى أنه يفتقر إلى الأفكار والتحديد الدقيق لمعنى المحافظه، وهكذا فأن المحافظه الرحيمه هى ادانه للتطبيقات المسرفه فى المحافظه فى الثمانينيات، وهى بقبولها كما عبر بوش، أن الحكومه يمكن أن تكون نشطه وفعاله، سيجعل من السهل على الجمهوريين التصويت لسياسات الأنفاق العام التى تحوز على الشعبيه، وهى لهذا قد ساعدت على تحرك الحزب أبعد من رسالته ذات البعد الواحد المعاديه للحكومه. وقد تبنى الكثير من الساسه الجمهوريين هذه الأفكار، باعتبار أنها تساعد بشكل كبير على جذب الناخبين من الاقليات فى بلد متعدد الاجناس، وان يؤكدوا لقطاعات كبيره من الأمريكيين «ان الجمهوريين ليسوا حزب جنكيز خان».

هل يتعارض اقتصاد السوق مع الديمقراطية؟

على مدى الحقبة التى تنقضى، والتى بدأت بالزلزال الذى هز أركان وقواعد وعلاقات القوى الدولية بانهيار الاتحاد السوفيتى، وهى تشهد وتتميز بتسارع وتعمق مجموعة من قوى التغيير التى تمثلت فى اكتمال تحول اقتصاد العالم من اقتصاد دولى inrena rional Econamy إلى اقتصاد عالمى حقا Truely Global Economy، وبروز تأثير العامل الثقافى فى علاقات الأمم، أما قوة التغيير الثالثة التى بدت أوضح تأثيرا فى الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات فهى التسارع غير المسبوق لإنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة وأدواتها، والتى ألغت حدود وحواجز الزمان والمكان.

لذلك لم يكن غريبا أن ينشغل المؤرخون والباحثون بفعل قوى التغيير هذه وبتفاعلاتها وبالتأثيرات التى تحدثها على النظم والأزمات سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات ووحداتها السياسية. ويتناول هذا المقال اجتهادات عدد من المفكرين المصريين والأجانب، فى رصد وتتبع قوى التغيير هذه وتفاعلاتها وتأثيراتها المتبادلة بالتركيز على التأثير المتبادل بين كل من انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية، وسيطرة اقتصاديات السوق من ناحية، وبين الديمقراطية التى شاعت وبرزت كإحدى القيم «المنتصرة» مع انتهاء الحرب الباردة من ناحية أخرى.

هل يوسع الانترنت الديمقراطية أم يعيقها؟

ففى عمله الضخم حقا «الزمن العربى والمستقبل العالمى»:

دار المستقبل العربى، ١٩٩٨، وفى رصده للتحولات التى أحدثتها انتهاء الحرب

الباردة والتيارات والمجادلات الفكرية حول مستقبل العالم فى القرن القادم، توقف الأستاذ السيد ياسين عند إحدى أدوات الثورة التكنولوجية والاتصالية وهى الانترنت وما أحدثته من خلال شبكات الكمبيوتر من خلق مجتمع كونى متكامل له عادات وتقاليد، وبل ولغته الخاصة، وهو المنظور الذى يوحى بأنه يفتح إمكانات وحدود التواصل بين الأفراد والأمم بشكل غير مسبوق، ومن هنا يبدو الانترنت كأداة لتعميق الديمقراطية والمساواة بين البشر. غير أن فحص هذا الافتراض - خاصة من وجهة نظر الجنوب - يوحى ربما بعكس ذلك، فالانترنت باعتبار مايتطلبه من امكانات مادية ومعرفية لن تتوافر إلاّ على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد إلاّ لنخبة قليلة وبشكل يمثل عقبة أمام الاستعمال الواسع لهذه الأداة الاتصالية بكل امكاناتها فى المعرفة الإنسانية، وينتهى بتكريس ماهو قائم فعلا من انفصام بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فى المجتمع الواحد، وتعميق الهوة الطبقية داخله، وإذا كان هذا هو الحال داخل المجتمع الواحد، فإنه لاينبطق أيضا بين المجتمعات الغنية التى يمتلكه أفرادها أدوات الانترنت واستعماله، وبين المجتمعات الفقيرة، وبشكل يعمق الفجوة بين الشمال والجنوب على الأقل فى المدى القصير. ويساهم الأستاذ محمد سيد أحمد (أهرام ٨ أبريل ١٩٩٩) فى الإجابة عما إذا كان من شأن الثورة الاتصالية وأدواتها الإعلامية أن توسع من نطاق الديمقراطية أم تعرضها لمزيد من المآزق والتشوهات.. وينتهى إلى أنه فى عالم يتسم بصور شتى من عدم التكافؤ، فان الأرجح هو أن هذه العلاقة غير المتكافئة سوف تعمق أوجه الخلل فى الممارسة الديمقراطية لاتوسيعها أو تعميقها.

اقتصاديات السوق والديمقراطية هل هما حقا وجهان لعملة واحدة؟.

أما العلاقة بين شيوع وترسخ إقتصاديات السوق والأبعاد التى اكتسبتها محليا وعالميا وبين القيم والممارسة الديمقراطية فيبحثها بالتفصيل مفكر واقتصادى أوربى تولى مسئوليات تنفيذيه كمستشار لرئيس الجمهورية الفرنسية لمدة عشر سنوات، وكرئيس للبنك الأوربي للبناء والتنمية ١٩٩٠ - ١٩٩٣، وهو جاك آتالى Jacque

Attali، حيث يناقش الحدود التى تفرضها اقتصاديات السوق وآلياته على الديمقراطية:

Jacques Attali. "The Crash) of civilization, The Limits of the Market and Democracy" Foreign policy summer 1997, pp. 54 - 63، وهو يبدأ من المقدمة التى شاعت عبر التاريخ بأن كلا من اقتصاد السوق والديمقراطية وجهان لعملة واحدة وأنه يبدو من المستحيل أن يتحقق أحدهما بدون الآخر بل أن كلا منهما يدعم الآخر ويغذيه، فاقتصاد السوق وفقا لهذا التصور الشائع يحتاج إلى الملكية الفردية ورجال الأعما والتجديد وهو ما لايستطيع أن يزدهر دون حرية الفكر والخطابة والحرية التى تقدمها الديمقراطية كذلك يبدأ آتالى من مناقشة الاعتقاد الشائع أن السوق والديمقراطية يجتمعان كى يشكلا آلة دائمة الحركة تدفع بالتقدم الإنسانى، وعلى العكس من ذلك يعتقد آتالى أن هاتين القيمتين فى ذاتهما غير قادرتين فى الواقع على استمرار.ودعم أى حضارة فكلاهما ملىء بعناصر الضعف والثغرات ومن المحتمل وبشكل متزايد أن ينهارا ومالم يسرع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص بالاعتراف بأوجه القصور فى اقتصاد السوق والديمقراطية فان الحضارة الغربية سوف تتفكك بشكل تدريجى.

ثلاثة أوجه قصور:

ويفسر جاكى آتالى تصور هذا بالقول بأنه بينما بدأت الشقوق فى واجهة الحضارة الغربية فى الظهور، فإن إجراء أشعة فحص لأسسها يمكن أن تفصح عن ضعف عميق يمكن أن يؤدى إلى تصدعها بالكامل وأنه إذا أراد الغرب أن يمنع هذه الكارثة فإنه يجب أن يبدأ بالأقرار بأن الزواج بين الديمقراطية واقتصاد السوق يعاني من ثلاثة أوجه قصور أساسية:

١- أن المبادىء التى توجه اقتصاد السوق والديمقراطية لايمكن تطبيقها على الكثير من المجتمع الغربى.

٢- أن هذين المبدأين غالبا مايتناقض أحدهما مع الآخر ومن الأكثر احتمالا أن يتصارعا أكثر مما يتعاونا.

٣- أنهما يحملان داخلهما بذور دمارهما الذاتى.

وتفصيلا لأوجه القصور الثلاثة هذه يذهب آتالى إلى أنه مع كل الحديث عن الأسواق الحرة والمساواة بين الأفراد، فإن الشركات الديمقراطية الغربية يقوم تنظيمها على أساس من الخطط المحددة والتسلسل الهرمى Hiererchies، ويتساءل عما إذا كان ممكنا إجراء استفتاء داخلى حول كل قرار يتخذه وزير أو مسئول، وماذا يمكن القول حول القيم الغربية مما لايمكن تطبيقها على مثل هذه المؤسسات التى هى جوهر النظام الغربى.؟ وعلى المستوى الدولى فان قلة من الدول بما فيها الولايات المتحدة هى التى سترحب بمجتمع دولى تسوده الديمقراطية الحقة، فبالإضافة إلى الوضع فى الأمم المتحدة الذى تتحكم فيه القوى النووية، فإن المؤسسات المالية الدولية إذا كانت قد اتبعت حقا النظام الديمقراطى خلال ماعرف بالمفاوضات السلافية خلال الثمانينات فإن هذا كان من شأنه أن يحدث تغييرا جذريا فى التوزيع العالمى للثروة الذى كان شيشل مصالح الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص.

التناقضات الداخلية:

ويركز آتالى بوجه خاص على التناقضات الداخلية الكامنة Inherent Contradic-tions بين اقتصاد السوق والديمقراطية فيعتبر أنه على عكس الاعتقاد السائد بأنهما يمثلا العمودين التوأمين Twin Pillars للحضارة الغربية فإنه من الأكثر احتمالا أن يقوض أحدهما الآخر أكثر من أن يدعمه، ويقدم فى هذا عددا من الأوجه والطرق التى يتصادمان فيها:

* ففى مجتمع ديمقراطى فإنه فى الوقت الذى يعتبر فيه تنمية الفرد هو الهدف النهائى، فإنه فى اقتصاد السوق يعامل كسلعة يمكن أن يستبق أو ينحى جانبا بسبب الحاجة إلى التعليم الصحيح، والمهارات والصفات البدنية والتنشئة.

* إن اقتصاد السوق يقبل ويدعم عدم المساواة القوية بين الوكلاء الاقتصاديين، بينما تقوم الديمقراطية على الحقوق المتساوية بين المواطنين، وبتجريد بعض الناس من القدرة على تلبية حاجاتهم الاقتصادية الأساسية، فإن اقتصاد السوق يتركهم أقل قدرة على ممارسة حقوقهم السياسية الكاملة ويشتهد فى ذلك بالصفوف المتضخمة للعمال

المتعطلين فى معظم الغرب الذين يستطيعون التصويت ولكنهم بطريقة أخرى يحرمون عمليا من هذا الحق ويجرى اغترابهم.

* أنه فى الوقت الذى يقاوم فيه اقتصاد السوق الطابع المحلى للسلطة - ولايشجع التحالفات بين المشاركين ويشجع الأنانية، فإن الديمقراطية تعتمد على التطابق الواضح للمسئولية السياسية وتحالف المواطنين فى الأحزاب السياسية والاحترام العام للمصير المشترك. وبينما تتطلب الديمقراطيات أحزابا سياسية قادرة على صياغة برامج تقوم على الحلول الوسط بين وجهات نظر الأفراد، يعتمد اقتصاد السوق على القوى والمراكز الفردية المتنافسة.

* إن اقتصاد السوق يخلق عالما من البدو والرحل، فبينما تطبق الديمقراطية فقط على الشعوب والمجتمعات المقيمة غير المرتحلة، وحتى لو كان التوزيع الحر للسلع ورأس المال والأفكار والبشر تدعو إلى تحطيم الحدود القومية، فإن الديمقراطية تحتاج إلى المحافظة على هذه الحدود من أجل فصل الأغراب عن المواطنين الذين لديهم الحق فى التصويت، وتبدو التوترات الذى يحققها هذا التناقض فى الاستياء الشعبى والخوف فى الولايات المتحدة والغرب تجاه التدفق المستمر للعمال الأجانب.

من هذه التناقضات الكامنة بين اقتصاديات السوق والديمقراطية يرى جاكى آتالى نتائج مدمرة : فالأسواق فيها مكان أقل وأقل للعقود والاستثمارات طويلة الأجل، والأجيال متقدمة العمر تهمل مصالح الأجيال الشابة وتطالب بمزايا ومعاشات لن يستطيع أطفالهم أن يوفروها أو يستمروا فيها، وفى السياسة فإن القرارات التى لاتحظى بالشعبية تؤجل إلا مالا نهاية لاعتبارات سياسية آجلة. وبقيادة المديرين والساسة ذوى المهارة المتزايدة على قياس الرأى العام وتفادى المسئولية، فإن المجتمع ينمو وهو غير قادر على التعامل مع التحديات طويلة الأجل.

حين ينتصر اقتصاد السوق :

ويعتبر آتالى أنه بين أوجه القصور التى تعانى منها الحضارة الغربية اليوم، فإن هذا التناقض الداخلى والصراع الكامن بين اقتصاد السوق والديمقراطية هو أكثر خطورة

ذلك أنه حين يتناقض مفهومان فإن أحدهما لابد أن ينتصر ويعلو على الآخر، ويبدو من الواضح أنه عبر العالم كله فإن اقتصاد السوق هو الأكثر ديناميكية من الديمقراطية حيث تدعمه وتسانده قوى أقوى. فالسعى المحموم من أجل المال لتمويل الحملات الانتخابية، وانتشار الفساد والنطاق الواسع للاقتصاد الاجرامى كل هذا علامات على علو اقتصاد السوق على الأخلاقيات الديمقراطية، لذلك فان معانى وتأثيرات انتصار اقتصاد السوق ستكون عميقة، فالأقليات التى تتمتع بالقوة للاستفادة الكاملة من اقتصاد السوق ستسعى للسيطرة الكاملة على مواردها، وسوف تنظر إلى القرارات الجماعية الديمقراطية للأغلبية الفقيرة كأعباء لايمكن التسامح معها، وفقدان المحاكم والمشرعين سلطتهم أمام البنوك والشركات، سوف يؤدى إلى أن صفوه السوق سوق تكون أقوى من صفوة الديمقراطية وتزيد من تقلص جاذبية القطاع العام، وسوف نشهد طبقة جديدة من المتخصصين فى التكنولوجيا المتقدمة والتى ستكون وظيفتهم الأولى هو إنتاج وإيصال المعلومات، وسوف تقع وسائل الإعلام فى أيدى مجموعات مختلفة المصادر تستطيع التحكم فى سلوك المواطنين على نطاق العالم وتعمق شكوكهم حول المسائل السياسية. ويستخلص آتالى من كل هذا أن الديمقراطية سوف تخبو وتضمحل وتحل محلها آليات السوق والفساد وسيكون لدينا نوع من ديكتاتورية السوق المتكتل بدون مؤسسات ديمقراطية تعمل كقوى موازية وموازنة، وسيباع الناتج السياسى ويشترى ويتحكم اقتصاد السوق فى كل عناصر الحياة من البوليس إلى العدالة إلى الصحة حتى الجو الذى نتنفسه، وسيمهد كل هذا الطريق للانتصار النهائى للحقوق الاقتصادية «للشركة» على حقوق الإنسان الفرد. ويتصور آتالى أنه تحت مثل هذه الظروف فإن الحضارة الغربية نفسها لامحالة سوف تنهار، فاضمحلال الولاء القومى، ورفض الصفوة الوطنية ممارسة مسؤلياتهم فى أن يصبحوا قادة سياسيين أو يدفعوا الضرائب، سوف يؤدى إلى الإضعاف المحتوم للدولة القومية وظهور الدولة - المدنية ذات النفوذ وسط محيطات من الاقتصاديات غير الرسمية، وصراعات على الحدود بين الشمال والجنوب للسيطرة على الموارد المادية القليلة، وفى الوقت نفسه فإن كيانات عدوانية مثل الشركات الكبري وفى بعض الأحيان كيانات غير قانونية مثل

المافيا والتجار المخدرات والمتاجرين فى المواد النووية سوف يستغلون اقتصاد السوق وغياب سلطات محلية قوية لتهديد سلامتنا وبقائنا، حتى عقائدنا الدينية وقيمنا الاجتماعية سوف تتصدع أمام سيادة القيم التجارية.

غير أنه إذا كان جاكى آتالى يتوقع مثل هذه التأثيرات على المجتمعات الغربية فإنه يعتبر أن الولايات المتحدة ستكون أكثر تأثرا بمثل هذا السيناريو، فداخليا فإن تقدم ديكتاتورية السوق سوف يهدد ماتتميز به الحضارة الأمريكية من بوتقة تذوب فيها الأجناس المختلفة، وسوف تستبدل ذلك بتجمعات مختلطة تتركز حول مصالحها الذاتية، وخارجيا، فإن مثل هذا السيناريو لايعرض للخطر فقط نطاقا عريضا من المصالح الأمريكية ولكن الأساس الأيديلوجى لمكانتها فى العالم. ومن هنا يتوقع آتالى أن تصدع الحضارة الأمريكية سوف يسبق تصدع الحضارة الغربية. غير أنه إذا كانت الحضارة الغربية والأمريكية تريدان تفادى هذا التوقع فإن هذا فى تقدير آتالى يتطلب الاجابة الأمينة عن عدد من الأسئلة الجوهرية : ماهو النفوذ الحقيقى للمواطنين على القرارات الكبرى واتخاذها؟ ماهو واقع الديمقراطية بين الأمم؟ وهل يمكن التغلب على الفقر من خلال آليات السوق؟. وينتهى آتالى إلى أنه للتصور على اجابات حقيقية لهذه الأسئلة فإن الحضارة الغربية يجب أن تصبح أكثر تواضعا حول قيمها الخاصة وأن تعترف بالحاجة إلى إيجاد حل وسط بين اقتصاد السوق والتخطيط بين آليات صنع القرار الديمقراطية والسلطوية، ويجب استكشاف الطرق لمثل هذا الحل الوسط أكثر من الانغماس فى لغو الانتصار وعالمية القيم والتى هى فى الواقع ليس لها إلا تطبيق محدود حتى فى المجتمعات الغربية، وينصح آتالى الحضارة الغربية فى سعيها لمثل هذا الحل بأن هناك ما تتعلمه من الآخرين، فالحضارات التى تستفيد من العقائد الدينية والأخلاقية الأخرى تبدو أنها تنجح فى الوقت الذى تفشل فيه الحضارة الغربية فى الحفاظ على الكرامة الإنسانية ودعم روح التضامن، وفى صياغة رؤية طويلة الأجل حول أى نوع من العالم نريده فى القرن الواحد والعشرين، وينبه آتالى الغرب إلى أن اختلافه مع بعض الممارسات والتطبيقات الإسلامية فى بعض البلدان لايعنى أن ليس هناك مايتعلمه من المجتمعات الإسلامية.

على أية حال فإن الأفكار التى طرحها جاكى آتالى فى نقد واقع الرأسمالية المعاصرة فى وجهيها التوأمين : اقتصاد السوق، والديمقراطية لاتستمد أهميتها فقط من صدورها عن مفكر ورجل اقتصاد وكمسئول تولى مسئوليات تنفيذيه على مستوى بلاده. والمستوى الأوربى، وانما كذلك لأن ماطرحه نجد صداه على مستوى الفكر الأوربى وعلى مستوى معظم الأحزاب والحكومات الأوربيه، وهو ماتبلور فيما أصبح يعرف بالطريق الثالث وهى الحركة التى تحاول على المستوى النظرى والتطبيقى تصحيح التشوهات التى طغت على سطح المجتمعات الأوربية والأمريكية نتيجة للممارسات الجامحة للرأسمالية. وإذا كان جاكى آتالى قد ركز على تأثير اقتصاد السوق على الديمقراطية وقيمها فان هذا الجانب أيضا يشغل نظرية الطريق الثالث حيث تجعل الإصلاح الديمقراطى من أهداف عملية التجديد التى تحاول ترسيخها (راجع : السيد ياسين، «العوامه والطريق الثالث: دار ميريت للنشر. ١٩٩١)، ومحاولة التوازن الذى اختل بين قيمتى الحرية والعدل.

ومع اختلاف الأوضاع ومدى التطور فى النظام السياسى والاقتصادى بيننا وبين النظم الأوربية، إلا أن هذا النقاش الفكرى الواسع لاينفصل عن اهتماماتنا الداخلية خاصة ونحن على أبواب الطريق سواء فيما يتعلق بتطبيق نظام السوق وآلياته أو فى البناء الديمقراطى ومؤسساته، فلعل الخبرة الفكرية والعملية التى يعكسها النقاش الغربى تصوب خطواتنا وتنبهنا إلى ما بدأ يظهر لدينا بالفعل من تشوهات مماثلة.

هل سيكون للأمم المتحده دورا فى القرن الجديد؟

مثلما كانت منظمة الأمم المتحدة ومبادئها، وما صاغه ميثاقها من أهداف بعد انقضاء فترة الحرب العالمية الثانية تجعل منها أداة المجتمع الدولى فى صيانة السلم والأمن الدوليين،، وأداته فى تسوية ما قد يثور من منازعات دولية، مثلما كانت المنظمة الدولية بهذا المعنى ضحية الحرب الباردة، وصراعاتها بين القطبين المتنافسين واستقطابهما للحياة الدولية، وتسرب هذا التنافس على النفوذ والمكانة فى العالم إلى جميع مناطقه وقاراته، وانعكاس هذا على قضاياها وأزماتها، وبالصورة التى بهت بها دور المنظمة الدولية، وأديرت فيه معظم القضايا والمنازعات الإقليمية والدولية، بعيدا عنها وخارج نطاقها، كذلك كانت الأمم المتحدة ضحية تطورات مابعد الحرب الباردة، وخريطة العلاقات الدولية التى نشأت نتيجة للتحول الجذرى الذى شهده النظام الدولى باختفاء أحد قطبى الحرب الباردة، وبروز القطب الآخر، باعتباره القوة الدولية الوحيدة التى لاتنافسها، فى مقومات القوة قوة أخرى أو قوى أخرى مجتمعه، وإزاء هذا الاعتبار تراجعت الآمال التى ازدهرت عقب نهاية الحرب الباردة مباشرة، بأن تستعيد المنظمة الدولية مكانتها ودورها فى المجتمع الدولى، ويستعيد ميثاقها ومبادئه فاعليته فى التعامل مع قضايا السلام والأمن الدوليين، ولم تتحقق تصورات رجال الاستراتيجية الذين تصوروا أن «هذه هى اللحظة» التى يمكن أن تصبح فيها المنظمة الدولية عامل التوازن الجديد فى القوى بعد الاختلال الذى حدث فيه، وأن تملأ الفراغ الذى نشأ، وتكون المقابل لانفراد قوة وحيدة بالحياة الدولية، ذلك أنه وكما شهدت سنوات التسعينيات، شاءت إرادة القوة «المنتصرة» فى الحرب الباردة ألا تشاركها قوة أخرى فى إدارة وتوجيه النظام الدولي الجديد، وارتأت أن هذه هى

مسئولياتها أو «عبئها» الذى يجب أن تتحمله. ومثلما انسحب هذا التصور على القوى الدولية، انسحب كذلك على المنظمة الدولية وعلى ما كان متوقعا منها.

وقد كان من نصيب أو «قدر» السكرتير العام السابق للأمم المتحدة د. بطرس غالى أن ينتخب أمينا عاما فى هذه اللحظة التاريخية، التى يمر بها النظام الدولى وتمر بها المنظمة، وأن تكون سنواته وممارساته اختبارا لهذه المفارقة بين ماكان مأمولا من المنظمة الدولية وإحيائها، وبين الواقع الذى بدأ يفرض نفسه فى صورة الوضع الدولى للقوة الدولية الأعظم المتبقية، وتصوراتها عن نفسها ودورها فى النظام الدولى الجديد، وقد كانت هذه المفارقة فى نهاية الأمر وراء ما انتهت إليه تجربته فى المنظمة بعد الحرب الباردة، ومحاولته أن يستعيد ميراث أحد أسلافه العظام وهو داج همرشولد الذى اصطدم بقوى كبرى هى الاتحاد السوفيتى (راجع مواقفه خلال أزمة الكونجو ١٩٦٠)، واختلفت مع قوتين كبيرتن هما بريطانيا وفرنسا (راجع تعامله مع أزمة السويس ١٩٥٦ - ١٩٥٧)، وحيث كانت دوافعه فى هذه المواقف تأكيد دور المنظمة الدولية والدفاع عن استقلاليتها، إلا أن تصور الأمين العام بطرس غالى وما أراد تحقيقه قد اصطدم بتصور واردة القوة الدولية التى بدأت هيمنتها تترسخ فى الحياة الدولية وقراراتها الكبرى، وأبت أن يشاركها فى هذه الهيمنة «الجنرال» بطرس غالى، كما أسمته القوى المناوئة فى الولايات المتحدة خلال أزمات الصومال والبوسنة، بدور فاعل ومستقل للمنظمة الدولية، وهكذا، كما دلت خبرة التسعينيات، تراجعت من جديد مكانة الأمم المتحدة بل بدت فى بعض الأحيان كأداة لتغطية وتنفيذ سياسات القوة المهيمنة، وجرى فى أحيان أخرى تجاوز المنظمة بل وخططت استراتيجيات لأدوات بديلة للتعامل مع أوضاع وقضايا اقليمية ودولية (راجع الاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلنطى).

غير أنه مما سيحمد للسكرتير العام السابق د. بطرس غالى، أنه لم يستسلم لتهميش دور المنظمة، ذلك أنه إذا كان للأمم المتحدة مبادئها ومقاصدها فيما يتعلق بالقضايا السياسية، فإن لها كذلك بحكم ميثاقها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الأشمل، وهى الأهداف التى حققت فيها المنظمة الدولية ومن

خلال وكالاتها المتخصصة بعض الإنجاز والتقدم، ولهذا اتجه السكرتير العام لهذا الحقل الذى يصعب غلقه على نشاطات المنظمة الدولية، خاصة بعد أن تعمق الادراك بأن العديد من القضايا قد أصبحت قضايا عالمية Global مثل قضايا : البيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمرأة، والأمراض والجريمه، والمخدرات.. الخ. وأن هذا القضايا أصبحت من التعقيد والاتساع والتداخل مايجعل التعامل معها يتعدى حدود أى دولة مهما تكن قوتها، وأنها تحتاج إلى تعاون وتنسيق المجتمع الدولى فى مجموعه.

فى ضوء هذا كانت هذه القضايا هى موضوعات المؤتمرات الدولية، التى نظمتها الأمم المتحدة مؤتمر ريو للبيئة عام ١٩٩٢، ومؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٤، ومؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٩٥، ومؤتمر حقوق الإنسان فى فيينا عام ١٩٩٣، ثم مؤتمر بكين للمرأة عام ١٩٩٨، وقد يتحفظ البعض على فعالية هذه المؤتمرات باعتبار الاستجابة القليلة من المجتمع الدولى لما تطلبته من تعبئة الجهود والإمكانات والموارد المطلوبة، إلا أن هذه المؤتمرات، ومتابعتها، قد جعلت هذه القضايا على جدول الأعمال الدائم للمجتمع الدولى، وعمقت الوعى بالتحديات التى تمثلها بالنسبة للبشرية فى سياق هذا التوجه نحو دور حاضر وفاعل للأم المتحدة فى القضايا البشرية وبمعناها الواسع، نستطيع أن نتصور قمة الألفية الثالثة التى دعا إليها السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان، وأنها متابعة، وعلى نطاق أشمل ومتكامل، لما شرع فيه سلفه من التركيز والاهتمام بالقضايا البشرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنها تنعقد فى مرحلة جديدة فى تاريخ البشرية وحلول ألفية جديدة حافلة بالمخاطر والتحديات والوعود والفرص كذلك. ولعل استعراض الخطوط العريضة للتقرير الذى قدمه السكرتير العام كوفى عنان، حول قمة الألفية الجديدة، يقدم صورة أدق لنطاق والاهتمامات والقضايا التى يجب أن تكون محور نقاشات هذه القمة وما ستخرج به. وينطلق السكرتير العام فى تقريره من تصوره للألفية الجديدة، وقمتها، وما تقدمه لشعوب العالم من فرصة فريدة للتأمل فى مصيرها المشترك، وفى وقت تجد نفسها فيه مرتبطة بعضها بالبعض على نحوم يسبق

له مثيل، وهى لهذا تتطلع إلى قادتها من أجل تبين التحديات التى تنتظرها وكيف ستتصرف حيالها، ويتصور السكرتير العام أن المنظمة الدولية تستطيع أن تساعد على مواجهة هذه التحديات، ولكن بشرط «أن يتقاسم أعضاؤها إحساسا متجددا برسالتهم»، بل أنه يذهب إلى أن هذه فرصة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة، بحيث تحدث فارقا ملموسا فى حياة الشعوب فى القرن الجديد.

ويعرض السكرتير العام فى تقريره للتحديات والمعضلات التى تواجهها البشرية فى الألفية الجديدة، ويأتى فى مقدمة هذه المعضلات، العولمة، وما تتضمنه من مفارقات، فعلى الرغم مما تمثله العولمة فى الوقت الحالى من فوائد واضحة وما توفره من نموع أسرع، ومستويات أعلى للمعيشة وفرص جديدة، فإن هذه الفوائد موزعة بشكل غير متكافىء إلى حد كبير.

ويبرز كوفى عنان قضية الفقر والحاجة للتحرر منه، فحيث شهد نصف القرن الأخير مكاسب اقتصادية لم يسبق لها مثل، إلا أن هناك ١,٢ بليون شخص عليهم أن يعيشوا على الأقل من دولار واحد فى اليوم، وهو يضع هدفا لخفض الفقر فى أنحاء العالم بمقدار النصف، وقبل عام ٢٠١٥، ووسائله وألوياته فى ذلك تحقيق النمو المستمر، وتوفير الفرص للشباب، وتحسين الصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والإرتقاء بمستوى الأحياء العشوائية، وتوفير التكنولوجيا الجديدة للدول النامية «لكى تقفز فوق المراحل الأولى للتنمية».

ومثلما يدعو كوفى عنان للتحرر من الفقر، فهو يدعو كذلك للتحرر من الخوف، ويقصد بذلك الخوف الذى تولده الحروب وأسلحة الدمار الشامل فعلى الرغم من أن الحروب بين الدول أصبحت أقل، فإن الحروب الداخلية قد أودت بحياة ٥ ملايين شخص خلال العقد المنصرم، وشردت أضعاف ذلك العدد من ديارهم، كذلك ألقى شبح أسلحة الدمار الشامل بظلال الخوف على العالم، أما وسائله فى التحرر من الخوف والحروب فهو يحددها فى الوقاية فإذا كانت الصراعات تنشب بشكل أكثر فى البلدان الفقيرة، فإن أفضل سبل منعها هو تعزيز التنمية الاقتصادية السليمة والمتوازنة، وتعزيز حقوق الإنسان

وينبه كوفى عنان إلى الحاجة الملحة لضمان حياة الأجيال المقبلة على كوكب الأرض، كما ينبه إلى قصور الاستجابة لهذه الحاجة الملحة، ولهذا فهو يدعو، وقبل حلول عام ٢٠٠٢، إلى إحياء المناقشة والاعداد للقيام بعمل جاسم فى مجالات : مواجهة تغير المناخ، ومواجهة أزمة المياه، وحماية التربة والحفاظ على الغابات ومصايد الأسماك والتنوع البيولوجى.

وباعتبار أن كل هذه التحديات التى تواجهها البشرية فى ألفيتها الثالثة، ذات طابع عالمى، ومتعدد ومتشابك يحتاج إلى العمل والتنسيق والتعاون الدولى، فإن الأداة الفعالة فى ذلك هى أمم متحدة قوية، وتعزيز الأمم المتحدة يعتمد على الحكومات ورغبتها فى العمل مع الآخرين : القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، والوكالات المتعددة الأطراف، وتعزيز الأمم المتحدة يحتاج كذلك إلى تطويع نفسها لجعلها أكثر كفاءة وأكثر استجابة للواقع الدولى والعمل بكفاءة، ويتأتى ذلك بشكل خاص بإصلاح مجلس الأمن «لكى يحظى بشرعية غير مشكوك فيها».

يضع كوفى عنان فى تقريره إلى القمة، ست قيم مشتركة يعتبرها ذات أهمية خاصة للقرن الجديد. ويدعو مؤتمر قمة الألفية لاتخاد مجموعة من الإجراءات والقرارات بشأنها، وهذه القيم هى : الحرية، والأنصاف والتضامن، والتسامح، واللاعنف، ومراعاة الطبيعة وتقاسم المسئولية.

على أية حال فإن السكرتير العام فى تقريره لقمة الألفية، وعلى الرغم مما قد ورد عليه من ملاحظات خاصة من دول الجنوب، وفى العديد من لقاءاتها، وما سوف يرد عليه خلال القمة من رؤى جديدة للوفود، وإضافات جديدة، فإن التقرير قد رصد التحديات العريضة التى تواجه البشرية فى الألفية الجديدة، وأنه بدعوته لهذه القمة قد وضع المجتمع الدولى، وعلى هذا المستوى، أمام مسئولياته، فقد وضع الدول النامية، أمام مسئولية إقامة حكومات صالحة، وتبنى سياسات رشيدة، وبناء مجتمعات مفتوحة ومشاركة، والارتفاع فوق صراعاتها الضيقة الداخلية وفيما بينها، كما وضع الدول المتقدمة - مجددا وعلى هذا المستوى - أمام مسئولياتها، خاصة تجاه دول الجنوب التى

تمثل ثلثى البشرية، ويتركز فيها معظم الأخطار التى أشار إليها التقرير، ومسئوليتها عن احتياجات ومعوقات التنمية فى هذه الدول، والتى رددتها كثيرا فى اجتماعاتها وفى المنابر الدولية، من حيث الحاجة إلى إقامة نظام اقتصادى عادل ومنصف يراعى اهتمامات وأولويات التنمية فى هذه الدول، ويعالج أسباب ومظاهر الخلل فى تجارتها الدولية، وعبء الديون، والتدفق العكسى لرؤوس الأموال، وماتتعرض له صادراتها من حواجز وقيود جمركية فى الأسواق الدولية، هذا فضلا عن مسئولية الدول المتقدمة ونصيبها فى تلوث البيئة، وممارساتها ومعاييرها المزدوجة فى قضايا مثل حقوق الإنسان والتسلح النووى.

هل يكون القرن المقبل أشبه بالقرن التاسع عشر؟

في أعقاب انقضاء الحرب الباردة بصراعاتها وتهديداتها، وأهم من هذا بالطريقة التى انتهت بها والسقوط المدوى للاتحاد السوفياتى كنظام، ودولة وامبرطورية، سادت حالة من النشوة لدى التحالف الغربى - الأميركى بخروجه «منتصراً» من صراع الحرب الباردة الذى دار على مدى خمسة عقود على الأصعدة الأيديلوجية والعسكرية والسياسية، وكانت ساحته العالم كله بمناطقه وقاراته المختلفة بحثا عن المكانة والنفوذ، وصاحب هذه النشوة ظهور نظريات حول «نهاية التاريخ»، وعن خروج الغرب وقيمه ونظمه السياسية والاقتصادية منتصرا بشكل نهائى وحاسم، وبلا منافس، وتوقع توافق عريض وأهدافاً مشتركة بين القوى الكبرى.

غير أنه سرعان ماتكشف أن الأمر ليس بهذه البساطة، وأن التاريخ لايتوقف أبدا، وأنه قد يعيد أحداثه، ويعيد تحريك قوى كانت كامنة تحت السطح، أو أنه على الأقل يغير اتجاهه ويجد طريقا آخر للتعبير عن اضطراباته.

وما لبث أن ظهر عدد من المفارقات بين التوقعات التى أوحت بها الطريقة التى أنتهت بها الحرب الباردة، وبين ما بدأ بتكشف ويصاحب تفاعلات تشكيل النظام الناشىء الجديد. وجاءت الفيوم التى عكرت السماء التى بدأ أنها قد صفت، من المناطق التى تجاهلتها نظريات نهاية التاريخ، واعتبرت أنها تقع خارجه أو على الأكثر على حواشيه، وهى مناطق العالم الثالث، فكان أول التحديات التى واجهها عالم ما بعد الحرب الباردة حيث أقدم العراق على غزو الكويت بكل معانى هذا الحدث الذى تعدى نطاقه المحلى والاقليمى، كما لم يكن هذا الحدث إلا مؤشرا على سلسلة

الأخطار والتحديات التى تواجه النظام الجديد وقواه «المنتصرة» : الانتشار النووى، والأصوليات الدينية وموجات الهجرة، وتفجر مشاكل الأقليات والحروب الأهلية، وتفكك هياكل دول ومجتمعات عدة.

أما المفارقة التاريخية الأكثر وقعا التى واجهت الغرب بعد خروجه «المنتصر» من الحرب الباردة، فقد ارتبطت بتفاعلات وآثار الانهيارات التى وقعت فى الاتحاد السوفياتى وامبراطوريته الداخلية والخارجية. فنتيجة لانهيار النظام السياسى للحكم السوفياتى وقبضته المركزية، تفككت وحداته وأعلنت جمهورياته الخمسة عشر استقلالها كدول مستقلة، بما يكمن فيها من خلافات حول الحدود، ونزعات عرقية سواء بين هذه الجمهوريات بعضها البعض أو فى داخلها وكذلك وضع الأقليات الروسية فيها.

أما المعانى البعيدة لهذا التفكك، فقد قارنها بعض المؤرخين بتأثير اتفاقية فرساى عام ١٩١٩ بالنسبة لألمانيا بعد الحرب الأولى، مشيرين إلى أن الشعور بالمهانة الذى نجم عن اتفاقيات فرساى كان من العوامل الحاسمة لظهور الاشتراكية القومية فى ألمانيا. ولعل ما يشهده المسرح الروسى حاليا ما يعطى ومصداقية لهذه المقارنة.

وقد أمتدت المخاوف التى بدت من تصدع الاتحاد السوفياتى، إلى أكثر مكوناته خطورة وهى ترسانته النووية وتوزعها على أربع وحدات من كيانه القديم وهى روسيا، وأوكرانيا، وكازاكتسان وروسيا البيضاء، وبدت خطورة مصير هذه الترسانة وسط الانهيار الاقتصادى، والظروف المعيشية لآلاف العلماء والباحثين الذين يديرون ويمتلكون أسرار التكنولوجيا النووية، ومن بروز مخاوف حقيقية من امكان تسرب مواد نووية إلى أيدى قوى تتطلع لبناء قدراتها النووية. ورغم الاجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة والغرب لمواجهة هذا الوضع إلا أنه مازال يشكل تحديا حقيقيا.

وثمة مفارقة أخرى ارتبطت بانهيار الاتحاد السوفياتى، وتمثلت فى التداعيات التى نشأت نتيجة لغياب السيطرة السوفيتيه على بلدان شرق أوروبا وانهيار النظم الاشتراكية فقد أظهرت التطورات أن عملية الانتقال إلى النظام السياسى والاقتصادى

الجديد لم تكن أمرا سهلا حيث ارتبطت بتقلصات عنيفة عبر عنها الزعيم التشيكى فاسلاف هافل بقولهِ «ان مجتمعنا مازال فى حالة صدمة وهو وضع كان يمكن تصوره، ولكن أحداً لم يتوقع أن تكون بهذا العمق، والنظام القديم قد انهار، ولكن النظام الجديد لم يولد بعد، ولسنا متأكدين أى نوع من النظام نريده، وكيف نبنيه، عما إذا كنا نمتلك وسائل وأدوات بنائه» ولعل هذه الحيرة وعدم التأكد من الاتجاه الذى عبر عنه هافل تفسر عودة الأحزاب الشيوعية القديمة وشخصياتها إلى الحكم فى عدد من دول شرق أوروبا رغم الصيغ الجديدة التى قدمت بها نفسها.

وباختصار أصبح من المعضلات أما «المنتصرين» فى الحرب الباردة، كيفية معالجة آثار انهيار الامبرطورية السوفياتية، وكيفية التعامل مع تفاعلاتها وتقلصاتها الداخلية، وكيفية ادخال وريثتها الكبرى وهى روسيا ضمن نظام الأمن الأوروبى حتى لاتتمر عليه من جديد وتتحداه.

غير أن المفارقات التى كشفت عنها تطورات تصدع النظام القديم بالنسبة للقوى التى «انتصرت» فى صراع الحرب الباردة لم تأت فقط من خارجها ومن القوى التى تتفاعل حولها، وانما أتت من داخل القوى التى ستشكل النظام الجديد، ومن طبيعة واتجاه العلاقات بينها، والعوامل التى ستكون أكثر تأثيراً فى صياغة هذا النظام، فعقب تصدع نظام القطبية الثنائية وانسحاب احدى قوتيه الرئسيتين، بدأ نقاش عريض حول : ماهية القوة أو القوى التى ستحكم النظام الدولى الجديد، وكان الافتراض الأول أن الولايات المتحدة الأميركية ستكون هي القطب الأوحد على المسرح الدولى باعتبار ماتمتلكه من تجمع فريد للقوى العسكرية والاقتصادية والعلمية والديبلوماسية والجاذبية الحضارية، وهى القوى التى لاتتوفر مجتمعة لأى دولة أخرى قد تتوفر لها ميزة نسبية على الولايات المتحدة في واحدة من عناصر القوة ولكنها لاتمتلكها مجتمعة. ومن ثم نشأ التصور بأن القرن المقبل سيكون أميركيا كذلك. غير أن هذا الافتراض مالبث أن تعرض للفحص والنقد الذى انتهى إلى أن الولايات المتحدة - وللمفارقة كذلك بفعل إجهاد الحرب الباردة - لم تعد تملك مقومات القوة العالمية المنفردة باعتبار

مجموعة الضغوط الاقتصادية الاجتماعية التى تواجهها داخليا وحجم المصادر والموارد التى تحتاجها لوقف التراجع فى هذه المقومات، وبفعل ظهور قوى منافسة لها من بين حلفائها وحول واحد من أكثر العوامل حسما فى مكونات القوة وهو العامل الاقتصادى.

وعلى هذا تبين أن الولايات المتحدة - رغم ما زالت تملكه من عناصر القوة، إلا أنها لم تعد كافية لكى تقوم بمبادرات عالمية وتتوالى تنفيذها منفردة أو تجبر حلفاءها على الاشتراك معها. وهكذا نشأ الافتراض الثانى بأن عام الغد سوف يحكمه من جديد نظام القطبين، وسوف تشارك فيه الولايات المتحدة هذه المرة أوروبا الغربية، أو اليابان. غير أنه مالبث أن تعرض هذا الافتراض كذلك للفحص والمناقشة تبين أن أوروبا الغربية رغم ما تمتلكه من ميزات حضارية، وقاعدة بشرية وعملية وصناعية يمكن أن تشكل بها قوة دولية مؤثرة، إلا أن ذلك مشروط بتحقيق أوروبا لوحدتها الاقتصادية والسياسية. لكن التطورات منذ ماستريخت أواخر ١٩٩١، وما أظهرته تجربة أوروبا فى يوغوسلافيا من غياب الارادة السياسية الموحدة، قد كشفت عن أن أوروبا مازال أمامها شوط بعيد تقطعه لتحقيق هذه الوحدة.

أما عن افتراض بروز اليابان كقوة ذات وزن ودور قيادى فى العالم، فقد أدى فحص امكانياتها الشاملة إلى أنه رغم ما أصبحت عليه اليابان من قوة اقتصادية عملاقة تقف بها كأكبر دائن فى العالم، ويبدو من الصعب هزيمة أو منافسة شركاتها، فقد تبين أن القوة الاقتصادية اليابانية يرد عليها عدد من القيود تجعل من الصعب أن تمتلك عناصر القوة الشاملة التى تؤهلها لقيادة العالم.

هذا الفحص للإفتراضات التى نشأت حول عالم تحكمه قوة واحدة هى الولايات المتحدة، أو تحكمه قوتان، قاد إلى الأفتراض الثالث وهو أن النظام الجديد سوف يتشكل حول قوى ومجموعات متعددة تتداخل فيها عناصر القوة، يمكن أن يصبح فيه صديق اليوم هو عدو الأمس والعكس، وتصبح فيه التحالفات القديمة مثل حلف الأطلسى غير ذات موضوع، فيما تزداد أهمية الائتلافات المؤقتة حول قضايا مثل

حرب الخليج. وفى هذا الاطار فإن العلاقات بين الأمم سوف تتسم بالغموض، والعالم الذى كان يتكون من «الطيبين والأشرار» سوف يحل محله عالم رمادى وتتحول فيه علاقات القوى الرئيسية إلى خليط ردىء من التعاون والتنافس. وحالة العلاقات بين القوى التى كان يسهل تعريفها، بالحرب الباردة، سوف يصعب التوصل إلى تعريف دقيق لها وتتأتى الصعوبة لا من عدم إمكان التوصل إلى تعريف، وإنما من كثرة وتعدد مايمكن أن تتصف به من «حروب باردة جديدة».

حوار الثقافات : أصوات من الغرب

يطرح مفهوم «حوار الثقافات» أو «حوار الحضارات» باعتباره الرد والمقابل لمفهوم «صدام الحضارات» وهو المفهوم الذى تجدد وطفى على سطح الحياة الثقافية والفكرية والسياسية فى العالم مع بداية التسعينيات من القرن العشرين حين انتهت المواجهة الكبرى الأيديولوجية والسياسية والعسكرية بين الغرب والشرق، واختفت صورة العدو كما تمثلت فى الاتحاد السوفيتى وبدأت دوائر معينة فى الولات المتحدة والغرب تبحث عن عدو جديد تمثلته فى الإسلام وقدمته كعقيدة محاربة، وفى منتصف التسعينيات جاء المؤرخ وعالم السياسة الأمريكى صمويل هنتجتون لكى يقدم الأساس النظرى لهذا التيار بنظريته حول «صدام الحضارات» والتى انتهى فيها إلى أنه مع نهاية الحرب الباردة فان العالم سوف يتشكل بدرجة كبيرة نتيجة للتفاعل بين سبع أو ثمانى حضارات كبيرة، منها الحضارة الإسلامية، وأن أكثر الصراعات أهمية للمستقبل سوف تحدث على الخطوط الحضارية الفاصلة التى تفصل هذه الحضارات بعضها عن بعض.

فى ضوء هذا لم يعد مفهوم حوار الثقافات مقابل تصادمها مجرد جدل فكرى أو أكاديمى وإنما أصبح أحد محاور النقاش حول التحولات التى تحدث فى العالم وأصبح البعد الثقافى فى الولايات المتحدة بين الأمم، كما أوضح مفكرنا الأستاذ السيد يسين، مدخلا أساسيا لفهم وتفسير هذه التحولات لذلك كان اختيار جيدا عندما دعا المجلس المصرى للشئون الخارجية بالتعاون مع مكتبه مبارك السيد **Wofgang Thierse** رئيس البرلمان الألمانى خلال زيارته الأخيرة لمصر لكى يتحدث عن «حوار الثقافات»، وقد

جاء هذا الحديث لكى يعكس تفهما إيجابيا وبناء للعلاقات والتفاعل بين الثقافات ومكانها من ظاهرة العولمة وماتحدثه من تقارب بين البشر وصلات بين ثقافاتهم المختلفة وتحتم عليهم أن ينظروا فى مرايا الآخر لإثراء ثروتهم الثقافية.

وقد بدأ الضيف الألمانى بتفنيد نظرية هنتجتون عن صدام الحضارات ويعتبرها تهديداً للسلام وتنبؤا يقدم فهما خاطئا فى الأساس للعلاقات بين الثقافات المختلفة واستمرار للتكفير وفقا لعالم القطبية الثنائية حين تصور كل جانب الآخر كعدو وهو بهذا الشكل يستبدل المواجهة القديمة بين الشرق والغرب بانقسام جديد بين الاسلام والمسيحية. وعند الضيف الألمانى وعلى عكس مفهوم هنتجتون فإن لقاء الحضارات لايمثل التهديد الرئيسى للقرن الحادى والعشرين فالتنوع الثقافى وثروة العالم الحضارية الضخمة، والتبادل الثقافى وتوسيع أفاقنا الثقافية والروحية، كل هذا يقوى معرفتنا وإمكانياتنا خاصة في عصر العولمة وجانبها الإيجابى فيما تقدمه من فرصة فريده لدعم التعايش السلمى والتعاون وانماء الحوار والتفاهم وبشكل خاص الوصول إلى حلول مشتركة للمشكلات العالمية ويخطىء الضيف الألمانى نظرية هنتجتون وغيره الذين يتجاهلون حقيقة أنه ليس هناك سلام واحد، والتقليل من الأوجه المتعددة لهذه الديانة العالمية العظيمة وحصرها فى وجهها الأصولى وبشكل يتجاهل التنوع الثقافى والتاريخى للمنطقة العربية وكذلك المنطقة الآسيوية والباسيفيك، كما يخطىء هؤلاء الأوروبيون الذين حين يستمعون كلمة الإسلام يتذكرون أولا وأخيرا بلدانا تشهد حروبا أهلية مثل الجزائر وأندونيسيا، ويعجزون عن أن يتذكروا الاستقرار الذى يسود دولا إسلامية أخرى وتحديدا ماتقدمه الصيغة الحديثة المتفتحة للإسلام فى مصر والتى تثبت قوة وإمكانيات الحضارة الإسلامية التى هى عامل مهم للاستقرار فى المنطقة كلها. ويستخلص رئيس البرلمان الألمانى أن الاتجاه المنتشر في الولايات المتحدة والغرب والذى يساوى بين الإسلام وبين التطرف الدينى إنما هو إتجاه مضلل ومرجعه كامن فى وسائل الإعلام الحديثة والتى تركز على الأخبار السيئة أكثر من تتبع الصور المضيئة، ولهذا فهو يدعو إلى ألا نسمح لمظاهر التطرف الدينى أن تسيطر على عناوين الأخبار، وهو فى هذا يحمل الدولة الإسلامية الحديثة مهمة ضمان تقديم

الصورة الدقيقة والمعتدلة للإسلام إلى العالم. وفى سياق موضوعه يتعرض الضيف الألمانى إلى صراع الشرق الأوسط ويعتبر أنه، بالنظر إليه على أنه.. يجرى فى منطقة شهدت مولد ثلاث ديانات كذلك، فان الصراع يكتسب بعدا ثقافيا مهما الأمر الذى يجعله يعتقد أنه لن تكون هناك عملية سلام ناجحة بدون تسامح ثقافى الذى يمكن أن ينمو من وعى قومى بالركائز الأساسية التى تشترك فيها هذه الديانات، وأن الاستعداد للحوار هو الشرط الأول لسلام دائم، وفى سياق أوسع يقدم «عملية برشلونة» كوسيلة للنظر إلى الأمام وبناء علاقات بين منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبى وبين الدول المتوسطية نفسها، وأن اهتمامات العملية هى السلام والديمقراطية ومحاربة الارهاب ورعاية حقوق الانسان وحماية البيئة وبشكل خاص الحوار الدائم المتبادل.

ويذكر حديث رئيس البرلمان الألمانى ورؤيته لحوار الثقافات بمساهمات رجل دولة ومفكر ألمانى آخر فى هذا الموضوع والتى كان آخرها حديث أدلى به، وهو مازال رئيسا للجمهورية، البروفيسور د. روما هيرتسوج إلى صحيفة فرانكفورتر الجيماينى الألمانية فى ٣٠ أبريل ١٩٩٩، فى هذا الحديث يذكرنا البروفيسور هبرتسوج بأنه إذا تحدثنا اليوم عن حوار الحضارات وطالبنا به فانه يجب أن نضع فى اعتبارنا التاريخ الطويل لكل حضارة وأن كل شخص ينتمى إلى هذه الحضارة من تأثر بالغ التأثر وبشكل يمس صميم عواطفه بتطورات وتحولات موروثة تعود إلى عدة قرون من الزمن وتتحكم فى تصوراته وتجاربه فى الحياة، ولهذا فهو ينبه إلى الطابع البطىء الذى يمكن أن يأخذه هذا الحوار وضرورة التحلى بالصبر وقدر كبير من الواقعيه. ولذلك، وباعتبار أن هذا المشروع بعيد المدى، فانه يجب الدخول فى هذا الحوار فى أقرب وقت الأمر الذى يشجع عليه تزايد الاتصالات وماحدث من عمليات تكامل بين دول العالم عن طريق الاتصالات الدولية والهجرة والعلاقات الاقتصادية المتبادلة. ورغم الطابع البطىء الذى ينبه إليه والذى سيتسم به حوار الثقافات فإنه يعبر عن ثقته بأنها ستكلل بالنجاح على المدى البعيد ويعتمد فى هذه الثقة على كون الحضارة ليست فقط وسيلة لبناء الهوية وبالتالى أبراز الاختلاف عن الغير وإنما هى أيضا وسيلة

للتعامل مع من نعيش معهم فى هذا العالم. ويتعرض البروفيسور هريتسوج لمفهومى «الغرب» «والاسلام» ويعتبرهما مفهومين يكتنفهما الغموض وعدم التناسق، فالأمر عنده هنا لايتعلق بصراع دينى بالمعنى الضيق والصراع بين مناطق العالم وإنما يتعلق أساسا بالخلافات بين الحضارات بمعنى أوسع يشمل العقليات وأنماط الحياة والثقافات السياسية والنظم الاقتصادية وحتى نستطيع الحيلولة دون تحول هذه الخلافات إلى صراعات يتعين علينا فى البداية أن نكف عن التصور القائل بأن كل طرف من هذين الطرفين يشكل كتلة موحدة فى ذاته، فأوروبا تشكل تنوعا كبيرا فى طرق التفكير وأنماط الحياة ولاقتناعات السياسية، والعالم الإسلامى يشمل أيضا كيانا زاخرا بالتنوع لما يشمله من مختلف البلدان والمناطق والاتجاهات والمدارس، وهو تنوع طبيعى مع تاريخ عمره ١٤٠٠ عام وعدد سكان يبلغ ١,١ مليار. والجهل بهذه الحقائق عن كل طرف لدى الآخر هو الذى يجعل من الصعب تكوين صورة عن الآخر تتسم بالنزاهة. ويعبر البروفيسور هيرتسوج عن سعادته بالأصوات التى ترتفع فى العالم الإسلامى وتشاركه نفس الاهتمام بأن يقدم كل طرف ثقافته بشكل موضوعى وفى نفس الوقت فهم الثقافة الأخرى واعطاؤها ماتستحقه من تقدير. وفى هذا السياق يؤكد البروفيسور وهيرتسوج أن الغرب فى حاجة اليوم لأن يستعيد من جديد التقاليد الروحية الكبرى النابعة من الإسلام ومساهماته الاجتماعية والحضارية وأن يفرق بينها وبين أعمال الإرهابيين والمتعصبين التى لاتمثل إلا صورة مشوهه عن الإسلام، وهو نفس مايتوقعه من العالم الإسلامى عندما يقوم بعض المتطرفين فى الغرب بارتكاب خيانة فى حق حضارتهم ونشر صورة سلبية لثقافتهم ويستخلص البروفيسور هيرتسوج أنه فى عصر العولمة أصبح الحوار بين الحضارات هو السبيل الوحيد الذى يمكن سلوكه إذ لايوجد بديل له، أما من يتقوقع على نفسه ويبحث عن العزلة فلن يستطيع النجاح فى أى أمر، ولن يستطيع إيقاف التحولات التى تحدث فى العالم بل أنه بهذا التقوقع إنما يتنازل عن الإسهام فى تشكيلها والتحكم فيها.

والواقع أنه عندما نستذكر هذه الأصوات التى تركز وتدعو إلى حوار الثقافات وتركز على القواسم المشتركة بينها، وتميز بين العارض والدخيل فى الديانات وبين

جوهرها الداعى للتسامح والتعايش، وتدرك الاسهامات الحضارية الكبرى للحضارة الإسلامية، نقول أنه من الصعب تذكر هذه الأصوات، خاصة إذا كانت صادرة عن دولة مركزية فى الحضارة الغربية فضلا عن تقاليدها الفكرية والفلسفية مثل ألمانيا دون أن نتذكر شخصيات مثل الأستاذة آنا مارى شيمل التى كرمتها مصر مؤخرا، والتى أسماها مفكرنا الدكتور محمد عمارة الوجه المشرف للاستشراق، والتى بلغت القمة فى الأنصاف للشرق وقضاياه والحب المتصوف لتراث الإسلام، وكان كل ماكتبته من أجل فكره عظيمه هى تحقيق المزيد من التفاهم والسلام بين شعوب العالم وثقافاته وأديانه، وبددت لمجتمعات بلادها العديد من التصورات الغربية الوهمية عن الإسلام (راجع : آنا مارى شيمل ترجمة وتعليق ثابت عيد). كذلك لابد أن نتذكر المستشرقة الألمانية زجريد هونكة وكتابها المهيب «شمس العرب تسطع على الغرب» (والذى نقله إلي عربية رصينة فاروق بيضوى وكمال دسوقى) وأرادت به كما عبرت زن تشكر العرب على فضلهم وجهودهم الحضارية الخالدة فى نمو حضارة الغرب وهو الشكر الذى تقول أنهم حرموا منه طويلا بسبب تعصب دينى أعمى أو جهل أحمق ومن ثم فهى تحث الغرب على أن يوسع من آفاقه التاريخية وأن ينطلق من قيود المعتقدات الدينية السابقة ليطل من وراء العقائد، ومن خلال التسامح والإنسانية على البشر أجمعين.

تلك أصوات عميقة وإنسانية ومنصفة علينا أن نبرزها دائما، وأن نميزها عن الدعوات التى تريد أن تحيى نوازع التعصب القديم وتريد أن يكون القرن الجديد صورة متكررة من القرن الماضى بصراعاته.

هل سيساهم العامل الثقافى فى تشكيل العلاقات الدوليه؟

مع انتهاء الحرب الباردة وما بدا من تراجع العوامل الأمنية والأيديولوجية التى لعبت دورا رئيسيا فى تحديد علاقات الأمم، انتقل الاهتمام والتركيز - بين عوامل أخرى اقتصادية وتكنولوجية - إلى العوامل الثقافية كقوة مؤثرة ودافعة فى الشئون الدولية. وانعكس هذا الاهتمام فى العديد من الدراسات بل والنظريات التى تبحث وتناقش هذا التأثير. وقد بلورت هذه الدراسات أربعة نماذج تتجه كل منها، بدرجة أو بأخرى، إلى تأكيد دور العوامل الثقافية فى صياغة سلوك المجتمعات وصناعة قراراتها وتحديد علاقاتها. ويعتقد النموذج الأول أن العامل الثقافى يلعب دورا حاسما فى تقرير المصير الاقتصادى للأمم والشعوب والأفراد، لأن بعض الثقافات تضمن وتؤمن النجاح أكثر من غيرها. ويدلل هذا النموذج على ذلك بأن القيم والاتجاهات الثقافية هى التى تفسر ظاهرة مثل عدم الاستقرار وعدم المساواة فى أمريكا اللاتينية، كما تفسر «المعجزة» الاقتصادية لمجتمعات مثل تايوان وكوريا، وكذلك الانجازات الاقتصادية لليابان. ويخلص النموذج الثانى إلى أن الأمة هى عبارة عن «نظام ثقافى»، وأن العلاقات الدولية هى فى النهاية تفاعل وتداخل بين نظم ثقافية، ومصلما يعبر انصار هذا النموذج، فانه مما لاشك فيه أن الشعوب والبلدان تتأثر باختلافاتها الثقافية التى تعكس قيمها ونظرتها ومصالحها وعاداتها ومخاوفها وآمالها التاريخية، ولذلك فان انصار هذا النموذج يعتبرون أن الفشل فى تقرير هذه الاختلافات انما يؤدى إلى سوء الفهم وسوء التقدير، وإلى أخطار ضخمة فى الحكم والتقدير. فى ضوء ذلك ينتهى هذا النموذج إلى اعتبار أن النظم، والعقائد، ووجهات النظر الثقافية انما تؤثر بشكل قوى فى الطريقة التى ينظر بها

القادة الوطنيون إلى مشكلات سياسية، وهى التى تقرر غالبا الحلول التى يختارونها للتعامل معها.

ويعتمد النموذج الثالث اساسا على ما قدمه الباحث الأمريكى فوكوياما منذ أن قدم نظريته حول نهاية التاريخ، والتى ذهب فيها إلى أن نهاية الصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب كان انتصارا حاسما ونهائيا لليبرالية السياسية والاقتصادية ، إلا أن تصوره لتأثير العوامل الثقافية فى العلاقات الدولية بدا أكثر وضوحا فى عمله الثانى، وفى بلورة أفكاره التى تضمنها هذا العمل. حيث إنتقد فوكوياما اصحاب نظريات الاقتصاد الكلاسيكى فى تركيزهم على القوانين الاقتصادية واهمالهم دور الثقافة فى صياغة السياسات الاقتصادية ذاتها، ويعتبر مثلا أنه حتى لو قبلنا افتراض ان التوجه الحكيم للتكنوقراط كان مسئولا عن التقدم الآسيوى فانه من الواضح ان هناك اختلافات حادة فى القدرات النسبية للدول فى تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وهى السياسات التى تصنعها العوامل الثقافية مثلما تصنعها طبيعة المؤسسات السياسية، والظروف التاريخية للبلدان المختلفة. ويذهب فوكوياما إلى أن ظاهرة مثل الفساد يتحدد مداها وانتشارها فى ضوء العوامل والقيم الثقافية، فالسياسات الاقتصادية تعمل بشكل أفضل فى المجتمعات ذات التقاليد الطويلة فى الأمانة وكفاءة الخدمة المدنية. كما يرى أن الاتجاه الذى يأخذه مجتمع ما نحو السلطة انما يساعد على تطبيق السياسات الاقتصادية بشكل قد لا يكون ممكنا فى مجتمعات أخرى. ويركز فوكوياما على سمة ثقافية خاصه بما يسميه النشاط الاجتماعى Sociability والثقة الاجتماعية Social trust ويخلص إلى أن رفاهية الأمة وكذلك قدرتها على المنافسة تعتمد على خاصية ثقافية واحدة وسائدة فى «مستوى الثقة المتأصلة فى المجتمع» وبهذا التصور يخلص اصحاب النموذج الثالث إلى أن الثقافة تعمل كبرنامج عمل مهيمن للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وهى بهذا الشكل تمارس نفوذا قويا على سلوك ومستقبل الأمم والدول فى المجتمع الدولى.

أما النموذج الرابع فهو الأكثر طموحا فى تأكيد دور الثقافات، ليس فقط فى حياة الأمم والشعوب بل فى علاقات الحضارات تعاونا أو تصادما. ويعتبر صامويل هنتنجتون أكثر من عبروا عن هذا النموذج من خلال نظريته عن صدام الحضارات وافتراضه «أن المصدر الرئيسى للصراع فى عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون فى المقام الأول أيديولوجيا أو اقتصاديا، ولكن سيكون مصدرا ثقافيا، كما أن الانقسامات الكبرى بين البشر ستكون انقساما ثقافية بالاساس بهذا الشكل يقدم هنتنجتون أكثر النماذج قطعية فى تأكيد دور الثقافات فى العلاقات الدولية، فوفقا لهذا النموذج فان الثقافة هى الاطار المسيطر للعلاقات الدولية والأسس لعمل الدولة والمصدر الرئيسى للصراع فى الشئون الدولية. ويبرر هذا النموذج رأيه بأن الخصائص والاختلافات الثقافية هى أقل الخصائص القابلة للتغيير أو التكيف، ومن ثم فهى أقلها قابلية واستعدادا للمساومة والحلول الوسط فى الخصائص والعلاقات الاقتصادية والسياسية.

بالأضافة إلى هذه النماذج التى ركزت بدرجة أو بأخرى على العوامل الثقافية فى تفسير العلاقات بين المجتمعات والدول، نجد مفكرا عربيا هو الأستاذ السيد ياسين يقترح لفهم التغيرات التى تحدث فى العالم، وفى ضوء القضايا الجديدة التى تواجه النظام الدولى الجديد الذى يجرى تشكيله وهى قضايا تتعلق فى معظمها وتدور حول قيم ونظم وتقاليد ثقافية، يقترح منهج «التحليل الثقافى» والذى يعتمد على أنظمة الأفكار فى نشوئها بعد أن تبين عجز المناهج السياسية والقتصادية السائدة، ليس فقط عن التنبؤ بمصير النظام التقديم إنما ايضا عن تفسير الظواهر المصاحبة لانهياره.

غير أنه فى مقابل هذه النماذج التى تؤكد على دور العامل الثقافى فى العلاقات الدولية، يبرز فكر آخر يعتقد فى تراجع دور الثقافات، وان كان ينبه إلى أن هذا لا يعنى أن الهويات الثقافية سوف ينتهى تأثيرها أو ان تصبح غير ضرورية ولكن سوف يضعف تأثيرها أمام أشكال وصيغ بديلة للولاء سوف تحدث أثرها على المدى

الطويل. ويعتمد هذا التفكير على نظريات وآراء لمفكرين وباحثين من الغرب والشرق يلتقون فى الاتفاق على الدور المسيطر الذى تلعبه الحضارة الغربية بأدواتها العلمية والتكنولوجية، والتى تمثل قوة توحيد تجمع كل المجتمعات البشرية يمكن أن تنتهى كما تصور المؤرخ البريطانى آرنولد توينبى إلى وحدة عالمية وتجمع لثقافات العالم Amalgmatiom of World Culture. ويستشهد هذا التصور بما يقوله المفكر ورجل الدولة التشيكى فاسلاف هافيل من أن «الحضارة الغربية هى الحضارة الأولى فى تاريخ الجنس البشرى، التى تشمل العالم كله وتربط بقوة كل المجتمعات البشرية وتخضعها لمصير واحد» والنتيجة فى تقدير هافيل هى «وحدة الثقافات».

وفى هذا الاتجاه يتحدث كاتب آسيوى آخر (سنغافورى هو Kishore Mebuba-mi، ويعتبر أننا نشهد ظاهرة بازغة غير مسبوقة ألا وهى «اندماج الثقافات الغربية وشرق آسيا فى منطقة آسيا الباسفيك»، ويرى فى هذا الاندماج، وليس مجرد إحياء الامجاد الآسيوية القديمة، ما يفسر النمو المتفجر للباسيفيكى، وما يقدمة من امكانية سلام ورخاء مستمر فى المنطقة ويفصل الباحث فى تصوره بأن مجتمع الباسيفيك سيكون خلقا جديدا تماما، فلن يكون مجتمعا آسيويا كما لن يكون مجتمعا أمريكيا، واذا كانت منطقة الباسيفيك قد برزت باعتبارها أكثر المناطق ديناميكية فى العالم، فلأنها قد اعتمدت على أفضل الممارسات والقيم فى الحضارات الغربية والآسيوية. وإذا ما استمر هذا الاندماج فى العمل فسوف يتولد عنه انفجار خلاق على نطاق لم يعرف من قبل. ويقدم الباحث ما حدث فى اليابان كنموذج لما يمكن أن يحدث على نطاق المنطقة، فثقافيا ظلت اليابان يابانية فى جوهرها، ففى الوقت الذى تم فيه تحديث إدارتها ورجال أعمالها وتكنولوجياتها ظل اليابانيون يحافظون على تقاليدهم اليابانية، فظلوا يتحدثون وينحنون باحترام وتوقير لمن هم أكبر سنا. فالتراث الذى جمع العائلات والمجتمعات الآسيوية معا لم يضعفه التحديث، وعلى هذا فهو يعتبر أن النجاح الاقتصادى الذى حققته اليابان لا يرجع إلى الثقافة اليابانية ولا إلى الأساليب الغربية، ولكنه نتاج الاثنين معا ويجمع بينهما، بل أنه يذهب إلى أنه فى

المدى الطويل سوف يفعل المجتمع الأمريكى نفس ما يفعله اليابانيون من استيعاب أفضل ما فى الحضارة الآسيوية.

والواقع ان الذى انتهى اليه الباحث الأسيوى لا يختلف عما انتهى اليه باحث أمريكى آخر هو Michcal Mazzarr بشأن البديل الذى قدمه للنماذج التى تؤكد على ذاتية وتأثير الخصائص الثقافية للأمم، وهو بديل لا يستبعد هذه الخصائص وانما يجعلها مفتوحة لتأثير ثقافات أخرى، الأمر الذى تنشأ عنه حالة وسط ليست بعيدة عما تصوره أرنولد توينبى عن «حضارة عالمية أو مركب Sgnthesis يضم افضل ما فى الشرق والغرب» واذا كان ناقدو توينبى قد اتهموه باقحام الخيال فى البحث التاريخى، واعتبروه أديبا وفيلسوفا أكثر منه مؤرخا، فقد وصف ناقدو الباحث الآسيوى تصوره عن اندماج الثقافة الغربية واليابانية بأنه وهم أو شبح، وينتمى إلى هذا الاتجاه الناقد الأستاذ هاليدى الذى يذهب إلى أن العالم مليئ بمن يؤكدون على الهويات المشتركة، ولكن هذا ليس الا تعبيرا عن الآمال والأمانى وليس عن الواقع.

القرن الجديد: تقدم أم تراجع؟

في كتابة التنوير الزائف عبر المفكر البارز الدكتور جلال أمين عن ضيقه وسأمه من تكرار الحديث عن القرن المقبل وتوقعه والرهبة منه وعن التخوف من أن تدخله بعض الدول وهي تقف في مكانها، بل وقد تعود أدراجها إلى قرون مضت، ويصف هذا الاتجاه «بالوثنية» وبأن عباده المستقبل قد لاتقل سوءا عن عباده الماضى والي أنه ليس ثمة سبب للاعتقاد بأن القرن الجديد سيكون بالضرورة أفضل من القرن العشرين وبشكل يبرر كل هذه الضجة حوله.

والواقع أن هذا الطرح إنما يجدد الحديث ويذكر بفكرة تاريخية وفلسفية طالما شغلت مكانا مهما في سير الحضارة، وهي فكرة التقدم التي كانت تستند إلى أن العالم يتدرج وينتقل على الدوام من حسن إلى أحسن ويرتقى من منزلة إلى منزلة أرقى، وقد ظلت فكرة التقدم عقيدة ثابتة والقوة الدافعة لكثير من المؤرخين والمفكرين على مدى القرنين الثامن والتاسع عشر وعزز من هذه الفكرة ظهور حضارة علمية صناعية لم يكن لها مثيل في سابق العصور غير أن فكرة التقدم وتركيزها على الجوانب المادية التي تحققت للإنسان ما لبثت أن تعرضت لتساؤلات أخلاقية ومعنوية دارت حول سؤال ملح وهو ما إذا كانت هذه المظاهر المادية تعنى حقا التقدم، وهل أوصل التقدم المادى بكل أدواته الباهرة الإنسان المعاصر لكي يكون بالمعايير الحقيقية للسعادة أسعد حالا وأكثر حكمة من إنسان الحضارات السابقة، وقد استعادت هذه التسؤلات القيم والمعايير اللاأخلاقية التي صاحبت ظاهرة التقدم، والتي لم تستنكر إبادة أهل أمريكا الأصليين واشتراك كل الشعوب الأوروبية المهاجرة إلى العالم الجديد في هذه الجريمة الجماعية وعدم استنكار الظاهر الاستعمارية وما صاحبها من إذلال

للشعوب ونهب أموالها وإهدار كرامتها واقتصار مفهوم حقوق الإنسان على الإنسان الغربى.

وإذا كانت نقطة البداية عند مفكرى عصر الأنوار، الذى شهد ازدهار فكرة التقدم هى تفاؤلهم المسرف بالمستقبل، خاصة حول انتفاء ظاهرة الحروب، إلا أنه ما كاد حبر كتابتهم يجف حتى واجهتهم الحروب النابوليونية، والتى كانت من أعقم ما عرف التاريخ من حروب وماتلاها من حروب ضارية إلى آخر القرن تلتها الحربان العالميتان الأولى والثانية، وإذا كانت نهاية الحرب الثانية قد شهدت خلو الأرض الأوروبية من الحروب فقد انتقلت إلى مناطق أخرى من القارات الثلاث، وهى حروب ومنازعات حركتها فى الأكثر المنافسات والأطماع الأوربية والأمريكية (راجع حسين مؤنس، «الحضارة» وأيضا على أدهم «الفلسفة والأدب»).

هذا الواقع هو الذى حرك عددا من مفكرى الغرب نفسه لكى يراجعوا هذه المفارقة بين مضامين فكرة التقدم، وبين ما حفل به واقع العالم. فى هذا توقف عدد من المؤرخين بعمق عند هذا الواقع وانتقلوا من فكرة التفاؤل المطلق إلى التشاؤم وسوء الظن بحضارة الغرب ونقاط ضعفه وما أصبحت تحتويه من عناصر قد تؤدى بها إلى التحلل ولعل أبرز من عبروا عن ذلك مع آخرين هو المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى فى نطاق فلسفته فى الحضارات والتحديات التى تواجهها ومدى استجاباتها لها، وقد كان توينبى كغيره من مفكرى الغرب من المؤمنين بفكرة التقدم والمستبشرين بما حققته الحضارة الغربية من تقدم إلا أنه كغيره من المثقفين الغربيين قد أصيب بخيبة أمل كبرى من جراء الحرب العالمية الأول وسببت انحدار المعنويات وخلفت لديه شعورا ممضا بأن التقدم الغربى قد فقد حيويته ووصل إلى درجة التفكك وبدا له أن انجازات الرجل الغربى التى تبدو ضخمة ليست بعيدة بأكثر من خطوات عن حالة البربرية، وبدأ له العالم المنظم المسالم والعقلانى الذى عرفه قبل الحرب وقد تصدع وجعلته ظروف الحرب وبشاعاتها يتساءل عن كيف يستطيع المرء أن يتحدث عن حرمة الفرد وقد أصبحت أوروبا مقبرة وعن أولوية العقل وقد سمحت أوروبا للمذابح أن تدوم

لسنوات أو حول التقدم المستمر والكمال الإنسانى فى الوقت الذى استخدم فيه المستعمرون مواهبهم وقدراتهم لذبح الملايين (راجع السيد أمين شلبى. «نظرات فى أرنولد توينبى»).

والواقع أن توينبى فى صدمته في الحضارة الغربية وأزمتها الروحية لم يكن بمفرده، فقد شاركه فى هذا العديد من الأوروبيين ومفكريهم وأخذ بعضهم بحتمية سبنجلر بأن اضمحلال الغرب لارجعة فيه وعلى النقيض من التفاؤل الذى ساد فى القرن الـ ١٩ والحديث عن المستقبل بشغف وتوقد انشغل المثقفون فى القرن العشرين بظاهرة الاضمحلال والتفكك ومثلما عبر هانز كون، فإن الأزمة كانت شاملة لأنها تتضمن أسس الغرب الثقافية ونظرته الروحية ونظامه الاجتماعى وأشكاله السياسية وبنائه الاقتصادى وهو مايعرض للخطر بقاء هذه الحضارة التى بدت أمنة ومستقرة فى القرن الـ ١٩، وقد جاءت خبرات الحرب الأولى لكى تتعمق بالتطورات التى لحقتها فى أقل من ربع قرن ببروز النازية والفاشية والنظم الشمولية، وهو التطور الذى توج بقيام الحرب العالمية الثانية وخبراتها الدامية ثم ما صاحبها من حروب ومنازعات إقليمية راح ضحيتها الملايين، بلغت ما بين عام ١٩٤٥ - ١٩٨٩، ١٢٥ حربا إقليمية وما بين ١٩٨٩ وحتى نهاية القرن شهد العام ٦١ صراعا مسلحا بينها ٥٨ حربا إقليمية وما بين ١٩٨٩ وحتى نهاية.القرن شهد العالم ٦١ صراعا مسلحاً بينها ٥٨ حرباً أهلية وبخلاف ظاهرة الحروب بأبعادها المدمرة التى سادت القرن العشرين، فإن القرن ينتهى وهو يشهد تفجر عدد من القضايا التى قد لاتكون أقل تأثيرا من الحروب ونطاقه الشامل والعالمى الذى تأخذه مثل قضايا تلوث البيئة، والإهارب والجريمة المنظمة والتفجر السكانى فى دول الجنوب وإمكانيات الانتشار النووى وتفجر الكراهيات العرقية، كما ينقضى القرن وهو يشهد تفاوتات مهددة فى الثروة والظروف المعيشية داخل المجتمعات بما فيها الغنية وبين المجتمعات وحيث يمتلك ٢٠٪ من البشر ٨٦٪ من الثروة وتتزايد الفوارق بين الشمال والجنوب، فحيث كانت عام ١٩٦٥ بنسبة ١:٣٠ فقد بلغت الآن ١:٧٠ وهى أخذه فى الارتفاع، حيث تعيش أكثر من نصف البشرية تحت خط الفقر وعلى أقل من ٢ دولار فى اليوم للفرد، كما بلغت آثار

سياسيات الليبرالية الجديدة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية حدا جعل عددا من المفكرين يتساءلون هل سيكون للفئات الضعيفة فى المجتمعات الحق فى الحياة؟

غير أننا يجب أن نقول : إن هذه الجوانب القائمه للقرن العشرين ليست هى كشف حسابه النهائى فلاشك أن القرن له جوانبه المضيئة، كما شهد العديد من الانجازات التى أغنت الحياة البشرية وجعلت حياة الفرد أكثر يسرا وفتحت أمام البشرية آفاقا أخرى من التجدد والانتقاء. ولعل أبرز هذه الانجازات هى ما حققه علم الطب وما أتاحه من القضاء على أوبئة وأمراض مثل السل والكوليرا والطاعون، التى كانت تحصد البشر بالملايين وتبيد مدنا بأكملها، كما أنه يبشر بالتوصل إلى علاج حاسم لأمراض مثل السرطان والإيدز، وقد أتاح هذا أن يمتد متوسط عمر الإنسان بمقدار الضعف وتراجع نسب وفيات الأطفال، ولعل أهم مايرتبط بالقرن العشرين من انجازات وأيا كان النقاش حولها، هو أنه حقق فى نصفه الأخير من الانجازات العلمية والتكنولوجية التى فاقت ما حققته البشرية فى خمسة قرون ومن التحكم فى الطبيعة والكشف عن طبيعة الكون وأسراره كذلك لاينكر على القرن العشرين ماحققه فى مجال نشر التعليم والقضاء على الأمية فى المناطق المتقدمة (مقابل ٥٠٪ فى البلدان النامية) وإنتشار الكتاب وأشكال الثقافة العامة.

إزاء هذا السجل المزدوج للقرن العشرين الذى تختلط فيه الانجازات بالإخفاقات هل سيكون للقرن الجديد وجه إنسانيا يضع فى إعتباره تحذير المفكر الفرنسى آندريه مالرو من أن على القرن الحادى والعشرين أن يكون إنسانيا أو لايكون وهل ستكون البشرية قادرة على أن تواجه ما يحمله القرن الجديد من تحديات وأن تتأمل ما عبر عنه جابريل جارسيا ماريكز من أن لاتتوقعوا شيئا من القرن الحادى والعشرين أن القرن الحادى والعشرين هو الذى يتوقع كل شىء منكم. يريد أن يقول إن صورة القرن الجديد سوف تتوقف على ماسوف يفعله البشر بأنفسهم وعلى تفاديهم لسقطات إخوانهم من البشر فى القرن والقرون الماضية.

السفير الدكتور/ السيد أمين شلبى

أولا: حصل على:

- ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ .
- ماجستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ .
- ديلوم العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد عام ٩٧٦ .
- دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠ .

ثانيا:

- التحقق بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٦١ .
- عمل من درجة ملحق إلى مستشار فى كل من السفارات المصرية فى براج وبلجراد وموسكو ولاجوس.
- عمل وزيرا مفوضا فى سفارة مصر فى واشنطن ١٩٨٢-١٩٨٦ .
- عمل سفيرا لمصر فى النرويج ١٩٩٠-١٩٩٤ .
- عمل مديرا لإداره التخطيط السياسى بوزارة الخارجية ١٩٩٤-١٩٩٦ .
- حاصل على وسام الاستحقاق من النرويج.

ثالثا: صدرت له الأعمال الآتية:

١- «التنظيم الدولى فى مفترق الطرق»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٦٧ .

٢- «هنرى كيسنجر، حياته وفكره»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٦ .

٣- «الوفاق الأمريكى ـ السوفيتى»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨١ .

٤- «قراءة جديدة فى الحرب الباردة»، (دار المعارف)، ١٩٨٣ .

٥- «الدبلوماسية المعاصرة»، (عالم الكتب)، ط ١ / ١٩٨٩ ط٢ / ١٩٩٦ .

٦- «من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد» (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٦.

٧- «العلاقات المصرية الأمريكية فى الفترة من ١٩٤٦-١٩٥٦» (مترجم) مكتبة مدبولي)، ١٩٩٦.

٨- «مابعد الحرب الباردة: قضايا وإشكاليات» (مركز الدراسات الاستراتيجية - الأهرام)، ١٩٩٧.

٩- «الصين وروسيا: من الخصومة إلى المشاركة الاستراتيجية»، (مركز الدراسات الآسيوية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، ١٩٩٨.

١٠- «چورج كينان: الدبلوماسى المؤرخ»، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٧.

١١- «حوارات المستقبل»، (هيئة قصور الثقافة) ١٩٩٨.

١٢- «داج هامرشولد: حياته وفكره»، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٩.

١٣- «نظرات فى آرنولد توينبى» (دار قباء)، ٢٠٠٠.

١٤- «الغرب فى كتابات المفكرين المصريين» (دار الهلال)، ٢٠٠٠

رابعا:

- نشر العديد من الدراسات والمقالات فى الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة فى مصر والخارج، كما شارك فى ندوات ومؤتمرات مصرية وأجنبية.
- حاضر فى كل من: معهد الدراسات الدبلوماسيه وأكاديمية ناصرالعسكريه العليا، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عضو المجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية).
- المدير التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.